



للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD5347

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة تقييم المشروع

بشأن

الائتمان المقترح

بمبلغ يعادل 200 مليون دولار أميركي

إلى

الجمهورية اللبنانية

من أجل

لبنان: مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (مشروع GATE)

2 يونيو/حزيران 2023

قطاع الزراعة والأغذية

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أسعار العملات المقابلة

(سعر الصرف اعتبارًا من 1 يونيو/حزيران، 2023)

وحدة العملة = ليرة لبنانية (ل.ل.)
15.000 ليرة لبنانية = 1 دولار أميركي
0.7318 دولار أميركي = 1 من حقوق السحب الخاصة

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

الاختصارات

AM	آلية المساءلة
ACG	المبادئ التوجيهية بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية (المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد)
BdL	مصرف لبنان
BPC	المكافحة البيولوجية للآفات
CDR	مجلس الإنماء والإعمار
CDD	التنمية المركزة على المجتمع المحلي
CERC	مكون الاستجابة المشروطة لحالات الطوارئ
CSA	الزراعة الذكية مناخياً
DA	الحسابات المخصصة لغرض معين
EFA	التحليل الاقتصادي والمالي
EIRR	معدل العائد الداخلي الاقتصادي
ESCP	خطة الالتزام البيئي والاجتماعي
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESFD	الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESMS	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ESS	المعيار البيئي والاجتماعي
EX-ACT	أداة القياس المسبق للكربون
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FCV	أوضاع الهشاشة والصراع والعنف
FIF	التمويل من خلال وسيط مالي
FO	منظمة المزارعين
FX	سعر الصرف الأجنبي
GAP	ممارسة زراعية جيدة
GATE	التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي
GCFF	المرفق العالمي للتمويل الميسر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	غازات الدفيئة
GoL	حكومة لبنان
GM	آلية التظلم
GMP	ممارسات التصنيع الجيدة
GRM	آلية معالجة المظالم
GRS	خدمات معالجة المظالم
ha	هكتار
HACCP	تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة
IFR	تقرير مالي مؤقت
ILO	منظمة العمل الدولية
IPF	تمويل مشروع الاستثمار
ISWM	الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة
LARI	المعهد اللبناني للبحوث الزراعية
LFP	مشاركة القوى العاملة
LMP	إجراءات إدارة العمالة

LRA	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
M&E	الرصد والتقييم
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MoA	وزارة الزراعة
MoE	وزارة البيئة
MoEW	وزارة الطاقة والمياه
MoET	وزارة الاقتصاد والتجارة
MSMEs	المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم
MTR	استعراض منتصف المدة
NAS	الاستراتيجية الوطنية للزراعة
NDC	المساهمة المحددة وطنياً
NPL	قروض غير عاملة
NPV	صافي القيمة الحالية
O&M	التشغيل والصيانة
PCU	وحدة تنسيق المشروع
PDO	هدف تطوير المشروع والبيان المالي للمشروع
	وحدة إدارة المشروع
PFS	
PMU	
POM	الدليل التشغيلي للمشروع
PPSD	استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية
PSC	اللجنة التوجيهية للمشروع
RCP	مسارات التركيز النموذجية
SEA	الاستغلال والاعتداء الجنسيان
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SH	المضايقة الجنسية
SLA	اتفاق على مستوى الموظفين
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ToC	نظرية التغيير
TPM	المراقبة من طرف ثالث
TPMA	وكيل المراقبة من طرف ثالث
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
WE	مؤسسة المياه
WHO	منظمة الصحة العالمية

TABLE OF CONTENTS

بيانات حول المشروع	1
أولاً: السياق الاستراتيجي	7
أ. سياق البلد	Error! Bookmark not defined.
ب- السياق القطاعي والمؤسسي	9
ثانياً. وصف المشروع	15
أ. الهدف الإنمائي للمشروع	15
ب. مكونات المشروع	16
ج- المستفيدون من المشروع	24
ج. نظرية التغيير	25
هـ- مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء	26
و. الدروس المستخلصة والمظهرة في تصميم المشروع	27
ثالثاً. ترتيبات التنفيذ	27
أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية	27
ب. ترتيبات رصد النتائج وتقييمها	28
رابعاً: ملخص تقييم المشروع	30
أ. التحليل التقني والاقتصادي والمالي	30
ب. الائتمان	32
ج. السياسات التشغيلية القانونية	35
د. الجوانب البيئية والاجتماعية	35
خامساً: آلية معالجة المظالم	37
سادساً. المخاطر الرئيسية	37
سابعاً . إطار النتائج	40
المرفق 1: ترتيبات التنفيذ	53
المرفق 2: التوصيف المفصل للمكونات	74
المرفق 3: التحليل الاقتصادي والتحليل المالي	98
المرفق 4: المنافع المشتركة لتغير المناخ	107
المرفق 5: عمالة الأطفال	113
المرفق 6: النوع الاجتماعي	117
المرفق 7: الخريطة الزراعية	121

بيانات حول المشروع

معلومات أساسية

البلد	اسم المشروع	
لبنان	(GATE) لبنان: مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي	
رقم تعريف المشروع	أداة التمويل	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
P180334	تمويل مشروع استثماري	كبير

طرق التمويل والتنفيذ

[]	(MPA) نهج برمجي متعدد المراحل	(CERC) مكون الاستجابة للطوارئ الطارئة [✓]
[]	(SOP) سلسلة من المشاريع	دولة (دول) هشة [✓]
[]	(PBCs) الشروط المستندة إلى الأداء	دولة (دول) صغيرة []
[✓]	(FI) الوسطاء الماليون	هش داخل دولة غير هشة []
[]	الضمان القائم على المشروع	صراع []
[]	السحب المؤجل	الاستجابة لكارثة طبيعية أو من صنع الإنسان []
[]	(APA) ترتيبات الشراء البديلة	(HEIS) التدريب العملي على دعم التنفيذ المعزز []

تاريخ الموافقة المتوقع	تاريخ الإغلاق المتوقع
23-Jun-2023	31-Dec-2028

تعاون البنك / مؤسسة التمويل الدولية

لا

هدف تطوير المشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين القدرة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.



مكونات

اسم المكون	(مليون دولار أمريكي) تكلفة
الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية	71.00
البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً لتنمية قطاع الأغذية الزراعية	100.00
تحسين البيئة التمكينية واستعادة خدمات الدعم لتنمية قطاع الأغذية الزراعية	21.00
إدارة المشاريع والمعارف	8.00
الاستجابة لحالات الطوارئ	0.00

المنظمات

المقترض:	الجمهورية اللبنانية
الوكالة المنفذة:	مجلس الإنماء والإعمار

بيانات تمويل المشروع (US\$, Millions)

ملخص

التكلفة الإجمالية للمشروع	210.00
إجمالي التمويل	210.00
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	200.00
فجوة التمويل	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

(IBRD) البنك الدولي للإنشاء والتعمير	200.00
تمويل من خارج مجموعة البنك الدولي	
Commercial Financing	10.00
Unguaranteed Commercial Financing	10.00

(in US\$, Millions) المدفوعات المتوقعة



السنة المالية للبنك الدولي	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
سنوي	0.00	20.00	30.00	60.00	50.00	35.00	5.00
تراكمي	0.00	20.00	50.00	110.00	160.00	195.00	200.00

البيانات المؤسسية

القطاع الرئيسي

الزراعة والغذاء

القطاعات المساهمة

تغير المناخ ، البيئة ، الموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، المالية، التنافسية والابتكار، المياه

الكشف عن تغير المناخ والكوارث

تم فحص هذه العملية بحثًا عن مخاطر تغير المناخ والكوارث قصيرة وطويلة المدى

أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (الفرز)

تصنيف فئة المخاطر	Rating
1. السياسة والحوكمة	مرتفع ●
2. الاقتصاد الكلي	مرتفع ●
3. استراتيجيات وسياسات القطاع	معتدل ●
4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	ملحوظ ●
5. القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	ملحوظ ●
6. ائتمانية	مرتفع ●
7. البيئية والاجتماعية	ملحوظ ●
8. أصحاب المصلحة/المعنيون	معتدل ●
9. آخر	معتدل ●
10. إجمالي	مرتفع ●



امثال

سياسة

هل يخرج المشروع عن إطار الشراكة التعاونية من حيث المحتوى أو في جوانب أخرى مهمة؟

لا [✓] نعم []

لا [✓] نعم [] هل يتطلب المشروع أي إعفاءات من سياسات البنك؟

أهمية المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياقها في وقت التقييم

المعايير البيئية والاجتماعية

ملاءمة

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

مناسب

إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

مناسب

العمل وظروف العمل

مناسب

كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته

مناسب

صحة المجتمع وسلامته

مناسب

حيازة الأرض والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي

مناسب

حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

مناسب

الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً

غير مناسب حالياً

التراث الثقافي

غير مناسب حالياً

الوسطاء الماليون

مناسب

ملاحظة: لمزيد من المعلومات بشأن تقييم البنك الدولي للعناية الواجبة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى ملاحظة: لمزيد من المعلومات بشأن تقييم البنك الدولي للعناية الواجبة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى (ESRS) الإطلاع على ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لتقييم المشروع الموائيق القانونية

الأقسام والوصف

1. يخول المقترض الوزارات المسؤولية الشاملة للإشراف على المشروع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، ودليل عمليات المشروع.
2. يولي المقترض مجلس الإنماء والإعمار المسؤولية الكاملة عن تنفيذ المشروع.



3. على المقترض في موعد لا يتجاوز شهرين (2) بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق حسبما يتفق عليه البنك، إنشاء لجنة توجيهية والحفاظ عليها طوال فترة تنفيذ المشروع.
4. في موعد لا يتجاوز اثني عشر (12) شهرًا بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه البنك، يجب على المقترض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يدفع شركة كفالات لإكمال المرحلة الأولى من برنامج كفالات للمساعدة الفنية وإنشاء نظام تكنولوجيا المعلومات بموجب شروط مقبولة للبنك.
5. يجب على المقترض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يجعل شركة كفالات تحتفظ طوال فترة تنفيذ المشروع، بوحدة إدارة المشروع داخل كفالات في شكل ووظائف وموظفين وموارد واختصاصات ومؤهلات مقبولة للبنك.
6. في موعد لا يتجاوز (3) أشهر بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه البنك، يجب على المقترض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يتسبب في إنشاء المشروع الأخضر والاحتفاظ بها بعد ذلك طوال فترة تنفيذ المشروع، وهي وحدة إدارة مشروع في شكل ووظائف وموظفين وموارد واختصاصات ومؤهلات مرضية للبنك.
7. في موعد لا يتجاوز ستين (60) يومًا من تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق وفقًا لما اتفق عليه البنك، يجب على المقترض أن يتسبب في إشراك مجلس الإنماء والإعمار في تعيين جهة رصد ومتابعة مستقلة ذات كفاءة وتشغيلها طوال فترة تنفيذ المشروع.
8. يجب على المقترض، في موعد أقصاه أربعة (4) أشهر بعد تاريخ النفاذ، وبعد ذلك على أساس سنوي، في موعد أقصاه 31 يناير من كل عام، أن يعد ويقدم للبنك خطة عمل وميزانية سنوية ("خطة العمل السنوية والميزانية") للمشروع للسنة التالية، وخطة العمل السنوية والميزانية بهذا النطاق والتفاصيل التي يطلبها البنك على نحو مقبول.
9. يجب على المقترض إنشاء آلية لمعالجة المظالم في موعد لا يتجاوز شهر واحد بعد تاريخ النفاذ بموجب شروط مقبولة للبنك.

شروط

نوع فعالية	مصدر التمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	وصف
		<p>دخل المقترض في اتفاقية فرعية لمجلس الإنماء والإعمار مع مجلس الإنماء والإعمار؛ وتم تنفيذ الاتفاقية الفرعية لمجلس الإنماء والإعمار وتسليمها، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة لفعاليتها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية)؛</p> <p>جعل المقترض مجلس الإنماء والإعمار يدخل في اتفاقية كفالات الفرعية مع شركة كفالات. وتم تنفيذ اتفاقية كفالات الفرعية وتسليمها، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة على نفاذها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية)</p> <p>تسبب المقترض في دخول مجلس الإنماء والإعمار في الاتفاقية الفرعية للمشروع الأخضر مع المشروع الأخضر؛ وقد تم تنفيذ الاتفاقية الفرعية للخضراء وتسليمها، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة لفعاليتها أو حق الخطة الخضراء في إجراءات سحب بموجبها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية)</p> <p>وفقًا للقسمة 9.02 من الشرط العام، يقدم المقترض رأيًا قانونيًا يؤكد نيابته عن المقترض وهيئة تنفيذ المشروع أن اتفاقية القرض قد تم تفويضها على النحو الواجب من قبل هذه الأطراف وتنفيذها وتسليمها نيابة عن هذه الأطراف، وأنها ملزمة قانونًا لهذه الأطراف وفقًا لشروطها، بما في ذلك التأكيد على أن تنفيذ وتسليم (1) اتفاقية كفالات الفرعية الضرورية أو (2) المصدق عليها قانونيًا هي اتفاقية ملزمة قانونًا. مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمخطط الأخضر، حسب الاقتضاء، وفقًا لشروطها؛ و (3) وفقًا لذلك، تم تكليف شركة كفالات والمشروع الأخضر قانونًا بتنفيذ الجزء 1.2 والجزء 2.1 على التوالي من المشروع نيابة عن المقترض؛</p> <p>وقام بتعيين أو تعيين مسؤول مالي (PCU) أنشأ المقترض وحدة تنسيق المشروع كبير ومسؤول مشتريات كبير ومسؤول مالي في وحدة تنسيق المشروع، مع</p>



		<p>الاختصاصات والمؤهلات والخبرة (بما في ذلك تخصيص الموارد المناسبة) وفقاً لأحكام دليل عمليات المشروع ومقبول للبنك ؛ و اعتمد المقترض دليل عمليات المشروع بشكل ومضمون مقبولين من البنك 6.</p>
<p>نوع الصرف</p>	<p>مصدر التمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية</p>	<p>وصف</p> <p>للمدفوعات ضمن الفئة (2) في جدول الصرف لاتفاقية القرض ، ما لم وحتى يتسلم 1. البنك دليلاً على توقيع اتفاقيتي منح متطابقتين على الأقل للمنح المتطابقة ؛ كل ذلك من حيث الشكل والجوهر على نحو مقبول للبنك ؛</p> <p>بالنسبة للمدفوعات ضمن الفئتين (3) و (4) في جدول الصرف في اتفاقية القرض ، 2. ما لم وحتى يتم استيفاء جميع الشروط التالية فيما يتعلق بالنفقات المذكورة: أنشأت شركة كفالات وحدة إدارة المشروع في شكل وظائف وموظفين وموارد واختصاصات ومؤهلات مرضية للبنك ، بما في ذلك مدير انتمان ومسئول انتمان وأخصائي مشتريات ومسؤول إدارة اجتماعية ومسؤول إداري كبير. ()</p> <p>للمدفوعات تحت الفئة (3) في جدول الصرف لاتفاقية القرض ، ما لم وحتى يتم 3. استيفاء جميع الشروط التالية في ما يتعلق بالنفقات المذكورة: (1) قامت شركة كفالات بتطوير واعتماد دليل كفالات للإقراض بالشكل والمضمون المقبولين لدى البنك ؛ و (2) وافقت شركة كفالات على أول خمسة (5) قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة ذات الصلة ، بشكل ومضمون مقبول للبنك .</p>



أولاً: السياق الاستراتيجي

1. يهدف مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (مشروع GATE) إلى تحسين قدرة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية اللبناني على الصمود. يُعدّ قطاع الأغذية الزراعية مصدر رزق لجزء كبير من الفقراء، ويوفر سبل العيش لـ 20 في المئة من السكان ويساهم في الأمن الغذائي، في وقت يواجه فيه لبنان أزمات متعدّدة. وقد تأثّر القطاع بشدّة بالارتفاع العالمي في أسعار الأسمدة والوقود، الذي تفاقم بسبب أزمة العملات الأجنبية، وشلل القطاع المصرفي، وضعف فرص الحصول على البنية التحتية والخدمات. وسيدعم المشروع (أ) الإصلاحات الحاسمة لتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال الزراعيين، وهم من أكثر الفئات ضعفاً في البلد، (ب) إيجاد حلول مالية مبتكرة وعاجلة لصغار الملاك الضعفاء المشاريع الزراعية - الغذائية الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في استعادة قدراتها الإنتاجية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، (ج) استعادة خدمات الدعم الأساسية للحد من قابلية التأثر بتغير المناخ وضمان استدامة إنتاج الأغذية الزراعية؛ (د) إنشاء أنظمة وبناء قدرات وكالات حكومية مختارة تقوم على أداء القطاع. وسيعزز المشروع إدارة قطاع الأغذية الزراعية والتعاون بين جميع المؤسسات ذات الصلة، لضمان اتباع نهج منسق لتحقيق الأهداف القطاعية وتوفير مسار نحو إصلاحات أوسع نطاقاً.

أ. سياق البلد

1. يمرّ لبنان بأزمة حادة متعددة الأبعاد تتسبّب بهدم ما تحقّق من نمو اقتصادي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. في بلد يبلغ فيه عدد السكان الإجمالي 6.77 مليوناً (2021)،¹ يشهد لبنان على أعلى تركّز للاجئين للفرد الواحد في العالم، بمن فيهم 1.5 مليون سوري نازح² (منهم 879.598 شخصاً مسجلاً كلاجئ لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين³) و257.000 لاجئ فلسطيني. وقد تفاقمّت الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2019 نتيجة جائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت المدمّر في أغسطس/آب 2020، فضلاً عن طرأ مؤخراً من صدمة على مستوى الأمن الغذائي وطفرة في أسعار النفط نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا. كما هوى الناتج المحلي الإجمالي من 52 مليار دولار أميركي تقريباً في عام 2019 إلى ما يقدر بـ 23.1 مليار دولار أميركي في عام 2021. ويقدّر انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2021 بنحو سبعة في المئة⁴. إضافة إلى ذلك، خسرت الليرة اللبنانية 98 في المئة من قيمتها تقريباً مع تداول سعر الصرف غير الرسمي الآن بأقل من 100.000 ليرة لبنانية لكل دولار أميركي. كما تسارع تراجع قيمة العملة الوطنية منذ بداية عام 2023 في ظلّ تزايد التوترات وظاهرة إضراب المصارف وتراجع نسبي في عدد المرات التي تدخل فيها المصرف المركزي لضبط سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. هكذا، خسرت الليرة اللبنانية بحلول الأول من فبراير/شباط 2023، 90 في المئة من قيمتها رسمياً لتتخفّف من 1.500 ليرة لبنانية/الدولار الأميركي الواحد إلى 15.000 ليرة لبنانية/الدولار الأميركي الواحد. لكن حتى مع خفض سعر الصرف الرسمي، تبقى التشوّهات حاضرة بقوة، وفي ظل غياب الإصلاحات الشاملة، من المستبعد أن يستقر سعر الصرف. والنتيجة هي الارتفاع الجنوني في معدل التضخم مئات المرات منذ يوليو/تموز 2020، ما يضر بشكل أساسي الفقراء والفئات المستضعفة. إذ بلغ معدل التضخم في عام 2021 مقارنة مع 2020، 150 في المئة، وارتفع إلى 218 في المئة في النصف الأول من 2022 (ليبلغ ذروة من 240 في المئة في يناير/كانون الثاني 2022).⁵ وطالما بقيت أسعار الصرف المتعددة قائمة، ستتولد التشوّهات الاقتصادية والفرص الريعية. لذلك، يشكل توحيد سعر الصرف إجراءً مسبقاً مطلوباً قبل البدء بتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، ولطالما أكد البنك الدولي خلال الحوار السياسي الذي

1 المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022. يتضمّن التعداد السكاني اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان. وقد بلغ عدد سكان لبنان حتى عام 2021، 6.77 مليون نسمة.

2 يشير مصطلح "النازحين السوريين" إلى من أجبر على الفرار من بلده بسبب العنف وانعدام الأمان والتجأ إلى بلد آخر. أما مصطلح "اللاجئ" فيشير إلى الأشخاص النازحين المسجلين في بلد اللجوء وهم مقيمون فيه بشكل قانوني ويحملون الوثائق المطلوبة. وقد كانت الحكومة اللبنانية أول من أطلق هذا التمايز بين المصطلحين.

3 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع لبنان، 2020.

4 المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.

5 المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.



أقامه على الحاجة إلى توحيد سعر الصرف.

2. أدت الصدمات القوية التي عصفت بالبلاد إلى وقوع جزء كبير من السكان في آتون الفقر والهشاشة وانعدام الأمن الغذائي. أظهرت البيانات الصادرة قبل الأزمة والمستمدة من مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان أن 26 في المئة من الأسر تقريباً صنفت نفسها على أنها ضمن خانة الفقر أو الفقر المدقع. كما يكشف مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2019⁶ عن أن 53.1% من المقيمين في لبنان هم من الفقراء وأن نسبة هؤلاء هي الأعلى، أي 66.8% في أوساط الأطفال ضمن الفئة العمرية 0-4 سنوات. كما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وضغوط التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية التي أدت إلى تضخم كبير في أسعار الأغذية محلياً حيث بلغ التضخم 332 في المئة في يونيو/حزيران 2022. أما أسعار المياه والوقود فقد ارتفعت بنسبة 594% مقارنة مع يوليو/تموز 2020، في حين أن المؤشر الإجمالي للأسعار الاستهلاكية قد ارتفع إلى 210 في المئة⁷، كما كشفت المسوح التي أجريت عبر الهاتف في يونيو/حزيران- يوليو/تموز 2021، أن 46 في المئة من الأسر تحدثت عن أنها تواجه صعوبة في الوصول إلى الغذاء⁸ وبحسب تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد بموجب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يعيش 37% من السكان في لبنان في حالة من انعدام الأمن الغذائي الحادة، حيث يواجه أكثر من 306.000 شخص عجزاً حاداً في الوصول إلى الغذاء ما يهدد بإمكانية المجاعة (سبتمبر/أيلول- ديسمبر/كانون الأول 2022). وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم من 37 إلى 42 في المئة خلال الربع الأول من عام 2023 – بما في ذلك 354.000 شخص ضمن فئة التصنيف الرابعة للأمن الغذائي من التصنيف المتكامل إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة¹⁰.

3. تتسبب الأزمة بانهايار البنى التحتية العامة والخدمات الأساسية العامة. تسبب انعدام الاستقرار السياسي المستمر ومحدودية القدرات المؤسسية بنقوض خطير لعملية التخطيط والتنفيذ والاستمرار في تأمين الوظائف الحكومية الأساسية وتشغيل أصول البنى التحتية المرتبطة بها، على نحو فعال. وأدى الغياب شبه الكامل للتمويل الحكومي إلى تعطل الخدمات العامة وبات يهدد بالتسبب بضرر دائم على مستوى البنى التحتية العامة من خلال غياب أعمال الصيانة والإهمال. فعلى سبيل المثال، تشهد مصادر المياه حالة من التلوث الكارثي حيث لا تتم معالجة سوى ثمانية في المئة من مياه الصرف الصحي حتى مستوى المعالجة الثاني والثالث في حين أن 16% فقط من قدرات معالجة مياه الصرف الصحي شغالة. ويستمر الوضع هذا على حاله على الرغم من ضخ استثمارات كبيرة مؤخراً في هذا القطاع (بدعم دولي) أفضت إلى إنشاء قدرات معالجة حديثة كافية، إلا أنها تتدهور حالياً نظراً إلى عدم استخدامها فضلاً عن التدابير المؤقتة المعتمدة لضمان استمرارية الخدمات.

4. أدى هول الأزمة أيضاً إلى عدم ملاءة القطاع المصرفي وإصابته بالشلل الكامل وإلى انقطاع خدمات الوساطة المالية. في عام 2019، توقف التدفق الداخلي للودائع المستخدمة لتمويل الحساب الجاري الكبير للبنان والعجز المالي وبات يسجل معدلات سلبية. كما تخلفت الحكومة اللبنانية عن سداد إحدى دفعاتها المستحقة عن سندات اليورو في مارس/آذار 2020 وعلقت تسديدها للقيمة المتبقية من هذه السندات وهي 31 مليار دولار أميركي لتبدأ بذلك أزمة مالية حادة. كما أن حجم ميزان المدفوعات والخسائر المرتبطة به في القطاع المالي فادحة، حيث تجاوزت الخسائر المالية 72 مليار دولار أميركي¹¹ ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، فرضت رقابة غير رسمية على رؤوس المال حدث من قدرة المودعين على تحويل أموالهم أو سحبها. وسمح مصرف لبنان منذ يونيو/حزيران 2021 بشكل رسمي بسحب الودائع بشكل تدريجي، من خلال خطة تقضي بتحويل الودائع إلى الليرة اللبنانية¹². وقد أفضت هذه الخطة إلى فرض اقتطاع على الودائع بنسبة تتراوح بين 60 و80 في المئة. كما شهدت المحفظة الائتمانية انكماشاً إضافياً بقيمة 4.4 مليار دولار أميركي بحلول نهاية يوليو/تموز 2022، ليصل الانكماش الائتماني الإجمالي إلى نحو 53 في المئة منذ بداية الأزمة في 2019. كما تدهور الأداء الائتماني للمصارف بحسب معدل القروض غير العاملة على نحو حاد منذ عام 2019 ليلبلغ 60 في المئة تقريباً في عام 2022. ومن خلال إمكانية الاقتراض من مصرف لبنان، تمكنت المصارف التجارية اللبنانية من سداد التزاماتها

⁶ أصدرت إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي في مارس/آذار 2022 أول مؤشر رسمي للفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من خلال الاعتماد على مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر لعام 2018-2019 والذي يتمتع بمستوى تمثيل وطني. وينبثق المؤشر من 20 مؤشراً فرعياً مقسماً على خمسة أبعاد هي التعليم والصحة والأمن المالي/الرفاه، والبنى التحتية الأساسية، والأحوال المعيشية.

⁷ البنك الدولي، المرصد الاقتصادي اللبناني (خريف 2022).

⁸ إدارة الإحصاء المركزي، يونيو/حزيران 2022.

⁹ أجرى برنامج الأغذية العالمي هذه المسوح عبر الهاتف بالتعاون مع البنك الدولي. المصدر: البنك الدولي (2021). المرصد الاقتصادي اللبناني.

¹⁰ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي: لبنان: وضع من انعدام الأمن الغذائي الحاد، سبتمبر/أيلول 2022 وإسقاطات للفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني – وأبريل/نيسان 2023.

¹¹ المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.

¹² تقضي هذه الخطة بتطبيق سياسة تسمح للمصارف التجارية بتسديد الودائع الموضوعة بالدولار الأميركي بالليرة اللبنانية، وذلك بسعر صرف يحدده المصرف المركزي.



إلى المصارف المراسلة لتحافظ على ارتباطها بالنظام المالي العالمي. وقامت المصارف المراسلة بالحد من انكشافها على المصارف اللبنانية بنسبة النصف تقريباً خلال السنوات الثلاثة الماضية، فيما جعلت شروطها المفروضة على النصف الآخر أكثر صرامة، حيث حصرت بشكل أساسي تعاملاتها ضمن النطاق التجاري وفرضت ضمانات نقدية بنسبة 100%. إضافة إلى ما سبق، كان للأزمة المالية أثر هائل أيضاً على قطاع التمويل المصغر وأصابته بخسائر فادحة على مستوى ميزان المدفوعات نظراً إلى الانكشاف الكبير على أخطار أسعار الصرف الأجنبية وارتفاع حجم القروض غير العاملة. وبعد مرور سنوات عدة من النمو المستقر، تقلصت قدرة القطاع على الجذب إلى ثلث ما كانت عليه، حيث إنه قد كان يقدم خدماته إلى أكثر من 150,000 مقترض، وكان أكثر من نصفهم من رائدات الأعمال السيدات، بمحفظة مشاريع بلغت قيمتها التراكمية 220 مليار دولار أميركي.

5. **تبقى الإصلاحات المنجزة في سبيل تعافي القطاع المالي محدودة إلى اليوم.** وقعت الحكومة اللبنانية اتفاقاً أولياً على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2022؛ إلا أن غياب التوافق السياسي بشأن تقاسم الأعباء أدى إلى إعاقة أي مساع إصلاحية. ويبقى هذا الاتفاق الذي قد يمهّد الطريق لضمان تمويل من الصندوق بقيمة 3 مليار دولار أميركي ويتيح الوصول إلى فرص تمويلية من المجتمع الدولي الأوسع، مشروطاً بإنجاز مسبق لعشرة إجراءات، منها الموافقة على استراتيجية لإعادة هيكلة المصارف، وتسوية الأوضاع المصرفية، والمباشرة بعملية تقييم لوضع المصارف الـ 14 الأكبر، كل على حدة، بمساعدة خارجية. إلا أن التقدم المحرز في سبيل تحقيق هذه الإصلاحات يبقى محدوداً حتى يومنا هذا. كما يعتمد الاتفاق النهائي على التأكيد على الدعم المالي من الشركاء الدوليين ليتمكن لبنان من تلبية احتياجاته المالية الخارجية بموجب البرنامج.

6. **ارتفاع مأساوي في معدلات البطالة، بما في ذلك الفجوة ما بين الرجال والنساء على صعيد المشاركة في القوى العاملة، منذ عام 2019، دفع الباحثين عن عمل إلى العمل غير المنظم في قطاعات مثل القطاع الزراعي.** ارتفع معدل البطالة من 11.4% في 2018-2019 إلى 29.6% في يناير/كانون الثاني 2022، وارتفع معدل البطالة في أوساط الشباب (15-24 عاماً) من 23.3% في 2018-2019 إلى 47.8% في يناير/كانون الثاني 2022. وتراجع معدل العمالة وفقاً لعدد السكان بشكل صادم من 43% في 2018-2019 إلى 31% في عام 2022. كما تبلغ الفجوة بين الجنسين على مستوى المشاركة في القوى العاملة 44%، حيث تشكل مشاركة المرأة في القوى العاملة 22.2% مقابل 66.2% للرجال. وارتفعت حصة العاملين في وظائف غير منظمة من 55% في 2018-2019 إلى 62% في 2022. وتتمثل القطاعات التي تشهد على أعلى مستويات العمالة غير المنظمة بقطاع الزراعة، والصيد والغابات، والمحاسبة حيث تشكل 98.1%¹³.

7. **تؤثر الأزمة بشكل متفاوت على المناطق الريفية المتأخرة والمحرومة.** تفاقم التفاوت القائم على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كما على مستوى المناطق الريفية في ما بينها، بسبب الأزمة. وقد شهدت المناطق الأفقر – بعلبك-الهرمل، وعكار، والجنوب – على تراجع غير متناسبي في جملة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد ارتفع معدل البطالة في كل واحدة من هذه المحافظات بلا استثناء. وبحسب مسح القوى العاملة الصادرة في يناير/كانون الثاني 2022، كان الارتفاع الأكبر في معدل البطالة في بعلبك-الهرمل (ارتفاع صادمًا بـ 30 نقطة مئوية، وانتقل من 11% في 2018-2019 إلى 40.7% في يناير/كانون الثاني 2022)، وتلتها محافظة جنوب لبنان حيث ارتفع المعدل 24 نقطة مئوية، من 12.3% في 2018-2019 إلى 36.5% في يناير/كانون الثاني 2022.

ب- السياق القطاعي والمؤسسي

8. **على الرغم من الأثر الحاد الذي خلفته الأزمة على النشاط الاقتصادي، يبقى قطاع الأغذية الزراعية مصدرًا لسبل العيش والدخل بالنسبة إلى فئة كبيرة من الفقراء.** وفقاً للتقديرات، تعتمد 20% تقريباً من الأسر اللبنانية في دخلها الأولي أو الثانوي على قطاع الأغذية الزراعية الأوسع، حيث يشكل قطاع الأعمال الزراعية أكبر القطاعات الصناعية الفرعية في الاقتصاد. كما يضم هذا القطاع العدد الأكبر (26%) من المنشآت الصناعية في لبنان، وهو 1.245 منشأة تقريباً. كما كان قطاع الأغذية الزراعية مسؤولاً في عام 2020 عن أكثر من 17% من مجمل الصادرات (أو 0.7 مليار دولار أميركي كرقم وسطي بين 2014 و2020). كما ارتفعت صادرات القطاع في لبنان بين 2019 و2021 بنسبة 51% لتصل إلى 949 مليون دولار أميركي، وذلك نتيجة طفرة في صادرات الفواكه بشكل أساسي، ومنها العنب تحديداً¹⁴. وفي حين أن الإنتاج المحلي لقطاع الأغذية الزراعية لا يلبي سوى 20% من الطلب المحلي، إلا أنه يشكل المصدر الأساسي في سبل عيش الفئات الفقيرة من المجتمع ولذلك يتركز في المناطق الأكثر فقراً في لبنان.

¹³ متابعة مسح القوى العاملة في لبنان، يناير/كانون الثاني 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_848353.pdf

¹⁴ هيئة تنمية الاستثمار في لبنان (2020). القطاع الزراعي في لبنان – كتيب وقائع 2020.



9. يتمتع لبنان بمجموعة متنوعة من المناطق الإيكولوجية الزراعية التي يخولها موقعها أن تكون أرضاً خصبة لإنتاج زراعي متنوع مع إتاحة إمكانيات التصدير. في لبنان، خمس مناطق زراعية مناخية متميزة، بما في ذلك الخط الساحلي، والمرتفعات المنخفضة والمتوسطة لجبل لبنان، والبقاع الغربي، والبقاع الأوسط، والبقاع الشمالي. وتقع الأراضي الأكثر خصوبة وإنتاجية في وادي البقاع وسهل عكار والشريط الضيق للسهول الساحلية. وتتسم الزراعة الجبلية بالحيازات الصغيرة التي يعتاش منها المزارعون الفقراء والكثير من الأسر الذين يجدون في الزراعة مصدر دخل ثانوي. أما الزراعة في السهول الساحلية، فتهمين عليها محاصيل دائمة (مثل الحمضيات والموز)، فيما تهيمن المحاصيل الربيعية على سهول عكار والبقاع (البطاطا والخضار) (المرفق 9). ويمثل إنتاج المحاصيل 60 في المئة تقريباً من الإنتاج الزراعي، فيما يشكل الإنتاج الحيواني 40 في المئة تقريباً منه ويساهم في تلبية الحاجة الماسة إلى المنتجات الحيوانية على مدار السنة.

10. يتمتع لبنان بميزة مقارنة على مستوى الخضار، والفاكهة، والمكسرات، وغيرها من المنتجات الزراعية عالية القيمة، حيث يمثل إنتاج الفاكهة والخضار أيضاً جزءاً هاماً من قطاع الأعمال الزراعية في لبنان. تتضمن الفئات الخمسة الأساسية للصادرات الزراعية والغذائية في لبنان بحسب القيمة، الخضروات أو الفواكه أو المكسرات المحضرة؛ والفواكه والمكسرات المعدة للأكل؛ والمشروبات، والمشروبات الروحية، والخل؛ والمأكولات المحضرة على أنواعها، والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية. كما يتمتع لبنان بميزة مقارنة أساسية على مستوى تصدير منتجات الأغذية الزراعية عالية القيمة إلى أسواق مرتفعة الأسعار بفضل ظروفه الزراعية المناخية والاتفاقات التجارية المعينة مع أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب مركز التجارة الدولي، تتجاوز إمكانيات لبنان غير المستغلة على مستوى تصدير المنتجات الزراعية ومنتجات الأغذية الزراعية 450 مليون دولار أميركي، منها 65% من الفواكه والمنتجات الغذائية والخضروات. بالتالي، يمكن لتوسيع القدرة على تصدير منتجات الأغذية الزراعية أن يزيد من تدفق العملة الصعبة إلى لبنان وهو بأمر الحاجة إليها. كما تتيح زيادة الإنتاج المحلي فرصاً للاستعاضة عن بعض الواردات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم صغار المنتجين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتلتزم بالشروط الصارمة التي تفرضها أسواق الصادرة العالية القيمة على مستوى سلامة الغذاء ونوعيته وقدرة التتبع والتوسيم والاستدامة البيئية.

11. في المقابل، يواجه قطاع الأغذية الزراعية مجموعة من التحديات الخطرة التي تهدد الأمن الغذائي وسبل عيش سكان الريف، وتجعل هذا القطاع غير مهياً لمواجهة تغير المناخ:

12. يبرز الإنتاج الزراعي المحلي تحت التأثير الخطير للارتفاع العالمي في أسعار الأسمدة والوقود، ما يتفاقم بسبب أزمة سعر الصرف الأجنبي وضعف إمدادات الكهرباء. تؤدي الزيادات في تكاليف الإنتاج إلى تقويض قدرة القطاع الزراعي على الصمود وتهدد بتقلص مساهمة الإنتاج المحلي في الأمن الغذائي. وفقاً لمسح الأسر الزراعي الذي أنجزته منظمة الأغذية والزراعة في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2022، يواجه أكثر من 80% من منتجي المحاصيل صعوبات إنتاجية، أكثرها شيوعاً الحصول على الأسمدة (72%) والمبيدات (59%). وكان ارتفاع أسعار الأغذية والوقود أكثر الصدمات ذكراً (90% و 87% على التوالي)، وهو ارتفاع كبير جداً مقارنة بجولات المسح السابقة في آخر عام 2021 وفي أبريل/نيسان 2022. وقد تضرر المزارعون الصغار والمتوسطون الذي يعتمدون في مدخلهم على الزراعة بشكل خاص نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات، والمعالجة، ومواد التغليف، حيث خفض المزارعون من كمية المدخلات المستخدمة أو استبدلوها بمدخلات أقل نوعية ما أدى إلى تراجع الكمية الإنتاجية القابلة للتسويق وتدني المدخلات وزيادة التلوث البيئي. إضافة إلى ذلك، يهدد انقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة استمرار العمل. في هذا السياق، تشكل الطاقة المتجددة حلاً بديلاً جاذباً للمنشآت ويمكنها أن تخفض من التكاليف. إلا أن المزارعين وأصحاب المشاريع غير قادرين على الاستثمار في حلول مماثلة نظراً إلى قدرتهم المحدودة للوصول إلى التمويل.

13. يفتقر المزارع اللبناني كما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية الوصول الضروري إلى التمويل المطلوب لضمان استمرارية العمل والاستثمار في الإنتاج المستدام والذكي مناخياً. منذ بداية أزمة عام 2019، تدهورت إمكانيات الوصول إلى التمويل بشكل كبير وبانت حالياً شبه مستحيلة. إذ لم يعد المزارع ولا أصحاب المشاريع قادرين على تمويل أعمالهم نظراً لفرض المصارف والمؤسسات المالية قيوداً صارمة على التحويلات النقدية خارج البلاد، وعلقت العمل بالتسهيلات الائتمانية غير المستخدمة، وحدت من القدرة على سحب المال من حسابات الأفراد الخاصة بالدولار الأميركي. وفقاً لمسح سريع أجراه البنك الدولي على الشركات في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، صرحت ثلاثة أرباع المؤسسات عن تراجع في مستوى السيولة مرة واحدة على الأقل بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021؛ ولم تتمكن ثلاث من كل خمس شركات بأي إمكانية للوصول إلى التمويل؛ وقد تراجعت حصة الشركات التي كانت تعتمد على المصارف أو المؤسسات المالية لتمويل أي نقص في السيولة إلى اثنين في المئة في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وحتى قبل الأزمة المالية، كانت قدرة المزارع اللبناني على الوصول إلى رؤوس المال محدودة إن لم تكن معدومة أساساً. وكان القطاع الزراعي لا يستحوذ وفقاً للتقديرات سوى على واحد في المئة من مجمل القروض. فطالما أثنت التكاليف المرتفعة لدى إصدار



القروض الصغيرة وعدم قدرة معظم صغار المزارعين على توفير الضمانات المطلوبة، قطاع المصارف التجارية في لبنان عن إقراض أصحاب الأنشطة الزراعية و/أو دفعت بها إلى فرض معدلات فائدة مرتفعة. وكان المزارع اللبناني يعتمد على الترتيبات الائتمانية غير الرسمية من موردي المدخلات الزراعية للحصول على البذور، والأسمدة، وغيرها من المدخلات المستوردة. ومع تدهور قيمة العملة الوطنية وفرض قيود على الودائع والعملات الصعبة، ندرت هذه الترتيبات غير الرسمية. حاليًا، باتت قدرة المزارعين وأصحاب المشاريع على الحصول على التمويل النقدي أضعف مما كانت عليه قبل الأزمة، إذ إنهم غير قادرين على تمويل رأس المال العامل، واستيراد المواد الخام، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة للحفاظ على قدرتهم الإنتاجية، واستبقاء اليد العاملة، وحتى التمتع بالحد الأدنى من الملاءة.

14. **ضعف التكامل في سلسلة القيمة والإجراءات الاقتصادية الكلية وسلامة الغذاء يؤدي إلى تقويض القدرة على تحقيق وفورات الإنتاج الكبير والتنافسية.** يقيد الحجم الصغير للحيازات (أي الأراضي) الزراعية (87%) من الأسر الزراعية في لبنان تشغيل أقل من هكتارين من الأراضي) الروابط الأفقية والعمودية على طول سلاسل القيمة، كما يؤدي غياب الوصول إلى مرافق وخدمات ما بعد الحصاد إلى تراجع مستوى التنافسية والقدرة التفاوضية لأصحاب الحيازات الصغيرة. حاليًا، يضم لبنان 900 تعاونية تقريبًا منها 60% في القطاع الزراعي. وتتفاوت قدراتها على نحو كبير، حيث إن بعض هذه التعاونيات توقف عن العمل، وبعضها الآخر ضعيف في حين أن عددًا آخرًا منها يتمتع بعناصر القوة. كما تعمل التعاونيات الأقوى كمزود للخدمات إلى أعضائها، وإلى مجموعة أكبر بكثير من المزارعين في منطقة عملها حيث يلجأ هؤلاء إلى معدات التعاونيات هذه وتجهيزاتها لمعالجة إنتاجهم الزراعي. وفيما اعتمد لبنان عام 2015 قانونًا عصريًا حول سلامة الغذاء إلا أنه لم يطبق وما زال النظام الوطني لسلامة الغذاء بحاجة إلى تدعيم جوهري. وتفتقر الهيكلية المؤسسية العامة لسلامة الغذاء إلى الفاعلية. فبناءً على قانون سلامة الغذاء، يجب إنشاء الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء لتؤدي مسؤوليات عدة. إلا أن هذه الهيئة تبقى غير مفعلة، وتهتم وكالات مختلفة بإدارة ملف سلامة الغذاء على المستوى الوطني والمحلي وتبقى الهيكلية المؤسسية غير واضحة. بالتالي، تؤدي عدم الفعالية المستمرة في الهيكلية المؤسسية العامة المعنية بسلامة الغذاء إلى الحد من إمكانيات الوصول إلى الأسواق الدولية وإلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية، على المستوى المحلي والدولي على حد سواء. ومن الممكن إطلاق العنان للإمكانيات الكامنة في قطاع الأغذية الزراعية من خلال معالجة مشكلة تجزئة القطاع وتسهيل عملية تجمع المزارعين¹⁵ والحرص على أن تكون المنتجات المعدة للتصدير موحدة المعايير وخاضعة لرقابة النوعية ومعتمدة.

15. **يهدد الانقطاع في توفير الخدمات العامة قدرة القطاع على الاستمرار في ظل التدهور السريع لنوعية المياه والتربة أو الربط الأساسي مع الطرق الريفية.** يؤثر الانقطاع المتكرر للخدمات بشكل غير متناسب على المناطق الريفية نظرًا لأن الموارد النادرة أساسًا تتركز في المناطق الحضرية المكتظة سكانيًا. وباتت مشاريع الري ضحية غياب التصليحات. كما أن عدة مشاريع ري شغالة باتت حاليًا غير صالحة للاستخدام بسبب التلوث الذي أصابها بفعل عدم معالجة مياه الصرف الصحي، وتظهر فحوص نوعية المياه الجوفية نتائج مقلقة على النحو نفسه. تفيد الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2021 أن سبعة في المئة فقط من مياه الصرف الصحي في لبنان تخضع للمعالجة، وأن تفريغ مياه الصرف المنزلية غير المعالجة في الهواء الطلق هو المصدر الأساسي لتلوث المياه السطحية. وقد أظهر تقييم للمرافق الخاصة والعامة لإدارة النفايات الصلبة أن 92% من النفايات لا تعالج في المرافق الموجودة ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في حالات الطمر العشوائي غير القانوني الذي يتسبب بتلوث سام في التربة الزراعية ومنابع المياه ويتسبب بمخاطر جسيمة على الصحة العامة. وتبقى شبكات الطرق الأساسية غير صالحة للاستخدام بغرض التسويق للمنتجات الزراعية بسبب عجز القطاع العام عن القيام بتصليحات بسيطة وأساسية.

16. **يستفيد ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة في لبنان من شبكات الري، وهي تستهلك 61 في المئة من مجمل الإمدادات المائية.** من المتوقع أن ترتفع الحاجة إلى المياه في القطاع الزراعي من 842 مليون متر مكعب في السنة في 2020 إلى 927 مليون متر مكعب في السنة في 2035. ونلاحظ أن مشاريع الري الأصغر القائمة على القنوات والتي تغطي أقل من 100 هكتار هي في أمس الحاجة إلى إعادة التأهيل والتحديث لتلبي حاجات النظم الحديثة المستخدمة في ري الأراضي مثل الري بالتنقيط أو الرشاشات الصغرى. وتبقى إحدى التحديات الكبرى الحرس على بقاء قنوات الري خالية من أي تسرب لمياه الصرف غير المعالجة، وهو تحد يتفاقم نتيجة الانتشار الواسع لظاهرة التخلص من مياه الصرف من دون حسيب أو رقيب. فقد قدرت دراسة مستحدثة أن حوض نهر الليطاني يستقبل 40.000.000 متر مكعب من مياه الصرف كل عام تقريبًا بسبب غياب البنى التحتية الخاصة بالصرف الصحي في القرى المحاذية لحوض النهر، ما يؤدي إلى بلوغ مستويات تلوث أعلى مما تسمح به معايير منظمة الصحة العالمية بالنسبة إلى المياه الصالحة للاستهلاك والري،

¹⁵ استعراض للتجربة المصرفية في سبيل تسهيل عملية تنظيم مجموعات المزارعين والربط بينهم وبين مشتري الإنتاج يظهر تحقيق زيادة في المبيعات بين 20 و60% أي ما يشكل ارتفاعًا وسطيًا من 30% على مستوى الفئات المشمولة.



مع الإشارة إلى أن هذه المياه تسجل معدلات تلوث مرتفعة بالمواد الكيميائية والميكروبات.¹⁶ وبحسب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2020-2035، إن لم ينجح لبنان في تعظيم استخدامات النظم المائية وإدارتها على النحو اللازم، سيشهد نقصاً حاداً في المياه.¹⁷

17. **يزيد تغير المناخ من هشاشة نظام الأغذية الزراعية من خلال تأثيراته على الموارد المائية والأراضي التي تزداد ندرة؛ بالتالي تبرز حاجة ملحة لاعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخياً.** سيؤدي الأثر المدمج لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة (إلى حد 1.7 درجة مئوية و3.2 درجة مئوية) وتراجع معدل هطول الأمطار، إلى تراجع في توفر المياه والتربة وفي نوعيتها. ولا شك في أن القطاع الزراعي معرض لضرر أكثر من غيره نظراً لأنه المستهلك الأكبر للمياه. كما سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة في تفشي الآفات والأمراض. وستسبب الأحداث المتطرفة مثل فيضان الطرق، بانقطاع في القدرة على التسويق للسلع القابلة للتلف. وعندما نضيف إلى ما سبق قدرة لبنان المتدنية على التكيف، نجد أن تغير المناخ من المتوقع أن يفاقم من مواطن الهشاشة الحالية من خلال الحد من إمكانية النمو في قطاعات إنتاجية أساسية، تحديداً في قطاع الزراعة. وبحسب الرسالة الوطنية الرابعة للبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قدرت الخسائر الاقتصادية السنوية المباشرة نتيجة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ و/أو كوارث مرتبطة بذلك في القطاع الزراعي، بـ 605 مليون دولار أميركي في عام 2018.¹⁸ عموماً، تعتبر الفيضانات الأكثر ضرراً على القطاع، حيث تتسبب بخسائر مالية سنوية مرتفعة (330 مليون دولار أميركي في 2018)، وتوقع الوفيات وتؤدي إلى خسارة في الثروة الحيوانية ودمار في الأراضي الزراعية. وفي السنوات الأخيرة، أدت أحوال الطقس المتطرفة في لبنان إلى تراجع الغلال الزراعية وتدهور سبل عيش فئة كبيرة من الذين يعتمدون على القطاع الزراعي (للمزيد من المعلومات المفصلة بشأن تأثيرات المناخ، أنظر المرفق 4). وبهدف التخفيف من تأثيرات تغير المناخ، ينبغي اعتماد الممارسات المراعية للبيئة والذكية مناخياً على نحو متزايد.

18. **غالبًا ما تكون ظروف العمل في قطاع الأغذية الزراعية سيئة.** يتسم القطاع بارتفاع معدلات العمل غير المنظم، تحديداً على مستوى العمال المياومين أصحاب المهارات المتدنية، وغياب المعرفة بشأن الحماية الاجتماعية الملائمة وتعذر الوصول إليها، وضعف تدابير السلامة والصحة المهنية. ونظرًا إلى الطابع الموسمي للعمل الزراعي، يميل العمال إلى العمل لصالح عدة أصحاب عمل، ما يزيد من خطر وقوع انتهاكات لحقوق العمل. كما يستثنى العمال في الزراعة، وكثير منهم هم من النساء، من التغطية بموجب قانون العمل اللبناني (تحديداً المادة 7) أو من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما تحد ظروف العمل غير المعينة والأجور المتدنية من إمكانية تشغيل الشباب.¹⁹ كما ستؤثر المخاطر المناخية بشكل غير متناسب على الفئات الأفقر لتهديد بذلك توازنًا حساسًا بالأساس وتتسبب بتدهور المداخل وفرص العمل في المناطق الريفية. وتبقى عمالة الأطفال محط انشغال جوهري، تحديداً على صعيد الفئات الهشة من عمال نازحين ومهاجرين. وتسجل عمالة الأطفال لدى النازحين المستوى الأعلى في القطاع الزراعي في المناطق الريفية.

19. **تتعدد التحديات والمعوقات التي تؤثر على الانخراط الاقتصادي للمرأة في الزراعة في لبنان.** يتم توظيف 75% تقريباً من النساء العاملات في القطاع الزراعي على أساس موسمي وهن غير مؤهلات للانخراط في الضمان الاجتماعي أو الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية، ما يجعلهن عرضة للاستغلال.²⁰ كما تتلقى النساء والفتيات في لبنان أجراً يومياً أقل من الرجال.²¹ وبحسب التعداد الزراعي لعام 2010، لا تملك المرأة سوى تسعة في المئة من المزارع ولا تزرع سوى خمسة في المئة منها،²² وذلك بشكل أساسي لأغراض إنتاج منتجات الحليب وزراعة الكفاف وحفظ الأغذية.²³ وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضي التي تزرعها النساء مجزأة وأصغر من تلك

¹⁶ ندى نعمه وشادن حيدر (2018)، "الخصائص الفيزيائية والكيميائية والميكروبية لمياه نهر الليطاني"، من "نهر الليطاني: تقييم وتحديات راهنة"، مكتبة علوم وتكنولوجيا المياه، المجلد 85، 2018.

¹⁷ file:///C:/Users/wb427831/Downloads/NWSS%20update%20FINAL%2021220.pdf

¹⁸ وزارة البيئة/برنامج الأمم المتحدة للتنمية/صندوق البيئة العالمي (2022). الرسالة الرابعة للبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيروت، لبنان. أنظر: <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>

¹⁹ يميل المزارعون والمشتغلون الزراعيون إلى أن يكونوا عادة أكبر سناً، وهذه فئة تزداد تشيخاً. في لبنان، بلغ العمر الوسطي للمشتغل الزراعي 52 عاماً، فيما كان العمر الوسطي للنساء اللواتي يقمن بهذا العمل 55 عاماً. ولا يشكل الراشدون الشباب دون الـ 35 عاماً سوى 11.1% من هذه اليد العاملة، يعملون على حصة مشابهة من مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية الصالحة للاستخدام (12%). وتصبح هذه الأرقام أكثر تطرفاً للمزارعين دون الـ 25 عاماً والذين يشكلون 2% فقط من المشتغلين الزراعيين وهم يستخدمون 1% من مجمل الأراضي الزراعية (وزارة الزراعة اللبنانية 2012).

²⁰ منظمة العمل الدولية. 2018. أعمال الرعاية ووظائف الرعاية: نحو مستقبل من العمل اللائق. جنيف: منظمة العمل الدولية.

²¹ في لبنان، تحصل النساء والفتيات على أقل من نصف أجر الرجل عن كل يوم عمل في القطاع. وبحسب دراسة أنجزتها منظمة العمل الدولية، بلغ متوسط الدخل الشهري للمرأة في عكار 130-200 \$ في الشهر، مقارنة مع 660-990 \$ للرجل. منظمة العمل الدولية: 2018. فرص محتملة للتمكين الاقتصادي للمرأة – سلاسل قيمة البطاطا والخضروات الورقية الخضراء – عكار، شمال لبنان. بيروت، لبنان.

²² منظمة الأغذية والزراعة. 2021. مذكرة إحاطة: دور المرأة في الزراعة في لبنان. بيروت، لبنان.

²³ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنت] www.fairtradelebanon.org، متوفر على العنوان



التي يزرعها الرجال.²⁴ كما تبرز فروقات ملحوظة على صعيد قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية: لم تتمتع سوى 13 إلى 15% من النساء اللبنانيات بقدرة على الوصول إلى مصادر الري والمدخلات الزراعية.²⁵ بالتالي، تبقى عمومًا مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار أضعف من مشاركة الرجل وتتمتع بقدرة أقل على الوصول إلى خدمات الإرشاد والتسويق، والمدخلات الزراعية الملائمة، والتكنولوجيا مقارنة مع الرجل. كما غالبًا ما تكون قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات المالية غير ملائمة بسبب محدودية الدخل (زراعة الكفاف)، أو عدم وجود الضمانات (ملكية الأرض)، أو عوائق اجتماعية وثقافية أخرى.²⁶ وقليل جدًا هن النساء اللواتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى المعدات والتجهيزات الضرورية، فضلًا عن المعلومات بشأن أفضل الممارسات الزراعية، أو خدمات دعم المشاريع والحاضنات الريفية.^{27، 28}

20. إلى جانب الدعم الطارئ المطلوب لمساعدة المنتجين الريفيين والمستهلكين المهددين على التكيف مع الأزمة الحالية، مع مراعاة مساهمة قطاع الأغذية الزراعية في سبل عيش الفقراء، تبرز الحاجة إلى دعم تعافي القطاع من خلال تعزيز قدرته على مواجهة الصدمات وعلى التنافسية. قدم البنك الدولي مساعدة طارئة من خلال (أ) مشروع شبكة الحماية الاجتماعية للاستجابة للأزمة الطارئة وجائحة كوفيد-19 (P173367) من خلال التحويلات النقدية إلى الأسر الـ: فقرًا، (ب) مشروع الاستجابة للحالة الطارئة على مستوى إمدادات القمح (P178866)، الذي أتاح وصول الجميع إلى الخبز العربي بكلفة معقولة، (ج) مشروع الطرقات والاستخدام، وتحديثًا مكون الدعم الطارئ للمزارعين (P160223)، الذي وفر قسائم شرائية لمساعدة المزارعين الذين يواجهون صعوبات معيشية حادة، كما قدم الدعم على مستوى حملة تلقيح الحيوانات. كما عمل المجتمع الدولي على توفير منح عينية على شكل مواد، وآلات، وخدمات بناء القدرات، ومساعدة فنية إلى أصحاب المصلحة والتعاونيات على المستوى المحلي. وقد جاء معظم التمويل على شكل تمويل طارئ وصغير ومجزأ وغير منسق. بالتالي، تدعو الحاجة إلى دعم متكامل من أجل تعزيز مستوى الإنتاج وسلاسل القيمة محليًا، وإعادة تفعيل الخدمات العامة والبنى التحتية، وتيسير إمكانية الوصول إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، يحتاج أصحاب المطاحن والمخابز الوصول إلى التمويل للحصول على مصادر طاقة معقولة الكلفة، مثل اللوحات الشمسية، من أجل الحد من تكلفة الإنتاج والتخفيف من طفرات الأسعار المحتملة بسبب ارتفاع أسعار الوقود.

21. لا يرتقي مستوى التمويل الحالي لقطاع الأغذية الزراعية إلى مستوى الحاجات. قبل وقوع الأزمة الأخيرة، كانت الحاجات الاستثمارية الإجمالية في قطاع الأغذية الزراعية والبنى التحتية المقترنة بها (من ري ومعالجة مياه الصرف الصحي) مقدرة بـ 1.3 مليار دولار أميركي للفترة ما بين 2020-2025،²⁹ إلا أن ضغوط الأحداث التي تلت تقدمت على هذه التقديرات الجوهرية. وتقدر خطة لبنان للاستجابة للطوارئ حاجات الأمن الغذائي وقطاع الزراعة للفترة 2022-2023 بمبلغ 975 مليون دولار أميركي.³⁰ وحاليًا، يبقى الدعم الرسمي لقطاع الأغذية الزراعية محدودًا، والاستثمارات الخاصة مقيدة بسبب الأزمة المالية الحادة. وبحسب خارطة التدخلات الكندية في قطاع الأغذية الزراعية، بلغ مستوى الدعم الذي خصصه المجتمع الدولي منذ سبتمبر/أيلول 2021، للزراعة، والبيئة، والغابات، ومصايد الأسماك، ما مجموعه 363 مليون دولار أميركي تقريبًا خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2027. ويعادل هذا المبلغ 40.33 مليون دولار أميركي في السنة تقريبًا، أو 1.5 في المئة من حصة قطاع الأغذية الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي (2.7 مليار دولار أميركي في السنة)، ما يكشف عن وجود فجوة تمويلية هائلة.

22. تشارك وكالات حكومية عدة في قطاع الأغذية الزراعية، إلا أن الأزمة قد حدثت من عملياتها وباتت تشل قدرتها على دعم القطاع وإيجاد بيئة معينة. تشكل وزارة الزراعة الجهة المعنية الأساسية التي تشرف على القطاع وتوفر خدمات معينة. ويرتبط بوزارة الزراعة جهازان يتمتعان بالاستقلالية الذاتية، هما (أ) المعهد اللبناني للبحوث الزراعية الذي يدعم مساعي البحوث الزراعية ويوفر خدمات

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁴ منظمة الأغذية والزراعة. 2012. إطار البرنامج القطري للبنان 2012-2015. بيروت، لبنان.

²⁵ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنت] www.fairtradelebanon.org، متوفر على العنوان

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁶ <https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-12/UNW%20WomensVoicesAgri%20A4%20Report%20Web.pdf>

²⁷ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنت] www.fairtradelebanon.org، متوفر على العنوان

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁸ أصوات المرأة في القطاع الزراعي وقطاع الأغذية الزراعية في لبنان، نور تركماني لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أغسطس/آب 2022.

²⁹ حددت ميزانية الاستراتيجية الوطنية للزراعة للفترة 2020-2025 مستلزمات الموارد الإجمالية لأغراض التنفيذ بـ 710.5 مليون دولار أميركي تقريبًا، مع وجود مساهمة حكومية مقدرة بـ 14%، ومساهمة تعادلها من التمويل الحالي والمتوقع من الجهات المانحة، وفجوة تمويلية من 73% يجب ملؤها من خلال حشد الموارد الممنهج.

³⁰ خطة لبنان للاستجابة للطوارئ، 2022-2023.



عامة مثل التحاليل المخبرية والإنذار المبكر بالآفات، والأمراض، والأحداث المناخية، (ب) والمشروع الأخضر للاستثمار في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية (مثل، البنى التحتية المستخدمة لحصاد المياه والري). في المقابل، إن وزارة الاقتصاد والتجارة هي المسؤولة عن الترتيبات التجارية وتدير المشاركة والتنظيم في المعارض التجارية وتضبط أسعار البيع بالتجزئة وتعمل على حماية المستهلك وتضمن الأمن الغذائي الوطني من خلال تسهيل عملية استيراد الحبوب والسلع الاستراتيجية. أما وزارة الصناعة، فهي مسؤولة عن السياسة الصناعية، بما في ذلك صناعات الأغذية الزراعية. وتهتم وزارة الطاقة والمياه بتنظيم إدارة قطاع الطاقة والمياه. كما تأسس مجلس الإنماء والإعمار في عام 1977 كمنظمة حكومية، خلال النزاع الأهلي في لبنان، وقد اضطلع بدور أساسي في إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد. وكفالات هي شركة مالية تهتم بالشأن العام وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات الائتمانية.

ج. الارتباط بالأهداف على المستوى الأعلى

23. يتوافق المشروع المقترح مع إطار الاستجابة للآزمات العالمية الخاص بالبنك الدولي.³¹ يدعم المشروع ثلاثاً من ركائز إطار الاستجابة للآزمات العالمية. وفي سياق الركيزة الأولى (الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي)، سيعمل المشروع على دعم الأمن الغذائي والتغذوي المستدام، من خلال الحفاظ على القدرة الإنتاجية المحلية وتدعيم النظم الغذائية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الأخطار المناخية والأزمة المالية الحالية. كما سيساهم المشروع في الركيزة الثانية (حماية الناس والحفاظ على الوظائف) من خلال استحداث فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والحفاظ عليها. وبالتوافق مع الركيزة الثالثة (دعم القدرة على التصدي للخدمات)، سيدعم المشروع سلاسل القيمة والبنى التحتية الذكية مناخياً والقادرة على الصمود في قطاع الأغذية الزراعية.

24. يتوافق المشروع المقترح مع إطار الشراكة لفترة 2017-2022 (إطار الشراكة مع لبنان - رقم التقرير 94768).³² وسيساهم هذا المشروع في مجال التركيز 1 ("توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات وتعزيز نوعيتها") من خلال تحسين الخدمات التي توفرها عادة وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه وغيرها من المؤسسات إلى المناطق الريفية، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الفقر والمساهمة في النمو، تحديداً من خلال العمل على الأولويات البيئية، ومنها اعتماد الممارسات الزراعية الذكية مناخياً على طول سلاسل القيمة المحددة ضمن الأولويات. كما ستساهم العملية المقترحة في مجال التركيز 2 ("توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وزيادة رأس المال البشري") في استقرار الاقتصاد الريفي وتعافيه. وقد جرى تمديد المدة المحددة لإطار الشراكة مع البلد سنة كاملة (حتى 2023) بموجب استعراض الأداء والدروس المستفادة الذي وافق عليه مجلس مجموعة البنك الدولي في مايو/أيار 2022.

25. تقرر الخطط والاستراتيجيات الحكومية القائمة بدور الزراعة في تحقيق النمو واستحداث فرص العمل وتحسين سبل العيش، تحديداً في المناطق الريفية. تهدف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة في لبنان (2020-2025) إلى تحويل نظام الأغذية الزراعية فيه إلى نظام أكثر قدرة على التصدي، وأكثر شمولية، وتنافسية، واستدامة. وتقدر الكلفة الإجمالية لتطبيق هذه الاستراتيجية الوطنية بـ 710 مليون دولار أميركي، في ظل وجود فجوة تمويلية من 73% بعد احتساب مساهمات الحكومة والجهات المانحة. ويتوافق المشروع مع الركائز الخمسة للاستراتيجية: (أ) استعادة سبل عيش المزارعين والمنتجين وقدراتهم الإنتاجية؛ (ب) وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ (ج) وتعزيز فعالية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وميزتها التنافسية؛ (د) وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة لنظم الأغذية الزراعية والموارد الطبيعية؛ (هـ) وتدعيم البيئة المؤسسية المعينة. كما يساهم المشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وخارطة طريق التعافي من خلال دعم ممارسات الري المعززة ومعالجة مياه الصرف الصحي على نحو أفضل وتقديم المساعدات التقنية. إضافة إلى ذلك، أقرت الحكومة اللبنانية في خطة التعافي الاقتصادي بأهمية القطاع في سبيل تعافي لبنان من خلال تفصيل التدخلات الداعمة لقطاع الأغذية الزراعية بما في ذلك تحويله من المحاصيل المنخفضة القيمة إلى محاصيل مرتفعة القيمة، وبناء القدرات لدعم مستوى إنتاجية المزارعين، والترويج للصادرات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وتعزيز الجودة، وتحديث مرافق المعالجة والتغليف، من باب التعداد لا الحصر. وقد أفادت الرؤية الاقتصادية للبنان لعام 2019 (والمعروفة بخطة ماكينزي) بأن القطاع الزراعي واحد من قطاعات أساسية خمسة لتحفيز النمو وتقليل مستوى العجز في ميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل.

26. يتوافق المشروع مع المساهمة المحددة وطنياً للبنان في نسختها المحدثّة لعام 2021 والتي حددت مسألة قدرة القطاع الزراعي على التصدي لتغير المناخ ركيزة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتكيف. وتتضمن التدابير الأساسية المذكورة في هذه الوثيقة (أ) استعادة

³¹ البنك الدولي. 2022. التعامل مع آزمات متعددة، مواصلة مسار التنمية الطويلة الأمد: فريق البنك الدولي المعني بالاستجابة للآزمات التي تؤثر على البلدان النامية. واشنطن العاصمة. البنك الدولي. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37826> License: CC BY 3.0 IGO.

³² لا يزال البنك الدولي يستخدم إطار الشراكة هذا اعتباراً من 30 يونيو/حزيران 2023.



قدرة المزارعين والمنتجين على الإنتاج؛ (ب) وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ (ج) وتعزيز فعالية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وميزتها التنافسية؛ (د) وتحفيز الاستثمارات الخاصة على طول سلاسل قيمة الأغذية الزراعية، بما في ذلك الحلول التقنية المبتكرة والوصول المعزز إلى خطط التمويل والتأمين المناخيين؛ (هـ) وتقوية البيئة المؤسسية المعينة.

27. يتوافق المشروع كذلك مع استراتيجية المساواة بين الجنسين الخاصة بمجموعة البنك الدولي³³ التي تركز على أربعة أهداف: (أ) تحسين المقدرات البشرية؛ (ب) وإزالة العوائق أمام الحصول على وظائف أفضل وأكثر؛ (ج) وإزالة الحواجز أمام ملكية المرأة وتحكمها بالأصول؛ (د) وتعزيز صوت المرأة، وقدرتها، وإشراك الرجال، والفتيان. تعتمد الخطة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا³⁴ على هذه الأهداف وتنطلق من مجالات تركيز ثلاثة تضم مواضيع متداخلة: (أ) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (ب) والنوع الاجتماعي والنزاعات؛ (ج) وصوت المرأة وقدرتها. وسيدعم المشروع العمل على مجالي التركيز (أ) و(ج).

28. أخيراً، يتوافق المشروع مع استراتيجية البنك الدولي للتعامل مع أوضاع العنف والصراع والهشاشة، ومع التزامات المناخ الخاصة بالبنك الدولي، كما جاءت في خطة عمل تغير المناخ وخارطة طريق المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (للفترة ما بين 2021-2025). يشكل تعزيز القدرة على التصدي ومنع التحديات المرتبطة بأوضاع العنف والصراع والهشاشة والتخفيف منها عنصراً أساسياً في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز السلام والازدهار. ومن خلال التركيز على بناء القدرة على التصدي والطابع الشمولي في المجتمعات المحلية، يساهم المشروع في الركيزة 1 ("منع النزاعات العنيفة والعنف الفردي بين الأشخاص"). كما يرتبط المشروع بالركيزة 3 ("مساعدة البلدان على الانتقال التدريجي من حالة الهشاشة") من خلال إتاحة الوصول إلى الفرص الاقتصادية وإلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية والمحرومة، كما من خلال تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الريفي وتجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. أخيراً، ومن خلال التركيز على القطاع الزراعي، يركز المشروع على الركيزة 4 ("التخفيف من الآثار الثانوية لأوضاع الصراع والعنف والهشاشة") نظراً لأن القطاع يوظف نسبة كبيرة من النازحين وسكان الريف الفقراء. إضافة إلى ما سبق، ومن خلال التركيز على الزراعة والمشاريع الزراعية، سيساهم المشروع في الركيزة الأولى لخارطة الطريق الخاصة بتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصادرة عن البنك الدولي ("النظم الغذائية، الأمن المائي ورأس المال الطبيعي القادر على الصمود"). هكذا، وبفضل الاعتماد على الاستثمارات الذكية مناخياً بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة لتوفير الطاقة والمياه، إلى جانب استخدام الأنظمة الكفوة لجهة استهلاك الطاقة (مثلاً في أنشطة الري)، يساهم المشروع في الركيزة الثانية ("التحول الطاقوي وخدمات النقل المنخفض الكربون).

ثانياً. وصف المشروع

أ. الهدف الإنمائي للمشروع

29. الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين القدرة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.

30. تشير القدرة على الصمود إلى قدرة أصحاب المصلحة في قطاع الأغذية الزراعية على مجابهة الصدمات والتكيف مع قيود السوق المتغيرة، والضغوط الاجتماعية، والبيئية، والمناخية. يتم تقوية القدرة على الصمود لدى الأسر الزراعية، التي يشكل النازحون الجزء الأكبر منها، من خلال تعزيز قدرتها التكيفية على اختيار تقنيات ذكية مناخياً وتطبيقها في المزارع، في خطوة تدفع باتجاه ممارسات إنتاجية أكثر كفاءة في استخدام الموارد ومستدامة بيئياً، وتفضي إلى زيادة المحاصيل وتفعيل المشاركة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الذكية مناخياً. كما تتعزز قدرة المستفيدين من المشروع على الصمود أكثر فأكثر بتبديد القيود التي تحول دون حصولهم على التمويل، وتوجيه الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية وبناء القدرات التي من شأنها تحسين الإنتاجية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. فضلاً عن ذلك، يساعد الاستثمار في الخدمات العامة الرئيسة المدعومة من المشروع في تحسين سبل تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات الريفية الضعيفة وأصحاب المصلحة العاملين في قطاع الأغذية الزراعية.

مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

31. يتم قياس القدرة المحسنة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشرات الهدف الإنمائي التالية:

- زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المستفيدين المشاركين في البرنامج³⁵ (بالنسبة المئوية)

³³ <https://documents1.worldbank.org/curated/en/820851467992505410/pdf/102114-REVISED-PUBLIC-WBG-Gender-Strategy.pdf>

³⁴ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

³⁵ تشمل قائمة المستفيدين المشاريع الصغيرة والمتوسطة كافة الحاصلة على قروض، وكافة فئات المزارعين ذات الطابع الرسمي التي تتلقى منحاً مقابلية. ويتم قياس القيمة بالأسعار الثابتة



- عدد المزارعين الذين يعتمدون ممارسات زراعية ذكية مناخياً (بالعدد)
- المناطق المزودة بخدمات الري أو الصرف المحسنة/الجديدة (بالهكتار)
- عدد البلديات التي تقدّم خدمات محسنة (بالعدد)³⁶

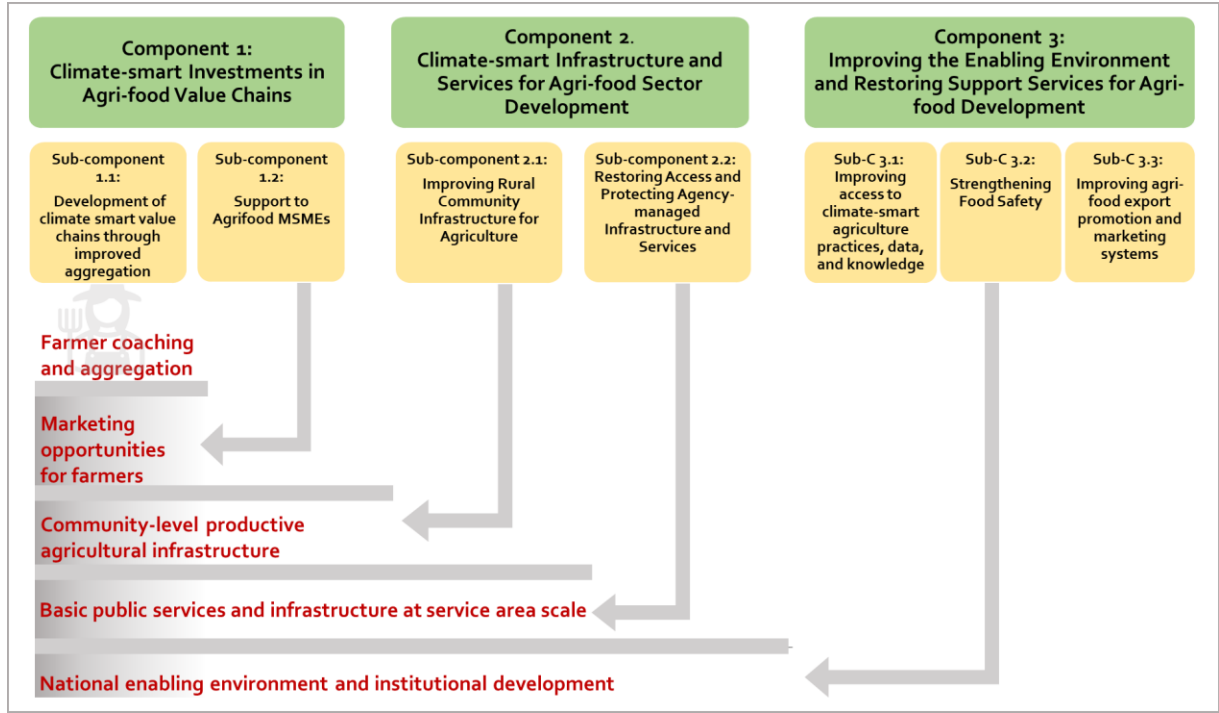
ب. مكونات المشروع

32. تم تصميم مشروع التحوّل الزراعي-الغذائي الأخضر لأجل التعافي الاقتصادي في لبنان بغرض (أ) دعم تعافي قطاع الأغذية الزراعية على المدى القصير إلى المتوسط؛ و (ب) تشجيع السير باتجاه تحوّل مستدام للقطاع من خلال اتباع نهج متكامل مدفوع بحركة الطلب. يتمحور المشروع حول ثلاثة مكونات أساسية، يستكملها مكوّن إدارة المشروع ومكوّن الاستجابة لحالات الطوارئ. يحفّز المكوّن 1 الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية للمزارعين ومجموعات المزارعين والعاملين في قطاع الأعمال الزراعية، دعماً لتنويع سبل العيش والاحتفاظ بالوظائف وتوفير فرص العمل. أمّا المكوّن 2 فيعمل على استعادة الخدمات العامة المختارة وترميم البنية التحتية على المستوى المحلي ومستوى مناطق الخدمات، بما في ذلك تخضير الخدمات كخدمات الري ومرافق المياه والصرف الصحي على نطاق المجتمع المحلي وتحسين الوصول إليها، من خلال إعادة تأهيلها واعتماد مصادر الطاقة المتجددة. ينصّب المكوّن 3 من جهته على تحسين البيئة المؤاتية لتنمية الأغذية الزراعية على المستوى الوطني، بما في ذلك بناء القدرات لتسريع استخدام الأدوات المبتكرة الذكية مناخياً والتكنولوجيات الرقمية، وتحسين البيئة المؤاتية لسلامة الأغذية وفرص التصدير. تشكّل المكونات الثلاثة معاً حزمة دعم متكاملة تعالج القيود الناشئة عن الأزمة الراهنة وتدفع باتجاه الانتقال نحو التحوّل المستدام لقطاع الأغذية الزراعية. يسترشد المشروع بتقرير المناخ والتنمية القطري المرتقب صدوره في لبنان، والذي يحدّد الإجراءات والاستثمارات ذات الأولوية لزيادة قدرة الاقتصاد الريفي على الصمود والتكيف مع التغيّرات المناخية، ويسهم في وضع التقرير موضع تنفيذ. يراعي المشروع في تصميمه النوع الاجتماعي طمعاً بترسيخ المساواة وضمان حصول المرأة على فرص متكافئة في أنشطة المشروع؛ ويسعى إلى تقليص بعض الفجوات الملحوظة بين الجنسين في البلد. لهذه الغاية، ستعقد مجموعات التركيز جلسات دورية مع المستفيدات من باب ضمان استجابة الأنشطة فعلياً لاحتياجات المرأة.

33. يبرز الشكل 1 منطق التداخلات المتكامل.

وما يعادلها بالدولار الأمريكي.

³⁶الواجب قياسه على أساس مستوى تحقيق أهداف النتائج (75 في المئة على الأقل) المتفق عليها في كلّ خطة استثمار بلدية يمولّها المشروع؛ يتمّ قياس النتائج المتحققة على صعيد (أ) استكمال إعادة تأهيل الطرق الريفية وإنشاء بحيرات جبلية؛ (ب) زيادة قدرة مرافق الصرف الصحي (بقياس م³)؛ (ج) تقليص مكبات النفايات المكشوفة (%); لا يتمّ إدراج إعادة تأهيل شبكة الري لارتباط هذا الهدف الإنمائي بمؤشّر منفصل.



الشكل 1. منطق تدخّلات المشروع - نهج متكامل حول المناطق الزراعية الرئيسية.

34. تبلغ كلفة المشروع 210 مليون د.أ. يشمل ذلك قرضًا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 200 مليون د.أ. وتعبئة رأس المال الخاص المتوقعة بقيمة 10 ملايين د.أ. (انظر الفقرات 98-99 أدناه).

المكوّن 1: الاستثمارات الذكية مناخيًا في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية (71 مليون د.أ.)

35. الهدف من هذا المكوّن هو تيسير الوصول إلى التمويل لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين القدرة التنافسية لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية.³⁷ يعمل المكوّن على تعزيز الممارسات الذكية مناخيًا، وتحقيق قيمة مضافة زائدة، وتوطيد الروابط بين المزارعين وقطاع التجارة الزراعية والأسواق، وإطلاق العنان لفرص التنويع. ويموّل المشروع الأنشطة المصممة خصيصًا لمنفعة المرأة، ويسعى إلى المساهمة في تقليص بعض الفجوات المرصودة بين الجنسين من حيث إمكانية الوصول إلى التمويل والمدخلات والأسواق وأنشطة بناء القدرات التقنية وتعزيز الثقة ومهارات التفاوض، فضلًا عن مراعاة الأعراف الاجتماعية من خلال حملة توعية مدروسة سلوكيًا ومصممة بعناية، تستهدف الرجال أيضًا.

36. المكوّن الفرعي 1-1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخيًا (20 مليون د.أ.). يرمي هذا المكوّن الفرعي إلى تعزيز منظمات المزارعين (التعاونيات والجمعيات) وتعزيز الإنتاج الزراعي الذكي مناخيًا وتوثيق روابط المزارعين أفقيًا مع سواهم من صغار أصحاب المؤسسات الزراعية وعموديًا مع المشترين/المتعهدين بالشراء³⁸، وبالتالي تعزيز مشاركتهم في تحقيق القيمة المضافة. تشمل أشكال الدعم المتاحة لمنظمات المزارعين المساعدة التقنية والتدريب والمّحّ المقابلة.

37. قد يموّل المكوّن على وجه التحديد: (أ) حملة إعلامية مراعية للنوع الاجتماعي، لتشجيع المنظمات القائمة للمنتجين الزراعيين الصغار والمتوسطين في مجال المحاصيل والمنتجات الحيوانية على الانخراط في عمل جماعي يرمي إلى تجميع البيانات

³⁷ يشمل قطاع الأغذية الزراعية إنتاج المدخلات الزراعية وتوزيعها، والإنتاج الزراعي الأولي، وخدمات الدعم الزراعي، وتصنيع الأغذية الزراعية، الذي يضمّ عدة جوانب نذكر من بينها التصنيع الزراعي، والتوضيب، والتخزين، والتجارة، والتوزيع، والسياحة الزراعية.

³⁸ قد تضمّ قائمة المتعهدين بالشراء عدة فئات نذكر من بينها شركات خاصة و/أو أفرادًا، كالمسامة والتجار والمصدرين وتجار الجملة ومحلات السوبر ماركت والموزعين المتخصصين والشركات المعالجة وسلاسل المطاعم وبرامج التغذية المدرسية والإمدادات الغذائية للمستشفيات.



والوقوف على آراء المستفيدين؛ (ب) مقدمي الخدمات المختارين على قاعدة تنافسية لإدارة المُنح المقابلة، ومساعدة المنتجين في إعداد خطط الأعمال الواعية للمخاطر المناخية وتنفيذها، وتوفير التدريب لأعضاء منظمات المزارعين على ممارسة الأعمال التجارية والإدارة المالية والحوكمة، وعند الاقتضاء، تقديم المساعدة التقنية لإقامة روابط بين المجموعات المنتجة ذات الصلة الرسمية والمتعهدين بالشراء بتنسيق المديرية العامة للتعاونيات وقيادتها؛ و(ج) منح مقابلة لتمويل خطط الأعمال الواعية للمخاطر المناخية التي تطرحها منظمات المزارعين المؤهلة والمزارعين؛ (د) المعارض المخصصة للإنتاج العضوي والذكي مناخياً. ويتم، من خلال المكوّن الفرعي 3-1، تزويد أعضاء المجموعات بالتدريب لتمكينهم من تبني مواصفات المتعهدين بالشراء أو معايير الأسواق المستهدفة

38. **المنح المقابلة الذكية مناخياً.** تهدف المنح المقابلة إلى تمويل خطط الأعمال الواعية للمخاطر المناخية لتعزيز القدرة على الصمود والمنافسة لدى المزارعين ومنظمات المزارعين. يتم دعم منظمات المزارعين الحالية (التعاونيات والجمعيات) والمزارعين الأفراد لتحديد مقومات المستخدمين أو البنى التحتية أو الخدمات المشتركة، ووضع خطط أعمال مشتركة واعية للمخاطر المناخية، والتقدم بطلب الحصول على منح مُقابلة ذكية مناخياً لمرة واحدة تصل إلى حدود 35 ألف د.ل. لكل مجموعة وحتى 5000 د.ل. للمزارعين الأفراد. وتكون تلك المنح متاحة على وجه التحديد للتعاونيات وسواها من مجموعات المزارعين، لتلبية متطلبات أسواق المشترين/المتعهدين بالشراء وانهاج ممارسات زراعية ذكية مناخياً. تشمل الاستثمارات المؤهلة للحصول على المنح المقابلة عدّة مجالات نذكر منها: البيوت الزجاجية، والألواح الشمسية، ووحدات المعالجة العاملة ضمن نطاق ضيق، ونظم الري المحسنة، وإدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة المحسنة في المزارع (كالتسميد)، ومعدات المعالجة الموفرة للطاقة، والبيوت البلاستيكية، وآليات التخزين والتبريد، والآلات الزراعية، وخزانات التبريد، ومعدات الألبان صغيرة الحجم، وجودة الأغذية ومعدات السلامة، وإصدار الشهادات وسواها من الاستثمارات المطروحة لتحقيق قيمة مضافة والوصول إلى الأسواق. يُطلب أيضاً من المتقدمين بطلب قرض تقديم مساهمة، تمثل ما لا يقل عن 20 في المئة من إجمالي الاستثمار، مع إمكانية تقديمها بشكل عيني أو نقدي. تنخفض قيمة هذه المساهمة، بنسبة 10 في المئة كحد أدنى، بالنسبة للمجموعات النسائية. لتحسين قدرة صغار المزارعين على مواجهة الصدمات، يتم تحفيز المتقدمين بطلباتهم للمساهمة في خطة التأمين الصحي. يجري توزيع المنح المقابلة تبعاً لآلية شفافة، لضمان الالتزام بالمعايير التقنية والمالية والاجتماعية والبيئية المفصلة في دليل عمليات المشروع إلى جانب معايير الأهلية. أما بالنسبة إلى منتجي المحاصيل، فإن المبيدات الحيوية ستستخدم بصفقتها معايير لتحديد الأولويات، بما يتماشى مع خطة إدارة الآفات المعدة كجزء من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. كما يتم وضع آلية الاختيار بعناية لضمان تكافؤ فرص الوصول لدى الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والشباب.

39. تتولّى المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة إدارة هذا المكوّن من الناحية التقنية، ويُعهد تنفيذه إلى وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار. وسيتم تشكيل لجنة اختيار برئاسة المديرية العامة للتعاونيات وستضم ممثلين من المديرية ذات الصلة بوزارة الزراعة، ووزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه، وسُعيّين مجلس الإنماء والإعمار مستشارين لدعم المديرية العامة للتعاونيات في تنفيذ المكوّن الفرعي وإدارته.

40. **المكوّن الفرعي 1-2: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية (51 مليون د.ل.).** يرمي هذا المكوّن الفرعي إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحيوية في مجال الأغذية الزراعية، التي يمكنها الحصول على التمويل. ويهدف إلى توفير سيولة عاجلة على شكل قروض استثمارية وتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تعاني حالياً من تقييد قدرتها على الاقتراض وتجد صعوبة في تمويل احتياجاتها بسبب الأزمات المتعددة التي ضربت لبنان وشلل النظام المصرفي. تتولّى تنفيذ المكوّن الفرعي شركة كفالات ش. م. ل³⁹ وهي الوكالة الوطنية التي تمنح ضمانات لقروض مصرفية. تعمل كفالات كوسيط لتوجيه الموارد المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. يتم تمويل فئتين من الأنشطة في إطار هذا المكوّن الفرعي: (أ) قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، (ب) المساعدة التقنية ونظم تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرة كفالات الإقراضية. يمكن الاطلاع على ميزات التصميم الأولية للتسهيلات الائتمانية في المرفق 2.

³⁹ كفالات ش.م.ل، هي شركة مساهمة تأسست تحت رقم التسجيل 75000 بعد صدور القانون رقم 24 الذي يجيز للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية المشاركة في شركة مساهمة لبنانية. وقد تم تأسيسها وتشغيلها كمؤسسة مالية بموجب القانون اللبناني والمسجل تحت الرقم 27 في قائمة مصرف لبنان للمؤسسات المالية. تخضع لرقابة مصرف لبنان ولجنة الرقابة المصرفية. جاءت تركيبة ملكية شركة كفالات وحوكمتها على النحو الآتي: تملك المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية 75.1% من أسهمها؛ أما باقي الأسهم (24.9%) فتعود لملكيتها لـ 39 مصرفاً خاصاً تشكل أكثر من 90% من القطاع المصرفي.



41. منح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة (47.6 مليون د.ل.). تلبي القروض احتياجات الاستثمار ورأس المال العامل لدى شركات الأغذية الزراعية المؤهلة والمزارعين. فنتيح الاستثمار في توفير الطاقة المستجيبة لتغير المناخ والبنية التحتية والنظم الإنتاجية ذات الكفاءة في استخدام الموارد، والآلات والمعدات الحديثة، والاستثمارات المتعلقة بالجودة وإصدار الشهادات التي من شأنها زيادة الإنتاجية، وتمكّن من تلبية متطلبات السوق وتحسين القدرة على الصمود والتقيّد بالمعايير البيئية، ودعم عملية التوسّع والتصدير. يشير مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة إلى (أ) شركات الأغذية الزراعية القابلة للاستمرار والتي تتمتع بإمكانات نمو (من حيث المبيعات و/أو التصدير و/أو الوظائف)، (ب) يعمل لديها أقل من 50 موظفًا مسجلًا، (ج) مسجلة ومرخصة قانونيًا (عند الاقتضاء) و(د) تعمل بكامل طاقتها. يتم تشجيع الأعمال التجارية التي تملكها أو تديرها 40 أو تصدرها نساء أو تعمل بموجب عقود مبيعات متفق عليها مسبقًا أو تتبّع ترتيبات زراعية تعاقدية، على المشاركة في البرنامج. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة القرض بحدها الأقصى 400 ألف د.ل.، ويستوجب دفعه ضمن مهلة أقصاها ثلاث سنوات. ومن أجل ضمان الوصول المناسب إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تخصيص ما لا يقل عن 30 في المئة من عائدات خط الائتمان لقروض تصل إلى 100 ألف د.ل. ويتم عرض المزيد من التفاصيل حول الشروط والأحكام، بما في ذلك تحديد الأسعار، في دليل عمليات المشروع. ومن المتوقع أن يستفيد نحو 390 مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا من القروض بحلول تاريخ انتهاء المشروع. قد تنتفع المؤسسات المستفيدة أيضًا من الدعم المقدم لتشجيع الصادرات في إطار المكون الفرعي 3-3.

42. المساعدة التقنية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. لتعزيز قدرة شركة كفالات، نظرًا لعدم امتلاكها خبرة سابقة في مجال الإقراض المباشر، يدعم المشروع ما يلي: (أ) تعيين موظفين ذوي خبرة في مجال الإقراض؛ (ب) توفير التدريب وبناء القدرات للانخراط في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في قطاع الأغذية الزراعية؛ (ج) إعداد أدلة تنصّ على إجراءات الإقراض (التقييم، واسترداد القروض، وما إلى ذلك)؛ (د) تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) الرصد والإبلاغ شهريًا عن جودة المحفظة؛ و(و) دعم الالتزام بما ينصّ عليه دليل عمليات المشروع. لا يبدأ صرف مبالغ القروض المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا عند تفعيل كامل الوظائف الائتمانية لدى شركة كفالات، بما في ذلك بعد مرحلة تعيين الموظفين ذوي الخبرة وتدريبهم، وعند انتهاء المرحلة الأولى من المساعدة التقنية، وإعداد أدلة الإقراض وإقرارها، ووضع نظم تكنولوجيا المعلومات. ويجري العمل على تقييم الأداء في المراحل الأولية للمشروع. فضلًا عن ذلك، ستخضع اتفاقيات القروض الخمس الأولى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمراجعة من البنك الدولي.

43. يتمّ تكليف الحكومة اللبنانية إدارة المكون الفرعي المتعلق بشركة كفالات وتنفيذه من خلال اتفاقية فرعية يتم توقيعها بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات. ستكون شركة كفالات مديرة الصناديق. وبحلول تاريخ انتهاء المشروع، ستعيد الأموال المستردة إلى الحكومة اللبنانية، وفقًا لأحكام الاتفاقية الفرعية. ونظرًا إلى إعسار القطاع المصرفي والتأخير في إعادة هيكلته، تمّ اعتبار توجيه الأموال من خلال شركة كفالات على أنه الحلّ الأمثل لضمان حصول المستفيدين المستهدفين، الذين لا إمكانية لديهم حاليًا للوصول إلى مصادر التمويل، بما فيها مواردهم الخاصة، على الدعم المالي اللازم للحفاظ على سير أعمالهم وتوسيع نطاقها. جرى تقييم الوسيط المالي وفقًا للمبادئ التوجيهية بشأن التمويل من خلال وسيط مالي للتأكد من أنّ شركة كفالات قادرة على الاضطلاع بهذا الدور الوسيط وشرح مبررات تمويل الديون بشروط ميسرة من خلال مؤسسة مالية غير مصرفية. تجدر الإشارة إلى أنّ ترتيبات التنفيذ المقترحة في إطار هذا المكون الفرعي تندرج ضمن خانة الإجراءات العاجلة المؤقتة، باعتبار أنها محددة زمنيًا وسيتمّ التخلّي عنها تدريجيًا عند إعادة هيكلة القطاع المصرفي والعودة إلى نظام الوساطة المالية. توازيًا، يواصل البنك الدولي محادثاته بهذا الشأن ويقدم حاليًا المساعدة التقنية للسير بجملة إصلاحات في القطاع المالي اللبناني، والتي تعتبر ضرورية لدعم تعافي القطاع.

44. من خلال دعم مجموعات المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سائر سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، يقوم المكون الأول بدعم فرص كسب العيش وتوفيرها لبعض الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الشباب والنساء.

المكون 2: البنية التحتية والخدمات الذكية مناخيًا لتنمية قطاع الأغذية الزراعية (100 مليون د.ل.)

45. يهدف هذا المكون إلى معاودة تقديم الخدمات، وبناء القدرات التشغيلية، وضمان استدامة البنية التحتية العامة التي يرتكز عليها قطاع الأغذية الزراعية، وقدرتها على الصمود في ظلّ تغير المناخ. ويتمحور حول مكونين فرعيين: المكون الفرعي 2.1: تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية للزراعة؛ والمكون الفرعي 2-2: استعادة البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالة والتي تدعم الزراعة وحمايتها.

⁴⁰ تشير المؤسسة التي تملكها امرأة تعريفًا إلى وجود امرأة واحدة على الأقل بين مالكيها، والمؤسسة التي تديرها امرأة إلى وجود امرأة واحدة على الأقل في منصب إداري أو قيادي.



46. يمول هذا المكون الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الريفية العامة المختارة التي تعتبر ضرورية لانتعاش قطاع الأغذية الزراعية واستدامته وزيادة قدرته على التصدي لتغير المناخ. ويشمل أنواع الاستثمار التالية: (أ) إعادة تأهيل البنية التحتية العامة للري وتحديثها وإنشاء خزانات لتجميع المياه، بما في ذلك مشاريع الري الصغيرة بإدارة المجتمع المحلي/المزارعين، والمشاريع الأضخم المتعلقة بالبنية التحتية العامة للري والبحيرات الجبلية بإدارة الوكالة؛ (ب) إعادة تأهيل الطرقات الفرعية الريفية؛ (ج) إعادة تأهيل مراكز معارض المزارعين؛ (4) التشغيل الأمثل لنظم معالجة مياه الصرف الصحي الحالية (بما في ذلك إدارة الرواسب الطينية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة)؛ (د) التشغيل لنظم إدارة النفايات الصلبة الحالية على النحو الأمثل. يسري قانون المياه رقم 2020/192 على أي استثمارات متعلقة بالمياه مقترحة في إطار هذا المكون.

المكون الفرعي 2.1. تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية لأغراض الزراعة (28 مليون د. أ.)

47. يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية لدعم التنمية الزراعية الغذائية. ويركز على تمويل وسائل تخزين المياه بسعة أقل من 100,000 متر مكعب، وشبكات الري التي تديرها المجتمعات المحلية والمزارع الصغيرة، لزيادة القدرة على الصمود في وجه ندرة المياه التي تفاقمت بسبب تغير المناخ وإعادة التأهيل الذكي مناخياً للطرق الزراعية، وغيرها من المشاريع الفرعية الزراعية التي يحركها الطلب. يتولى تنفيذ هذا المكون الفرعي المشروع الأخضر بالتنسيق الوثيق مع اتحادات البلديات أو البلديات منفردة ووزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه، على أن تكون عمليات التشغيل والصيانة من مسؤولية اتحادات البلديات أو البلديات منفردة.

48. تقوم اتحادات البلديات أو البلديات منفردة وأصحاب المصلحة المرتبطين بها⁴¹ بطرح مقترحات الاستثمار (مشاريع فرعية للبنية التحتية المجتمعية) وتشجيعها لدعم المشروع. يتم توزيع الأموال بشكل متوازن بين المناطق، ويتم تحديدها وترتيب أولوياتها من خلال مسار تشاركي شامل، مع تقييم المشاريع الفرعية بمقارنتها مع مجموعة من معايير الأهلية والاختيار، التي يتم تحديدها في دليل عمليات المشروع. تشمل المعايير الإرشادية ما يلي: (أ) درجة انعدام الأمن الغذائي والفقر؛ (ب) مستوى النشاط الزراعي؛ (ج) أوجه التآزر مع المكون 1؛ (د) المنافع المشتركة للمناخ والاستدامة البيئية؛ (هـ) الالتزام بترتيبات التشغيل والصيانة المستدامة؛ و(و) الملكية المحلية كما يتم التعبير عنها من خلال تشارك اتحادات البلديات أو البلديات منفردة في تمويلها؛ و(ز) المواءمة مع الأولويات المنصوص عليها في "الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020" المحدثة لوزارة الطاقة والمياه و"خارطة طريق خطة التعافي لقطاع المياه لعام 2022".

49. تصدر دعوات سنوية لتقديم مقترحات من اتحادات البلديات والبلديات منفردة على مستوى المحافظات في السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ المشروع، مدعومة بحملة إعلامية واسعة النطاق. يقوم المشروع الأخضر بفرز مسبق للمقترحات، وفقاً للقواعد واللوائح الفنية للمشروع الأخضر، والتثبت من صحتها مع المجتمعات المحلية، فيما تتولى لجنة التقييم التقني، التي تضم ممثلين عن وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه والمحافظات والمزارعين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، استعراض القائمة النهائية للمشاريع الفرعية والموافقة عليها.

50. يمول هذا المكون الفرعي: (أ) الخدمات الاستشارية، بما في ذلك دراسات الجدوى والتصاميم الهندسية، بالإضافة إلى إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي؛ (ب) الحملات الإعلامية وجمع المعلومات والمشاورات؛ (ج) المشاريع الفرعية المختارة للبنية التحتية المجتمعية؛ (د) تعزيز القدرات المؤسسية لدى المؤسسات ذات الصلة، كجمعيات مستخدمي مياه الشرب ومياه الري، التي تتولى مسؤولية تشغيل نظم البحيرات الجبلية وشبكات توزيع الري المرتبطة به وصيانتها وإدارتها.

51. من المتوقع أن يؤدي تعزيز البنية التحتية الريفية إلى تحقيق فوائد مشتركة كبيرة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. يسعى المشروع، من خلال تعزيز البنية التحتية الزراعية المحلية، إلى تحسين قدرة المجتمعات الريفية على الصمود أمام الصدمات الناشئة عن تغير المناخ، كتقلبات الطقس القاسية وشح المياه. تشكل البحيرات الجبلية، على سبيل المثال، مصدرًا إضافيًا من مصادر مياه الري الصالح استخدامها لزيادة إنتاج الزراعة البعلية – ما يعزز قدرتها على الصمود – والاستثمار في تحديث أنظمة الري أمر بالغ الأهمية لتقليل ضخ المياه الجوفية، والذي يعد عاملاً دافعاً لاستنزاف المياه الجوفية ويتفاقم بسبب تغير المناخ. ستوفر إعادة التأهيل الذكي مناخياً للطرق الزراعية خنادق جانبية مرصوفة بالحجارة لتصريف المياه بعيداً عن الرصيف، ويفضل تحسين جمع المياه من أجل ري المزارع والنباتات والأشجار، ولتمكين الحيوانات والماشية من الشرب. أما زراعة الأشجار على طول الطريق لا سيما على المنحدرات الجانبية المعرضة للانزلاقات الأرضية، فستحسن القدرة على

⁴¹ حيثما لم يتم ضم مجموعة بلديات ضمن اتحاد.



الصمود أمام التآكل وتساهم في إنشاء حوض للكربون. فضلاً عن ذلك، من شأن إعطاء الأولوية للتدخلات المستدامة بيئياً أن يخفّف البصمة الكربونية للقطاع ويعزّز التنمية المنخفضة الكربون، محققاً فوائد مشتركة على مستوى التخفيف من تداعيات تغيّر المناخ.

المكوّن الفرعي 2.2. استعادة إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الخاضعة لإدارة الوكالة والتي تركز عليها الزراعة، والعمل على حمايتها (72 مليون د. أ.).

52. الهدف من هذا المكوّن الفرعي هو استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية البنية التحتية التي تدعم صمود نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على المنافسة. من ناحية الأنظمة، تهدف التدخلات إلى ضمان وظائف النظام الأساسية من خلال الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة القائمة، وتوخي أدنى مستوى ممكن من التعقيد للتدخلات في دعائم النظم. يسمح هذا النهج بمراعاة التوازن بين مخاطر الاستثمارات المنعزلة غير الفعالة والمخاطر الناشئة عن تعقيدات التنفيذ. ويتيح استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ وعدم خوض غمار الاستثمار في بنية تحتية جديدة في ظلّ الظروف الراهنة.

53. يشمل نطاق المكوّن الفرعي إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاعات التالية المصنّفة على أنها بالغة الأهمية لاستمرارية قطاع الأغذية الزراعية وقابلية نموه: مشاريع الري التي تديرها الوكالة، وإعادة تأهيل مراكز معارض المزارعين، وإدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة. يكون حجم الاستثمارات متناسباً مع فعالية استعادة وظيفة أصغر مجال خدمة حيوية ينطبق على الخدمة أو البنية التحتية المحددة، كنطاق دائرة الري وشبكات إدارة مياه الصرف الصحي.

54. يتبنّى المكوّن الفرعي نهجاً إطارياً يتمّ بموجبه إخضاع جميع الاستثمارات للتقييم بهدف التحقق من الأداء التقني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكلّ مشروع فرعي. على الاستثمارات المؤهلة أن تقي بالمعايير التالية: (أ) تركيز الاستثمارات على المناطق الريفية، لا سيما المناطق الأكثر فقراً، على أن ينتفع منها بشكل مباشر قطاع الأغذية الزراعية الذي يقدم الخدمة؛ (ب) التدخلات التي تستهدف إعادة تأهيل أصول البنية التحتية القائمة وتنشيطها وحمايتها، ومنع المزيد من تدهور الأصول العامة وفقدانها نتيجة الإهمال؛ (ج) الاستثمارات ذات الأولوية المدعومة بالاستراتيجيات القطاعية الوطنية والخطط الرئيسية؛ (د) تصميم نظام قادر على الصمود مدعّم بخطط تشغيل وصيانة مستدامة؛ (هـ) مواعمة تعقيدات الاستثمار مع القدرة المؤسسية للحدّ من مخاطر التنفيذ؛ و(و) المصادقة على المشاريع الفرعية من خلال إجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة.

55. يموّل هذا المكوّن الفرعي: (أ) الخدمات الاستشارية لأغراض دراسات الجدوى، والتصاميم الهندسية والإشراف، وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط أعمال التشغيل والصيانة المتعلقة بالمشاريع الفرعية المختارة؛ (ب) الاتصالات والمشاورات المجتمعية؛ (ج) المساعدة التقنية وبناء قدرات الوكالات ذات الصلة؛ و(د) المشاريع الفرعية المختارة للبنية التحتية العامة.

56. الري. تتمّ مواعمة مشاريع الري الفرعية المدعومة في إطار المشروع بشكل تام مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للأعوام 2020-2035. سيحدّد أصحاب المصلحة المعنيين المشاريع الفرعية وفقاً لمعايير الاختيار المحدّدة في دليل عمليات المشروع وستوافق عليها اللجنة التوجيهية. وبشكل أكثر تحديداً، سحدّد مؤسسات المياه الإقليمية المعنية مخططات الري، لا سيما المصلحة الوطنية لنهر الليطاني؛ ومؤسسة مياه لبنان الشمالي، ومؤسسة مياه البقاع، ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومؤسسة مياه جنوب لبنان، بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه.⁴²

57. إدارة مياه الصرف الصحي: تشمل التدخلات في مجال إدارة مياه الصرف الصحي إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي الحالية وتوسيع محطات معالجة مياه الصرف الصحي، التي توقّف تشغيلها بسبب نقص الميزانية التشغيلية والتي لها تأثير كبير على الأراضي الزراعية المحيطة، فضلاً عن الاستثمارات لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، في محطات معالجة مياه الصرف الصحي الثانوية أو الثالثة الحالية، للحدّ من آثارها على الموارد المائية في المناطق الزراعية. يتمّ الاستثمار في مياه الصرف الصحي بما يتماشى مع التحديثات التي أدخلتها وزارة الطاقة والمياه على "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020"، وبالتوافق مع "خارطة طريق خطة التعافي لقطاع المياه لعام 2022".

58. إدارة النفايات الصلبة: قد تشمل التدخلات في مجال النفايات الصلبة إعادة تأهيل البنية التحتية الحالية لإدارة النفايات الصلبة والتي من شأنها (1) الحدّ من تأثير مكبات النفايات المكشوفة غير القانونية على الأراضي الزراعية وموارد المياه (تلوث المياه

⁴² إذا كان المستفيدون هيئات مستقلة ويحقّقون إيرادات (مثل مؤسسات المياه)، فسيتمّ عليهم الاتفاق على تقاسم التكلفة المحتملة.

الجوفية والمياه السطحية، فضلاً عن انسداد قنوات الري)؛ (2) زيادة الإمداد بالسماد العضوي كبديل عن الأسمدة الاصطناعية المستوردة.

59. يوفر المكون الفرعي مساعدة تقنية مخصصة وبناء قدرات الهيئات المنفذة. يتم تقديم الدعم حسب الطلب وتصميمه بمرونة لتلبية (أ) الاحتياجات المحددة سلفاً على النحو الوارد أدناه، وكذلك (ب) الاحتياجات التي تبرز أثناء التنفيذ. تشمل الاحتياجات المحددة سلفاً لكل نوع من التدخلات ما يلي:

(أ) الري وإدارة مياه الصرف الصحي: تترافق استثمارات الري مع مساعدة تقنية لمنع مخاطر تدهور الموارد المائية، إما عن طريق استنزافها (فرط استخراج المياه) أو تلوثها (عبر مصادر زراعية غير محددة)؛ يمكن أن تشمل هذه حسب الحاجة: (1) نظام معلومات المياه الجوفية لرصد تسرب المياه المالحة على طول الساحل؛ (2) إعداد خطط لإدارة المخاطر الناتجة عن الجفاف وغيرها؛ (3) إعداد خطط إدارة المياه الجوفية. فضلاً عن ذلك، وعملاً بأحكام القانون 2020/192، يسعى المكون الفرعي إلى بناء قدرات مؤسسات المياه عند تقديم الدعم لجمعيات مستخدمي المياه، من خلال إنشائها وتطويرها لتصبح منظمات معترف بها قانوناً وقائمة على العضوية، ومفتوحة لعضوية البلديات أو للشراكة معها. تشمل مسؤولياتها الرئيسية تشغيل البنية التحتية للري على المستويين الثانوي والثالثي وصيانتها وإدارتها. كما سيكون لجمعيات مستخدمي المياه دور في توزيع موارد المياه وتنسيق إدارتها على مستويات المستخدمين.

(ب) يجري العمل على بناء قدرات مؤسسات المياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني والهيئات المحلية، عند الحاجة، كي تضطلع بمسؤولياتها في مجال تشغيل شبكات الري وصيانتها والاستثمارات في نظام الصرف الصحي وفقاً للولاية القانونية الخاصة بكل منها فضلاً عن استدامتها المالية. من شأن تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية لقطاع الري أن يشمل تنفيذ معايير مياه الصرف الصحي ومعايير إعادة استخدام الرواسب الطينية بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة ووزارة الزراعة.

(ج) إدارة النفايات الصلبة: العمل على تبني نهج متكامل على مستوى مناطق خدمات النفايات الصلبة، من خلال استكمال الجهود الجارية لوضع الخطط الرئيسية المحلية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة. يشمل ذلك دعم حملات التوعية والحملات الإعلامية، وإشراك المجتمعات المحلية في تصميم نظم إدارة النفايات الصلبة المقترحة وتنفيذها، وتعزيز الاستدامة المالية للاستثمارات في مجال النفايات الصلبة. سيتم توفير بناء القدرات اللازمة للسلطات المحلية كي تضطلع بأدوارها ومسؤولياتها عند تشغيل الاستثمارات، ولوزارة البيئة في مجال رصد تنفيذ الخطط الرئيسية المتعلقة بالنفايات الصلبة.

(د) كما يتم تقديم المساعدة التقنية لأصحاب المصلحة المعنيين بهدف تعزيز الحوكمة البيئية لحوض نهر الليطاني، منعاً لتدهور موارد المياه والأراضي في منطقة الحوض بشكل متزايد، لما لهذا التدهور من تداعيات كبيرة على التنمية الزراعية.

60. يتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المكون الفرعي، بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية واتحاد البلديات والوزارات القطاعية. تشمل هذه الأخيرة وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الزراعة، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومؤسسات المياه المعنية. جرى عرض الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك التشغيل والصيانة) المنوطة بمختلف المؤسسات المسؤولة عن الاستثمارات العامة التي سيتم تنفيذها في إطار المشروع في المرفق 2.

61. يحقق المكون الفرعي فوائد مناخية مشتركة هائلة على مستوى التكيف وتخفيف التداعيات. من خلال تحسين كفاءة نظم البنية التحتية وقدرتها على الصمود، كنظم الري وإدارة مياه الصرف الصحي، يمكن المشروع المجتمعات الزراعية الريفية من التكيف بشكل أفضل مع تبعات تغير المناخ. وتسهم ممارسات إدارة المياه المحسنة في زيادة فعالية استخدام موارد المياه إزاء تفاقم مشكلة شح المياه الناتجة عن تغير المناخ، على وجه التحديد، الاستثمار في محطات الصرف الصحي التي من شأنها أن تسمح بخفض انبعاثات غازات الدفيئة من مياه الصرف الصحي، وخفض الضغط على موارد المياه الجوفية وتحسين الأمن المائي ضد تغير المناخ. فضلاً عن ذلك، من شأن الاستعانة بالطاقة المتجددة في جميع التدخلات أن يحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويعزز التنمية المنخفضة الكربون. كما أنّ تحسين نظم إدارة النفايات الصلبة سيخفض انبعاثات غاز الميثان إلى أدنى مستوياتها، وهو أحد أقوى غازات الدفيئة، المنبعث من مطامر النفايات والمكببات.

المكون 3: تحسين البيئة التمكينية واستعادة خدمات الدعم لتنمية قطاع الأغذية الزراعية (21 مليون د. أ.)

62. الهدف من هذا المكون هو إحياء المؤسسات القطاعية وتعزيز قدرتها على دعم انتعاش قطاع الأغذية الزراعية وتحولاته. تتولى تنفيذ هذا المكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار بإشراف تقني من وزارة الزراعة (المكونان الفرعيان 3-1 و3-2) ومن وزارة الاقتصاد والتجارة (المكون الفرعي 3-3).



63. **المكوّن الفرعي 3-1: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعارف (8 ملايين د. أ.).** يهدف هذا المكوّن الفرعي إلى تحسين قاعدة المعارف لاتخاذ القرارات الذكية مناخياً في قطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك لدى صانعي السياسات والمزارعين وقطاع الأعمال الزراعية، وتسريع استخدام الابتكارات والأدوات الرقمية في مجالات كرسد استخدام الأراضي ونظام الإرشاد الزراعي. وهو يمول: (أ) تشخيص النظام الغذائي، بما يستتبعه من إحصاءات زراعية وصناعية وغيرها من المسوح الزراعية المواضيعية، بما في ذلك دراسات عن أنشطة المراعي والرعي، لتوجيه الدعم المستهدف الذكي مناخياً؛⁴³ (ب) خريطة إنتاجية الأراضي أو رسم خرائط قطع الأراضي باستخدام التصوير الساتلي بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث العلمية، ما سيساعد في تحديد النقاط الساخنة للتأثر بالمناخ؛ (ج) رقمنة الخدمات والآليات والاتصالات الزراعية لدى وزارة الزراعة، بما في ذلك رقمنة الخدمات الإرشادية ودعم سجل المزارعين وبناء قدرات وزارة الزراعة في مجال استخدام أدوات الاستشعار عن بعد؛ (د) رفع مستوى خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة مع التركيز على الممارسات الذكية مناخياً. كما يتم توفير التدريب على الممارسات الذكية مناخياً إلى 15 ألف مزارع من صغار المزارعين الذين يملكون مزرعة تتراوح مساحتها ما بين 1 إلى 50 دونم (10 دونم = 1 هكتار)؛ (هـ) تنسيق المشاريع المتعلقة بالأغذية الزراعية من قبل وزارة الزراعة؛ (و) تقديم المساعدة التقنية لمراجعة قانون العمل الوطني (وفقاً للمادة 7) وقانون الضمان الاجتماعي (الذي يرفع شؤون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) لضمّ العاملين في قطاع الزراعة.

64. تشمل خدمات الإرشاد الرقمية والمحسنة ممارسات الزراعة المستدامة وتقنيات الزراعة الذكية مناخياً التي تساعد في تحسين الإنتاجية على المدى البعيد، وخفض تكاليف المدخلات، وبناء القدرة على الصمود في ظلّ تغيّر المناخ، والحدّ من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة (المرفق 4)⁴⁴. يتضمّن المكوّن الفرعي أيضاً تحليل تبعات تغيّر المناخ والفرص والقيود الناشئة عنه في سلاسل القيمة المختارة لبناء القدرة على التكيف مع المناخ.

65. **المكوّن الفرعي 3-2: تعزيز سلامة الأغذية (8 مليون د. أ.).** يهدف هذا المكوّن الفرعي إلى تعزيز قدرة لبنان على ضمان سلامة الغذاء وزيادة فرص تصدير المنتجات الغذائية اللبنانية. ويمول: (أ) المساعدة التقنية من أجل (1) مواومة متطلبات سلامة الأغذية الوطنية مع الدستور الغذائي ومتطلبات الأسواق المستهدفة في حالات التصدير، وتقديم الدعم لمواومة التشريعات اللبنانية مع معايير الصحة والصحة النباتية الدولية بشكل أكبر، (2) إنشاء الإطار المطلوب لإرساء الممارسات الزراعية السليمة، وممارسات التصنيع السليمة، ونظم إدارة سلامة الأغذية القائمة على تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، (3) تصميم برامج رصد المخلفات والملوثات للأغذية ذات الأصل الحيواني وتنفيذها؛ (ب) رقمنة الشهادات والترخيص المتعلقة بالأغذية الزراعية، بما في ذلك (1) إنشاء نظام إلكتروني لإصدار شهادات الصحة والصحة النباتية الذي سيرقمن شهادات الاستيراد والتصدير والصحة البيطرية والترخيص الصناعية للمنشآت الزراعية والأغذية الزراعية، وإدراجها ضمن نظام شهادات الصحة النباتية؛ و(2) إنشاء نظام تسجيل العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية وإدارة شؤونهم، بما في ذلك شركات التصدير؛ (ج) رفع مستوى القدرات التشغيلية لدى هيئات القطاع العام المشاركة في إدارة سلامة الأغذية بما في ذلك: وضع الأطر الرامية إلى تعزيز إدارة سلامة الأغذية الوطنية؛ وضمان كفاءة الفحوص المخبرية لسلامة الأغذية، بما في ذلك إجراء الفحوص للتحقق من مخلفات المبيدات وسواها من الملوثات والمواد، عن طريق الاستثمار في تحسين البنية التحتية للجودة ودعم صيانة وتشغيل المختبرات القائمة⁴⁵ في وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومعهد البحوث الصناعية؛ و(د) دعم قدرة المؤسسات ذات الصلة على إكثار البرامج وتحسينها.

66. بالإضافة إلى ذلك، يمول هذا المكوّن الفرعي حملات تطعيم الماشية التي ستساهم في زيادة القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ وآليات مراقبة الآفات والأمراض ذات الأولوية، ويدعم حملات التوعية حول احتمال انتشار آفات وأمراض جديدة نتيجة تغيّر المناخ. تشمل أعمال المراقبة إدارة الآفات الخاضعة للحجر الصحي وذبابة الفاكهة في لبنان، وتعزيز تدابير الحجر الصحي للكشف عن مسببات مرض زليلا الزيتون *Xylella fastidiosa* ومكافحتها ورصدها. يؤدي هذا النشاط، بشكل مباشر، إلى

⁴³ يتم إعداد الإحصاءات الصناعية بإشراف وزارة الصناعة.

⁴⁴ منتجات المعرفة بما في ذلك استخدام المكافحة البيولوجية للآفات، والمكافحة المتكاملة للحدّ من استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الآفات، وتقنيات الحراثة المخففة واستصلاح الأراضي المتدهورة لزيادة امتصاص الكربون العضوي في التربة، واستخدام المعدات الموفرة للطاقة في الري والجر، وتوليد الطاقة المتجددة واستخدامها. تتيج خرائط التربة الرقمية ونظم معلومات الطقس وآليات الإنذار المبكر للمزارعين فهم التأثيرات المناخية والتحكّسب لها والتكيف معها مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار والإجهاد الحراري وانتشار الآفات والأمراض.

⁴⁵ المختبرات الموجودة لدى وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي مختبرات تابعة للدولة وتقدّم مجموعة من الخدمات للمزارعين والعاملين في قطاع التصنيع الزراعي والتجارة تجري فحوصاً رئيسة في مجال ميكروبيولوجيا وجود المياه والمعادن الثقيلة والأسمدة وجودة التربة والنبذ وزيت الزيتون واختبار العسل. من جهته، يوفر معهد البحوث الصناعية أيضاً اختبارات ميكروبيولوجية بما في ذلك فحوصات أخرى مثل ميكانيكية التربة، والقياس والمعايرة، واختبارات الحبوب والدقيق وجودة الخبز، فضلاً عن جودة المياه.



بناء القدرة على التصدي لانتشار الآفات والأمراض الناتجة عن تغيّر المناخ بوتيرة متزايدة، وبشكل غير مباشر إلى الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، إذ يحرص المزارعون على الالتزام بالمعايير التنظيمية كالحّد من استخدام الأسمدة (أنظر المرفق 4 لمزيد من التفاصيل). تتولّى تنفيذ هذا المكوّن وحدة تنسيق المشروع بإشرافٍ تقني من وزارة الزراعة. لضمان الرصد والتقييم المناسبين، سيتم تنفيذ برامج مراقبة عدد المخلفات والملوثات وعدد الحيوانات المحصنة.

67. المكوّن الفرعي 3-3. تحسين نظم الترويج للصادرات الغذائية الزراعية وتسويقها (5 ملايين د. أ.): يهدف هذا المكوّن الفرعي إلى تحسين أداء الصادرات الغذائية الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة. وقد يمول ما يلي: (أ) التمويل المشترك للبعثات التجارية والمشاركة في المعارض الدولية، و(ب) المساعدة التقنية لتيسير الوصول إلى المعلومات بما فيها المعلومات المتعلقة بآليات التصدير، ومتطلبات الجودة، والشحنات التجريبية، وخيارات النقل البحري والبري والجوي بما في ذلك الارتقاء بمستوى منصة LEBTRADE التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، وإطلاع شبكة الملحفين الاقتصاديين التابعة لوزارة الخارجية على وجهات التصدير الرئيسية لتيسير فرص التصدير. يتمّ التركيز بوجه خاص على تعزيز وصول المرأة إلى الأسواق المحلية والدولية. تتولّى تنفيذ هذا المكوّن الفرعي وحدة تنسيق المشروع بإشرافٍ تقني من وزارة الصناعة والتجارة.

المكوّن 4: إدارة المشاريع والمعارف (8 مليون د. أ.)

68. يدعم هذا المكوّن المشروع تنسيقاً وإدارةً وتنفيذاً. ويمول إدارة المشروع بشكل عام، بما في ذلك: من بين أمور أخرى: (أ) التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؛ (ب) الرصد والتقييم، بما في ذلك الإبلاغ عن الفوائد المناخية إلى وزارة البيئة للامتثال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاقية باريس؛ (ج) المعايير البيئية والاجتماعية للمشروع؛ (د) الاستعانة بخبير مختصّ في شؤون النوع الاجتماعي؛ (هـ) الإدارة الانتمائية للمشروع، والضوابط الداخلية، وعمليات التدقيق؛ (و) أنشطة التواصل والإعلام، و(ز) إنشاء آلية معالجة المظالم وآلية إشراك المواطنين والسير بها. يمول هذا المكوّن أيضاً الإعلان عن النتائج فور صدورهما. كما يمول آلية الرصد من قبل طرف ثالث. يقوم المشروع أيضاً باستقدام مقدّم خدمات (منظمة غير حكومية) متخصص في منع عمالة الأطفال والتصدي لها، ويكون مسؤولاً عن دعم المشروع في مجال منع هذه المخاطر وتخفيفها ورصدها ومواجهتها أثناء فترة التنفيذ (أنظر المرفق 5 حول عمالة الأطفال). ويمول وضع خطة عمل لمكافحة عمالة الأطفال وخارطة طريق لتحسين الحماية الاجتماعية لدى المزارعين.

المكوّن 5: مكوّن الاستجابة لحالات الطوارئ

69. لن يتمّ رصد أيّ تمويل لهذا المكوّن في البداية ولن يتمّ تفعيله إلا عندما تستجدّ ظروف طارئة؛ لكنّ المشروع سيدعم إعداد دليل ينظّم إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ.

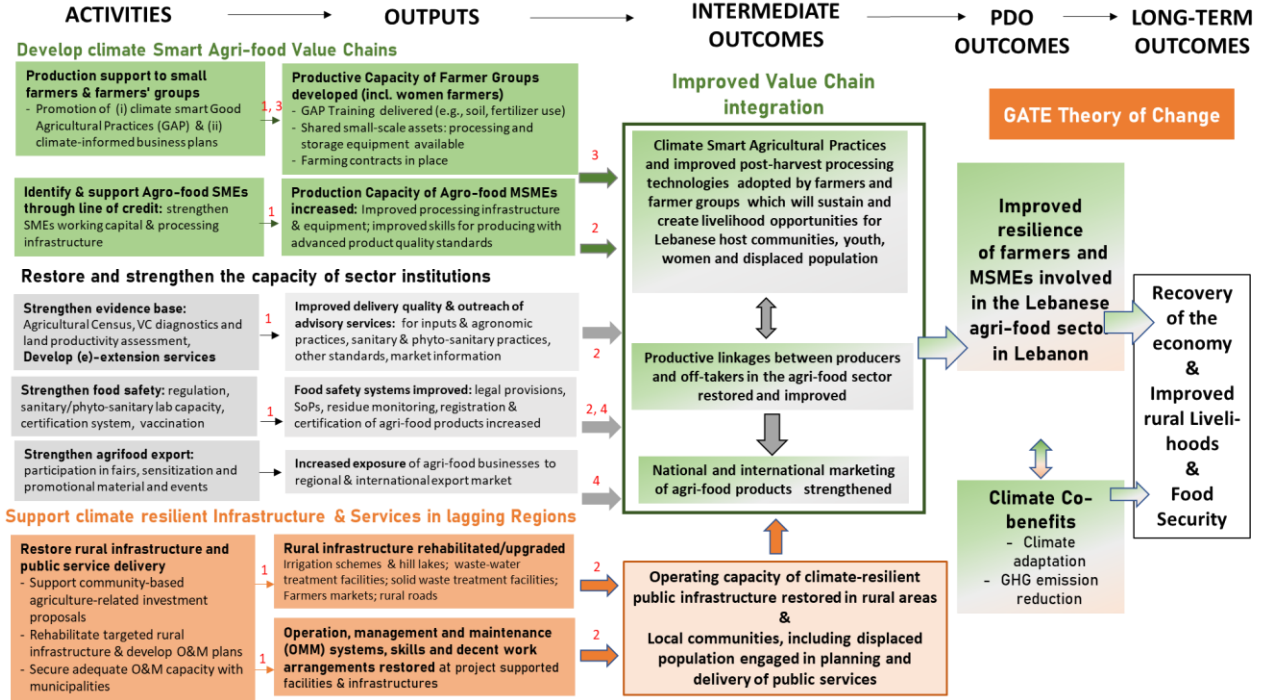
ج- المستفيدون من المشروع

70. تستفيد من المشروع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة في المناطق الريفية، من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز إشراك صغار المزارعين في أنشطة قيادة الأعمال المتعلقة بالزراعة والشركات المنتجة المتوسطة الحجم والمؤسسات المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة. تشمل فئات المستفيدين المباشرين من المشروع النساء، والشباب والمزارع الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسواها من أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي المنخرطين في قطاع الأغذية الزراعية. من المتوقع أن ينتفع مباشرة من المشروع نحو 80 ألف أسرة مزارعة من خلال الأنشطة المختلفة التي يدعمها المشروع. سيستفيد حوالي 15000 مزارع من التدريب على الممارسات الذكية مناخياً، وسيستفيد حوالي 80.000 مزارع من خدمات الإرشاد الإلكتروني، وستستفيد 450 مجموعة مزارعين تضم 6750 عضواً على الأقل و700 مزارع من المساعدة المالية، وسيحصل 390 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً يعمل مع ما يقرب من 7800 مزارع على إمكانية الوصول إلى القروض، وسيتمّ دعم 9900 من مربي الماشية من خلال حملة التلقيح. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستفيد ما لا يقل عن 17000 مزارع من تحسين الري، وقدرة معالجة مياه الصرف الصحي، والطرق الفرعية الريفية، والنفايات الصلبة، ومراكز معارض المزارعين، وستستفيد حوالي 110 بلدية من تحسين خدماتها وبنيتها التحتية. سيحافظ مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي على فرص كسب العيش لأكثر من 22000 مزارع وعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة وسيستحدث حوالي 2200 فرصة عمل جديدة من خلال تحسين القدرة الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة ومن خلال الأشغال العامة / إعادة تأهيل البنية التحتية المتعلقة بالزراعة. كما تنتفع شريحة أوسع من أصحاب المصلحة، كالمهتمّين بالتجميع والتجار والمصدرين وغيرهم من أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي، من زيادة كفاءة التسويق وتطوير الابتكارات في مجال



الزراعة الرقمية وتحسين سلامة الأغذية وجودتها وفرص التصدير. ويستفيد المستهلك اللبناني من الحصول على منتجات أكثر مراعاة لمعايير السلامة وأفضل جودة. أخيرًا، تستفيد الهيئات الحكومية المشاركة في المشروع من زيادة قدرتها على تنفيذ المهام المُسنَّدة إليها ورصد نتائج برامجها الخاصة وتقييمها.

ج. نظرية التغيير



الشكل 2. نظرية التغيير

71. تصف نظرية التغيير منطق العلاقة بين السبب والنتيجة في ثلاثة مجالات مترابطة ضرورية لتحسين القدرة على الصمود لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان، بما في ذلك قدرة المزارعين والسكان النازحين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع على التصدي للصدمات، والتكيف مع متغيرات السوق والقيود الاجتماعية والبيئية والمناخية التي تؤثر على إنتاجهم وإمكانية وصولهم إلى الأسواق (الشك

72. الشكل 2). تبين سلسلة النتائج الأولى المنطق الذي يبرر تنمية القدرة الإنتاجية لدى المزارعين والشركات الزراعية، وتبني الممارسات الزراعية الذكية مناخياً وتكنولوجيات إدارة المحاصيل ما بعد الحصاد على نطاق واسع. أما سلسلة النتائج الثانية فتشدد على توفير الخدمات العامة التمكينية من حيث المعارف والتكنولوجيات الذكية مناخياً، وتحسين إدارة سلامة الأغذية، وتقديم دعم واسع النطاق لتشجيع صادرات المنتجات الغذائية اللبنانية. أما سلسلة النتائج الثالثة فتتحدث عن تحسن خدمات البنية التحتية المقدمة، لا سيما لدى المناطق المتخلفة في البلاد. وينصب التركيز على إعادة تأهيل نظم الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لخدمات الري بشكل متزايد في مناطق المشروع. تشمل أبرز الفرضيات الأساسية لضمان الروابط السببية الوظيفية في مختلف مراحل نظرية التغيير للمشروع ما يلي: (أ) تمتع الوكالات التنفيذية بقدرة تشغيلية كافية لدى، (ب) إنفاذ الضوابط واللوائح البيئية بشكل فعال، (ج) استعداد المزارعين للالتزام والمشاركة في المشروع الذي سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً ببناء الثقة في الخدمات الحكومية، و(د) ثقة المشتري والمستهلك في إنفاذ معايير سلامة الأغذية. يستفيد المشروع من المساعدة التقنية وتعزيز القدرات والتوعية الموجهة للمزارعين والمشتريين، ويرصد النتائج (من خلال مثلاً استطلاع المستفيدين دورياً وتقييم الإجراءات) في كل مرحلة من الروابط السببية الحاسمة (أنظر أدناه القسم ب بشأن ترتيبات رصد النتائج وتقييمها والباب السادس بشأن المخاطر الرئيسية وتخفيف حدتها).



هـ- مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء

73. يتمتع البنك الدولي بوضع متميز يمكنه من تمويل المشروع المقترح كجزء من دوره في تمويل الأمن الغذائي، من خلال وضع إطار الاستجابة للأزمات العالمية، فضلاً عن قدرته على نشر أدوات متنوعة، جامعاً بين عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية. يُعدّ المشروع جزءاً من إطار الاستجابة للأزمات العالمية، الذي بموجبه التزم البنك بزيادة حجم تمويله للأمن الغذائي في البلدان التي يتعرّض أمنها الغذائي لتهديدات مضاعفة في ظلّ التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا. يركّز المشروع على الانتقال من الدعم العاجل إلى ترسيخ الاستقرار والتعافي في نهاية المطاف من الأزمات والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وهي أهداف تندرج في صلب الإطار العالمي للحدّ من الكوارث. قد يقوم البنك بدور المحفّز ويسهّل حشد الموارد من جهات مانحة إضافية.

74. تقدّم مجموعة البنك الدولي الخبرة والمعرفة ذات الصلة بدعم الاستثمارات وتقديم المساعدة التقنية الخاصة بقطاع معين : (أ) زيادة إنتاجية النظام الغذائية وقدرتها على الصمود في وجه تغيّر المناخ مع تقليص الانبعاثات من المحاصيل والثروة الحيوانية ومخلفات الطعام؛ (ب) تحسين سبل العيش الريفية وتوفير المزيد من فرص العمل في ظروف أفضل، بما في ذلك للنساء والشباب والسكان النازحين؛ (ج) تعزيز قطاع الأعمال الزراعية من خلال بناء سلاسل قيمة شاملة وفعالة؛ (د) بناء الأمن الغذائي وإنتاج أغذية مأمونة ومغذية؛ (هـ) زيادة الاعتماد على التكنولوجيات والابتكارات الحديثة؛ (و) إعادة بناء وسائل تقديم الخدمات العامة؛ (ز) التركيز على التنمية المدفوعة باعتبارات مجتمعية. وكان البنك قد نجح في تمويل برامج مماثلة في مناطق وبلدان أخرى. تستمدّ مجموعة البنك الدولي أيضاً خبرتها في لبنان من تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة بالتنسيق الوثيق مع الهيئات الحكومية المركزية والسلطات المحلية المعنية، مثل مشروع الوقاية من التلوث في بحيرة القرون (P147854). كما تستفيد من تجربتها في تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الناشئة، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة النظامية وغير النظامية، من خلال مشروعين يستمرّ العمل بهما، وهما (أ) مشروع (ISME) مساندة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (P127306)، و(ب) صندوق (B5) إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (P176013)، وكلاهما من تنفيذ شركة كفالات، وهي مؤسسة لها سجل حافل في مجال إدارة المشاريع المرصية.

75. المشروع هو استكمالاً للدعم المتواصل من الجهات المانحة. يتمّ تنسيق المشروع مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والحكومة الإيطالية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ودائرة الشؤون العالمية الكندية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. يعتمد المشروع، على سبيل المثال، على المشاريع السابقة التي مولها صندوق التكيف من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الزراعة الذكية مناخياً: مشروع تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيف في لبنان - AgriCAL)، والمشروع الممول من مرفق البيئة العالمية من خلال منظمة الأغذية والزراعة (تأقلم المساحات الحرجية مع تغيّر المناخ في المناطق الجبلية - SALMA). كما سيبني على عمل سياسات منظمة العمل الدولية والجهات المانحة ويدعمها مع التركيز على قانون العمل وسلامة الأغذية. يعمل فريق البنك الدولي بالتنسيق مع الجهات المانحة الرئيسة أثناء التصميم والتنفيذ لتعزيز التأزر في ما بينها، علماً أنّ دعم تلك الجهات يأتي بمعظمه على شكل مساعدة تقنية، ومنح مقابلة، والنقد مقابل العمل. يؤيد المشروع المقترح تدرّج المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من الجهات المانحة بشكل مستدام من المنح المقابلة إلى القروض، ويدعم سلاسل القيمة والمواقع الجغرافية غير المشمولة بالفعل على نطاق واسع بتمويل المانحين. ويساهم المكون 2، من خلال تخصيص الخدمات العامة المختارة وإعادة تأهيلها، في استدامة تمويل الجهات المانحة.



و. الدروس المستخلصة والمظهرة في تصميم المشروع

76. قد يكون لتحقيق الاستقرار وتطوير نظم الأغذية الزراعية تأثير إيجابي على بيئات هشة وضعيفة ومتضررة من الصراعات، لا من ناحية الحد من الجوع وحسب، بل من ناحية توفير فرص العمل وبناء الثقة. يمكن أن تساعد التدخلات في نظم الأغذية الزراعية من خلال: (أ) تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية؛ (ب) منع نشوب الأزمات الغذائية والتصدي لها من خلال رصد سلاسل القيمة فضلاً عن نظم الإنذار المبكر؛ (ج) توفير فرص العمل من خلال تطوير قطاع الأعمال الزراعية بدعم نماذج الأعمال الشاملة، لا سيما للشباب والنساء والسكان النازحين؛ و (د) الحد من مخاطر الصراعات وهشاشة الأوضاع البيئية من خلال إدارة الموارد بطريقة مرنة ومستدامة.⁴⁶

77. استدامة البنية التحتية والخدمات العامة. في السنوات الثلاثين الماضية، استثمر لبنان إلى حد كبير في تجديد البنى التحتية التي لم يتم تشغيلها وإدارتها بشكل فعال. وتشمل تلك البنى التحتية بوجه خاص مياه الصرف الصحي ومرافق إدارة النفايات الصلبة. يهدف تصميم المشروع هذا إلى (أ) الاستفادة بشكل أفضل من تلك الأصول لضمان قابلية تشغيلها؛ و(ب) الحرص على الاكتفاء بتمويل المنشآت ذات الجدوى المالية الواضحة وترتيبات التشغيل والصيانة المستدامة في إطار هذا المشروع.

78. خلص البنك الدولي، بنتيجة تقييم تجربته العالمية مع برامج المَنح المقابلة وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستمرة، إلى دروس استرشد بها عند تصميم المشروع. تشمل الدروس حول المَنح المقابلة ما يلي: (أ) يجب تصميم المشروع بطريقة تحد من مخاطر وقوعه أسير المصالح السياسية؛ (ب) تشكل القدرة التقنية لدى الوكالة المنقذة أحد الاعتبارات الرئيسية؛ (ج) ينبغي أن تكون المَنح المقابلة متوافقة مع الظروف والقدرات المحلية؛ (د) ينبغي تبسيط إجراءات التقديم والصرف المتعلقة بطلب المنح والمساعدة التقنية؛ (هـ) تسهم الحملات التسويقية والإعلامية، التي تعد ضرورية أيضاً لآلية معالجة الشكاوى بشكل فعال، في فهم المَنح المقابلة؛ (و) توزيع المَنح المقابلة بناءً على معايير موضوعية وشفافة، بما في ذلك القدرة المثبتة على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى إثبات إضافية الموارد؛ (ز) إنشاء نظم قوية للرصد والتقييم. إن الدروس المستخلصة من برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجاري العمل عليها في لبنان، بما في ذلك مشروع مساندة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة iSME (P127306) وصندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل B5 Fund (P176013)، تسلط الضوء على أهمية تيسير الوصول إلى التمويل كتدبير داعم، وضمان الشفافية والمرونة والدعم العملي لنجاح التنفيذ. كما أنّ مراعاة التوازن بين الإسراع في صرف المنح والقروض والتأكد من حسن إنفاق الأموال - وفقاً لأوجه الاستخدام المنشودة لها، تتطلب إبداء الحرص الواجب والشديد، والرصد والتقييم، والمرونة للتكيف باستمرار مع المتغيرات.

79. من الضروري إبداء الاهتمام الواجب لمعالجة القدرات والظروف المؤسسية في لبنان. إنّ ظروف الأزمات غير المسبوقة، وتراجع قيمة العملة، والقطاع المصرفي المتعثر والمختلة وظائفه، وانعدام الأمن، وعدم القدرة على الاحتفاظ بالموظفين، كلّها عوامل ستحد بشدة من قدرة الهيئات المنقذة على تنفيذ المشروع، ما يُحوجها بالتالي إلى دعم عملي قوي من فريق البنك الدولي. زد على ذلك فقدان الحماسة لدى موظفي القطاع العام نظراً لتضاؤل قيمة رواتبهم وتقلبات سعر الصرف، ما يهدد فعالية العمليات.

80. تم إدراج أفضل الممارسات للتخفيف من عمالة الأطفال وضمان ظروف عمل جيدة وأمنة في تصميم المشروع. استفاد المشروع من المذكرة التوجيهية التي تم إعدادها على مستوى الشركات، ومن خبرات العديد من المشاريع ذات الصلة، المكتسبة في كوت ديفوار والأردن وأوزبكستان وبلدان أخرى، بما في ذلك حملات التوعية بشأن العمّال وتوعية أصحاب المصلحة بشأن مخاطر عمالة الأطفال ولوائح العمل الأخرى (انظر المرفق 5).

ثالثاً. ترتيبات التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

81. يتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع برئاسة وزير الزراعة ووزير الطاقة والمياه ووزير الاقتصاد والتجارة للإشراف على تنفيذ

⁴⁶ Townsend, Robert; Verner, Dorte; Adubi, Abimbola; Saint-Geours, Jean; Leao, Izabela; Juergenliemk, Armine; Robertson, Tim; Williams, Melissa; de Preneuf, Flore; Jonasova, Marketa; Carmichael, Zacharey. 2021. Future of Food : Building Stronger Food Systems in Fragility, Conflict, and Violence Settings. World Bank, Washington, DC. © World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36497> License: CC BY 3.0 IGO.



أنشطة المشروع وحلّ القضايا ذات الطابع السياسي التي قد تبرز أثناء تنفيذ المشروع. تكون هذه اللجنة مسؤولة عن الموافقة على خطة العمل والميزانية السنوية للمشروع، بما في ذلك المشاريع الفرعية في إطار المكون 2، التي تولّت تقييمها وحدة تنسيق المشروع والمشروع الأخضر. كما تسعى اللجنة إلى التغلب على أي عقبات تعيق تنفيذ المشروع بفضل التشاور والتنسيق بين أعضائها. بالإضافة إلى رئيسها، تضمّ اللجنة وزير المالية، ووزير الصناعة، ووزير البيئة ووزير السياحة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار.

82. **يتولّى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المشروع بشكل عام بصفته الهيئة المنفّذة للمشروع، من خلال وحدة تنسيق المشروع.** ويوقع مع وزارة المالية اتفاقاً فرعياً لتنفيذ المشروع، فيما تتولّى وحدة التنسيق مهام الإدارة والتنسيق بشكل عام، من خلال: (أ) ضمان الإشراف الاستراتيجي على تنفيذ المشروع بشكل عام؛ (ب) ضمان التنسيق والتعاون بين جميع الوكالات والمؤسسات المشاركة؛ (ج) توفير التوجيه العام أثناء تنفيذ المشروع؛ و(د) المصادقة على التقارير المالية والبرامجية والمشتريات والرصد التي سيتمّ تقديمها إلى البنك الدولي وسواه من أصحاب المصلحة الوطنيين لضمان الشفافية والمساءلة. تقوم وحدة تنسيق المشروع أيضاً بدور أمانة سرّ اللجنة التوجيهية للمشروع، وتكون مسؤولة عن إعداد جدول أعمال اجتماعاتها والدعوة لحضورها. كما تكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولة عن المشتريات، والإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، ورصد جميع المكونات وتقييمها باستثناء المكون الفرعي 1-2 الذي تتولّى تنفيذه شركة كفالات والمكون الفرعي 1-2 الذي يشرف على تنفيذه المشروع الأخضر. يتمّتع مجلس الإنماء والإعمار بسجل حافل في مجال تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي، وبأداء مرضٍ نوعاً ما، على وجه العموم. يرفع مجلس الإنماء والإعمار تقاريره إلى مجلس الوزراء.

83. **تنفّذ وحدة تنسيق المشروع المكون الفرعي 1-1 تحت الإشراف التقني لوزارة الزراعة، على أن تُعهد مسؤولية الأنشطة الانتمانية والمشتريات والضمانات إلى وحدة تنسيق المشروع.**

84. **تتولّى تنفيذ المكون الفرعي 1-2 شركة كفالات.** يقوم مجلس الإنماء والإعمار، بالنيابة عن الحكومة اللبنانية، بتكليف شركة كفالات بتنفيذ المكون الفرعي 1-2 بموجب اتفاق فرعي. وشركة كفالات هي المؤسسة الوطنية التي تستضيف وحدة إدارة مشروعين ممولين من البنك الدولي، وهما (أ) مساندة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (iSME) (P127306)، و(ب) صندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (Fund (B5) (P176013)، ولها سجل حافل في مجال إدارة المشاريع المرضية.

85. **يتولّى تنفيذ المكون الفرعي 1-2 المشروع الأخضر بالتنسيق الوثيق مع البلديات واتحادات البلديات المعنية.** ويوقع مجلس الإنماء والإعمار اتفاقاً فرعياً مع المشروع الأخضر لتنفيذ هذا المكون الفرعي.

86. **يتولّى تنفيذ المكون الفرعي 2-2 مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق الوثيق مع البلديات واتحاد البلديات والوزارات القطاعية المعنية.**

87. **تكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولة عن تنفيذ المكونات الفرعية 1-3 و2-3 و3-3.** أمّا مسؤولياتها التنفيذية في إطار هذه المكونات الفرعية فتشمل المشتريات، والإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، وأنشطة الرصد والتقييم. من جهتها، تتولّى وزارة الزراعة القيادة التقنية على المكونين الفرعيين 1-3 و2-3، ووزارة الصناعة والتجارة على المكون الفرعي 3-3. وتقوم وزارة الصناعة بمهام الإشراف التقني عند إعداد الإحصاءات الصناعية (المكون الفرعي 1-3) ورقمنة الشهادات ذات الصلة (المكون الفرعي 2-3).

88. **المكون 4: إدارة المشروع والمعارف.** يشمل المكون 4 تكاليف الوكالات المنفّذة الناشئة عن إدارة المشروع، كالأنشطة المتعلقة بالتنسيق والتوظيف والتكاليف التشغيلية، والتدريب، والإدارة المالية، والمشتريات، ورصد الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم بشكل عام. ستبلغ وحدة تنسيق المشروع وزارة البيئة عن مؤشرات النتائج المتعلقة بالفوائد المشتركة للمناخ للامتثال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاق باريس. يمول هذا المكون أيضاً آلية الرصد من قبل طرف ثالث، بالإضافة إلى وضع آلية معالجة المظالم والالتزام بها. تُعهد مسؤولية تنفيذ هذا المكون إلى وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار، التي تقوم أيضاً بدور أمانة سرّ المجلس.

89. **يتم وصف ترتيبات تنفيذ المشروع بالتفصيل في دليل عمليات المشروع.** ويعتبر هذا الدليل شرط الفعالية الذي يوافق عليه البنك الدولي.

ب. ترتيبات رصد النتائج وتقييمها

90. **يستمدّ نظام الرصد والتقييم بيانات دورية وآنية مباشرة من المستفيدين من المشروع إتاحةً للمرونة وتصحيح منتصف المسار.**

تتحمّل وحدة تنسيق المشروع بالدرجة الأولى مسؤولية الرصد والتقييم على يد فريق متخصص، يضمّ أخصائيًا في مجال رصد المشاريع وتقييمها. ومن المتوقع أيضًا أن تضمّ الوكالات المنقّدة خبرًا مختصًا في شؤون الرصد والتقييم دعمًا لأخصائي وحدة التنسيق. يسترشد نظام الرصد والتقييم بشكل عام بإطار نتائج المشروع، مستعينًا بنظم الرصد والمعلومات على شبكة الإنترنت لدعم فعالية جمع البيانات وتجميعها وتحليلها، من أجل تعزيز الشفافية والسماح برصد تقدّم المشروع بشكل آني وتسهيل الإجراءات التصحيحية السريعة. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل آلية معالجة المظالم جزءًا من نظام الرصد والتقييم بشكل عام. يتمّ تصنيف النتائج ذات الصلة حسب الجنس والشباب والنازحين على النحو المبين في إطار النتائج. وتقوم وحدة تنسيق المشروع برصد تشاركي دوريًا وتحليل هذه البيانات للإبلاغ عن التقدم المحرز، وتقييم الأداء، وتحديد المسائل المطلوب متابعتها لاتخاذ الإجراءات المناسبة. من المتوقع تطبيق نهج مبادرة التمكين الجغرافي للرصد والإشراف بغرض استخدام البيانات الرقمية. وفي إطار الرصد الميداني، يتمّ استخدام برنامج KoBoToolbox لجمع البيانات المتعلقة بموقع أنشطة المشروع ومعالجتها. يتضمنّ نظام الرصد والتقييم نظام المعلومات الجغرافية لرسم خريطة أنشطة المشروع كافة، والمتوقع منه أن يوفر بيانات آنية. كما يقوم نظام المعلومات الجغرافية برسم خريطة أنشطة الجهات المانحة الأخرى في المناطق المستهدفة عينا دعمًا لجهود التنسيق والتعاون. لهذه الغاية، تستعين وحدة تنسيق المشروع بخبير مختص في نظم المعلومات الجغرافية لإدارة النظام، ويسانده في مهمته الفريق التقني لدى البنك الدولي لإنشاء هذه المنصة. يُستكمل نظام الرصد والتقييم الداخلي برصد خارجي يُجرى سنويًا طرفًا ثالث.

91. **التقييمات والتقديرات.** يتمّ إجراء دراسة استقصائية عند بدء تنفيذ المشروع لإنشاء بيانات أولية، وعند إنجازه، لتقييم نتائج المشروع بطريقة نوعية وكمية. كما يخضع المشروع لمراجعة منتصف المدة. يتمّ إجراء العديد من الدراسات الإضافية لفهم الجوانب الرئيسة للمشروع بشكل أفضل، بما في ذلك:

(أ) **التحليل الاقتصادي** للمشاريع الفرعية المختارة المُنجزة، بما في ذلك تقييم تأثيرها على الدخل الناتج عن الاستثمارات التي جرت في إطار المكونين 1 و2.

(ب) **عمليات التدقيق التقني** بجودة أعمال البنية التحتية وصيانتها. تقوم فرق من المهندسين بزيارة عيّنة من المشاريع الفرعية المنجزة في إطار المكون 2 لتقييم جودة الإنشاءات وسير عملها ومعالجة أي إشكاليات تتعلق بالتشغيل والصيانة.

(ج) **دراسات استقصائية حول تصورات المستفيدين** للمشروع تجريها سنويًا وكالة رصد تابعة لطرف ثالث لضمان رضا المجتمعات المحلية عن أنشطة المشروع. يتمّ تصنيف نتائج هذه الدراسات حسب النساء والشباب والنازحين.

(د) **تقييم مسار العمل.** يمضي فريق البحوث النوعية فترات طويلة في عيّنة صغيرة من القرى لتوثيق عملية التخطيط من الأسفل إلى الأعلى ومسار تنفيذ المشروع، لإبراز الممارسات السليمة التي يمكن تشاركتها والعوائق المحتملة المطلوب من الفريق الإداري تبديدها. يبدأ العمل على هذه الدراسات في السنة الثانية من تنفيذ المشروع، كي تكون النتائج متاحة لاستعراض منتصف المدة والاسترشاد بها لإجراء تصحيحات منتصف المسار، عند اللزوم.

ج. الاستدامة

92. تركز استدامة المشروع على الاعتبارات الرئيسية التالية: (أ) تصميم مشروع تشاركي مدفوع بالطلب، يسترشد بالاستراتيجية الزراعية الوطنية والدروس المستفادة من المبادرات السابقة؛ (ب) الدور الحاسم للمزارعين ومنظماتهم والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المشاريع الفرعية المجدية تجاريًا التي تلبي طلب السوق؛ (ج) تمكين المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل لتوسيع الأنشطة وتصديرها؛ (د) تهيئة بيئة مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الزراعة الغذائية لتلبية متطلبات السوق الدولية وزيادة الإنتاجية؛ (هـ) إعادة تنشيط البنية التحتية القائمة وإعادة تأهيلها مع ضمان التشغيل والصيانة بشكل مستدام وموفر للطاقة؛ و (و) بناء القدرات للكثير من الهيئات العامة المشاركة في المشروع. إن المشروع مستدام وفق الأبعاد التالية:

- **الاستدامة الاقتصادية:** سيتمّ فحص جميع الاستثمارات في إطار المكونين 1 و2 للتأكد من جدواها الاقتصادية والمالية. ومن شأن إدخال تحسينات على البيئة التمكينية للقطاع أن يحفز المزيد من الاستثمارات في سلسلة القيمة، ما يزيد من استدامة إنجازات المشروع.
- **الاستدامة البيئية:** يركز المشروع على الحفاظ على رأس المال الطبيعي من خلال الحد من تلوث التربة والمياه من دون المساس باحتياجات السكان المحليين من سبل كسب العيش، والذي من المتوقع أن يكفل دعم أنشطة الحفظ التي تتجاوز مدة المشروع. تخضع جميع الأنشطة للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، والذي لن يتجنب الضرر البيئي فحسب، بل سيساعد أيضًا في تحديد الفرص لتسخير الفوائد البيئية الإضافية. ويساهم المشروع أيضًا في التكيف مع

- تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال تعزيز الزراعة الذكية مناخياً (المرفق 4).
- **استدامة البنية التحتية:** تركز استدامة البنية التحتية على تحديد المجتمعات المحلية القائمة على المشاركة للاحتياجات المحلية، وتقييمات الجدوى التقنية والمالية، وتحديد أولويات الإصلاح بدلاً من بناء بنية تحتية جديدة. وتخضع المشاريع الفرعية لعملية تشاور واسعة النطاق تشارك فيها المنظمات المجتمعية والسلطات المحلية، وتكفل الاتساق مع السياسات والخطط الوطنية. وتشكل الاستدامة المالية والضريبية للأنشطة في إطار المكون 2 أيضاً أساساً هاماً لاختيار الأنشطة المقترحة وتنفيذها، بما في ذلك خطط التشغيل والصيانة الواقعية. ستكون خطط التشغيل والصيانة شرطاً مسبقاً للموافقة على البنية التحتية.
 - **الاستدامة الاجتماعية:** التركيز القوي للمشروع على عمليات التخطيط الشامل، وحملات التوعية، وحساسية النزاعات ومختلف أنشطة بناء القدرات من أجل التمكين الاجتماعي مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب، من المتوقع أن تدعم إدماج أولئك الذين تم استبعادهم أو تهيمشهم من عملية صنع القرار، والحد من التوترات الاجتماعية وقدرة الناس على الصمود ضد الصدمات المستقبلية (بما في ذلك تغير المناخ والنزاع).
 - **الاستدامة المؤسسية:** صُمم المشروع لضمان المشاركة متعددة القطاعات وتدعمه الوزارات الفنية التي سيتم بناء قدراتها من خلال المشروع. يخلق المشروع أيضاً أوجه تآزر مع المؤسسات التعليمية (مثل مراكز البحوث الزراعية أو مراكز التدريب التقني والمهني) لتعزيز نقل المعرفة. إن زيادة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واعتمادها إلى جانب تعزيز اللوائح سيزيد من القدرات التشغيلية لكل من الكيانات العامة والخاصة.

رابعاً: ملخص تقييم المشروع

أ. التحليل التقني والاقتصادي والمالي

93. **التحليل التقني:** لا يمكن تحقيق التعافي والقدرة على التصدي والاستدامة في قطاع الأغذية الزراعية على نحو فعال من دون معالجة العوائق المتعددة التي تواجه القطاع ومن دون رزمة دعم متكامل تتضمن بناء القدرات، والدعم المالي، والخدمات الممكنة الأساسية، فضلاً عن تعزيز المؤسسات والخدمات العامة. ويفترض هذا الأمر القيام بعدة أنشطة تتطلب مهارات تطبيقية وترتيبات مختلفة تزيد من تعقيد المشروع تحديداً في سياق الأزمة الراهنة. وللتخفيف من حدة هذا التعقيد، صممت ترتيبات التطبيق بطريقة تضمن فعالية التطبيق وتوزيع التمويل بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب عبر مؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة تتمتع بالخبرات التقنية الضرورية لتطبيق الأنشطة المختلفة. كما يعتمد تصميم المشروع من ترتيبات وشراكات عمل قائمة أو مجربة، بما في ذلك (أ) مجلس الإنماء والإعمار تعاون مع البنك الدولي سابقاً بصفته الوكالة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك، ويتمتع المجلس بتجربة كبيرة في التنسيق مع الوزارات المختصة وتنفيذ مشاريع البنى التحتية؛ (ب) مشروع كفالات الذي يعمل حالياً على تنفيذ مشروعين ممولين من البنك الدولي في القطاع الخاص والقطاع المالي، ويتمتع مشروع كفالات بسجل موثوق به يشهد على إدارة المشاريع بطريقة مرضية واستقلاله عن أي مصالح مكتسبة والتعامل الموثوق مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. إضافة إلى ذلك، يوفر المشروع فرص بناء القدرات إلى مؤسسات أساسية من أجل تعزيز قدراتها، يتضمن هذا الجانب الاستعانة بوكالة خارجية مسؤولة عن المراقبة والرصد كشرط من شروط التمويل.
94. **المنافع المشتركة على مستوى المناخ:** سيولد المشروع منافع مشتركة جوهرية على مستوى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه. إذ صممت الأنشطة لدعم بعض الجهات المستفيدة المستهدفة من أجل دعم سلاسل قيمة ذكية مناخياً وقادرة على التصدي في قطاع الأغذية الزراعية، وما يرتبط بها من بنى تحتية مجتمعية داعمة. أما على مستوى المزارعين، فستزيد الاستثمارات وأنشطة بناء القدرات المتصلة بالإنتاج الذكي مناخياً في هذا القطاع من قدرته على الصمود في مواجهة ظروف الطقس المتطرفة؛ والتخفيف من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في أنشطة الجر والري وتحسين إدارة الطاقة. كما سيعمد المشروع إلى تمويل ممارسة التخزين البارد المتكافئ على مستوى استهلاك الطاقة (مع إعطاء الأولوية إلى البرادات التي تعتمد على أنظمة تبريد أقل مساهمة في الاحترار العالمي)، ما من شأنه أن يخفف من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والحد من الهدر والفاقد الغذائي، ومن كثافة انبعاثات غازات الدفيئة المقترنة بمنتجات الأغذية الزراعية. وعلى مستوى المجتمع المحلي، سيعمد المشروع إلى تمويل الكفاءة الطاقية والبنى التحتية المعزولة عن تأثيرات المناخ من أجل دعم النظام الإيكولوجي للأغذية الزراعية والمجتمعات المحلية من خلال ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة،



وأنظمة الري بالتنقيط القادرة على التكيف على نحو أفضل مع ندرة المياه المرتقبة، إضافة إلى إمدادات المياه الأكثر موثوقية واستدامة. كما ستوفر خدمات الإرشاد الإلكتروني مشورة زراعية على الطلب بشأن الممارسات الذكية مناخياً، ومعلومات الطقس، والإنذارات المحيطة بشأن احتمال تفشي الآفات والأمراض، مع العمل في الوقت عينه على الانتقال الرقمي لخراط استخدام الأراضي ما من شأنه أن يحسن من القدرة على التخطيط لهذا الاستخدام وصنع القرار. ومن خلال تدعيم النظام الوطني لمراقبة سلامة الغذاء، سيصبح من الممكن الحد من خطر التعرض للأمراض المنقولة بالطعام والأمراض والآفات المستجدة بفعل تغير المناخ. ويتضمن المرفق 4 مزيداً من التفاصيل بشأن المنافع المشتركة على مستوى المناخ.

95. **المساواة بين الجنسين:** سيساهم هذا المشروع في ردم الفجوة بين الجنسين من خلال: (أ) تقليص الفجوات على مستوى الوصول إلى التمويل، والأصول الإنتاجية والتدريب على المهارات التقنية، ومهارات الأعمال، والمهارات الناعمة؛ (ب) وتعزيز وصول المرأة إلى التمويل والخدمات المالية؛ (ج) والمساهمة في إيجاد وظائف وفرص اقتصادية منظمة ومنصفة للفئات المستضعفة الأخرى، ولا سيما النساء والشباب؛ (د) إطلاق استراتيجية تواصل هادفة تتوجه إلى رائدات الأعمال الريفيات وتسعى إلى جذبهن وإشراكهن في فعاليات، وأنشطة، وحملات ترويجية؛ (هـ) والحرص على المسارات التشاركية لدى اختيار المشاريع الفرعية التي ستحظى بالتمويل ضمن المكون 2، من أجل ضمان إشراك المرأة في العملية وفي صنع القرار على نحو متساو مع الرجل. سيشترك اختصاصي في المساواة بين الجنسين في وحدة تنسيق المشاريع للحرص على تصميم أنشطة المشاريع وتطبيقها على نحو مراعي للمساواة بين الجنسين. وسيضمن نظام الرصد والتقييم في المشروع مؤشرات مفصلة بحسب الجنس. ويتضمن المرفق 6 وصفاً مفصلاً للأنشطة المتماشية مع استراتيجية المساواة بين الجنسين المعتمدة على نطاق أوسع في البنك الدولي، والتي تسعى إلى سد الفجوة القائمة بين الجنسين.

96. **تعبئة رأس المال الخاص.** سيقوم المشروع بتعبئة ما يقارب 10 ملايين دولار أميركي من جهات التمويل الخاصة، أي مجموعات المزارعين مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن إطار المكونين الفرعيين 1.1 و 1.2. وفي إطار المكون الفرعي 1.1، من المقرر أن تتلقى مجموعات المزارعين المؤهلين بحدود 35000 دولار أميركي على شكل منح مطابقة لتمويل خطط الأعمال المستندة إلى المناخ، فيما ستساهم مجموعات المزارعين بنسبة 20 في المئة من الاحتياجات التمويلية (النقدية أو العينية) لخطط الأعمال (10 في المئة إذا كانت تقودها النساء). ومن المقرر أن يساهم هذا النشاط في تعبئة 2.1 مليون دولار أميركي من التمويل الخاص. وفي إطار المكون 1.2، ستتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة من الوصول إلى قروض لتمويل استثماراتها واحتياجات رأس مالها العامل. وستساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 15 في المئة من احتياجاتها التمويلية، فيما سيتم تعبئة ما يقدر بنحو 7.8 مليون دولار أميركي من رأس المال الخاص، أ من خلال القروض ومساهمات المنح المقابلة. ومن المتوقع أن يبدأ التمويل الخاص بعد 12 إلى 18 شهرًا من تاريخ فعالية المشروع، ومن المقرر أن يتحقق بالكامل بحلول نهاية المشروع.

97. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تساهم شركات الأغذية الزراعية التي تستفيد من الدعم للتشجيع على التصدير في تقاسم التكاليف ذات الصلة. وسيقدم تسهيل الوصول إلى التمويل والمهارات حوافز في سلاسل القيمة المستهدفة للقطاع الخاص لزيادة مشاركته في نماذج الأعمال الشاملة التي من شأنها أن تعزز الروابط بين أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستساهم هذه الروابط بدورها في زيادة معدلات التسويق والدخل، ما سيؤدي أيضاً إلى زيادة الدخل الريفي بشكل غير مباشر من خلال التأثيرات المضاعفة للاقتصاد المحلي الناتجة من الإنفاق في القطاعات غير الزراعية، مثل الخدمات. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يصبح المستفيدون، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى الدعم في إطار المشروع، أكثر مرونة وقدرة على توسيع أنشطتهم، ليصبحوا أكثر اندماجاً في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، وبالتالي أكثر قدرة على التمتع برأس مال خاص إضافي.

98. **مشاركة المواطنين:** يتضمن قسم تصميم المشروع وتنفيذه استشارة الأشخاص المتضررين من المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين ومشاركتهم فيه. فمن المقرر أن يتضمن المشروع إطار عمل للمشاركة مع الأشخاص المتضررين من المشروع والمواطنين الآخرين باستخدام منصات التعبئة التقليدية ووسائل الإعلام والمنصات التي ينخرط فيها المواطنون (على سبيل المثال، إنشاء فرق عاملة في البلديات المختارة). وسيتم الكشف عن جميع المعلومات بمستوى مناسب من التفاصيل وفي مواقع يسهل الوصول إليها، كما سينشر المشروع المعلومات عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع مجلس الإنماء والإعمار وقنوات التواصل الاجتماعي ولوحات الإعلانات في المجتمعات المحلية. ويتضمن المشروع أيضاً مؤشرات محددة تركز على المستفيدين على المستويات المتوسطة. وخلال عملية التنفيذ، ستتولى وحدة تنسيق المشروع مسؤولية تنفيذ أنشطة مشاركة المواطنين القائمة على المشاريع ورصدها باستخدام أدوات الإدارة الاجتماعية، بالإضافة إلى إدارة مسوح حول رضا المستفيدين عند مرحلة البدء

ببعض أنشطة المشروع وعند تنفيذها والانتهاؤها منها. وسيقوم المشروع أيضاً بإبلاغ المستفيدين بكيفية أخذ تعليقاتهم في الاعتبار.

التحليل الاقتصادي والمالي

99. **الأساس المنطقي لتمويل القطاع العام.** يتمثل الأساس المنطقي الأولي لتمويل القطاع العام في تصحيح إخفاقات السوق، وتحقيق آثار بيئية إيجابية، وتخفيف العوامل البيئية الخارجية السلبية. من المقرر أن يعالج التمويل المندرج في إطار المكون 1 بعض إخفاقات السوق التي أدت إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الخاصة في قطاع الأغذية الزراعية. وعلى غرار ذلك، فإن معالجة أوجه القصور في نظم إدارة سلامة الغذاء، وعدم الامتثال للمعايير الدولية من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية بين المنتجات الغذائية الزراعية في السوق الدولية ويولد موارد إضافية للبلد. وأخيراً، من المقرر أن يساهم التشجيع على اعتماد التقنيات الذكية مناخياً، لا سيما على يد المزارعين الصغار، في تعزيز قدرة القطاع على التصدي لتغير المناخ وتقليص أثره البيئي، أي التخفيف من العوامل الخارجية السلبية.

100. يشير التحليل الاقتصادي إلى أن المشروع هو استثمار سليم للمجتمع على الصعيد الاقتصادي. فمع بلوغ معدل خصم اجتماعي 6 في المئة، يبلغ صافي القيمة الحالية للمشروع 237.9 مليون دولار أميركي، فيما يبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي 12.32 في المئة في السيناريو الأساسي. من حيث الأرقام، قُدرت هذه المؤشرات بمبلغ 82.6 مليون دولار أميركي و10.76 في المئة، على التوالي. ويشير تحليل الحساسية إلى عوائد اقتصادية إيجابية للاستثمار ومكوناته بشكل عام، حتى من دون احتساب الفوائد البيئية التي تنعكس على مستوى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. فضلاً عن ذلك، فإن انخفاض الأسعار والمردود بصورة افتراضية بنسبة 10 في المئة يؤدي أيضاً إلى عوائد إيجابية. بالتالي، يبقى المشروع مجدياً اقتصادياً حتى في السيناريوهات التي يُسجل فيها ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في فترات التقييم إلى 15 عاماً.

العوامل البيئية الخارجية في التحليل الاقتصادي

101. يشمل التحليل الاقتصادي والمالي الحد من صافي انبعاثات غازات الدفيئة بسبب التدخلات التي يقوم بها المشروع، وذلك باستخدام القيمة الاقتصادية لتسعير الكربون في كلا السيناريوين المرتفع والمنخفض السعر وفقاً لإرشادات البنك الدولي الواردة في المذكر بعنوان "مذكرة إرشادية حول السعر الاعتباري للكربون في التحليل الاقتصادي". تم احتساب صافي الانخفاض في غازات الدفيئة باستخدام أداة القياس المسبق لتوازن الكربون (EX-ACT) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وبحسب تحليل غازات الدفيئة، يشكل المشروع على مدار 20 عاماً (مرحلة التنفيذ 5 سنوات، ورسملة 15 سنوات) عزلاً للكربون بنسبة -275.185 طنناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. لكل هكتار، سيقوم المشروع بعزل نسبة -17.7 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمعدل -0.9 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. ويبلغ صافي الانبعاث السنوي -13759 طنناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويرد الملخص المحاسبي الكامل للانبعاثات غازات الدفيئة في المرفق 4. وفي سيناريو سعر الكربون المرتفع، يبلغ العائد الداخلي الاقتصادي للمشروع بأكمله 12.52 في المئة، فيما يسجل صافي القيمة الحالية حوالي 245.1 مليون دولار أميركي. أما في سيناريو سعر الكربون المنخفض، فيبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي 12.32 في المئة، فيما يسجل صافي القيمة الحالية ما يقارب 237.9 مليون دولار أميركي.

ب. الائتمان

(i) الإدارة المالية

102. جرى تقييم الإدارة المالية للمشروع للتأكد من وجود نظام إدارة مالية مناسب يلبي متطلبات البنك الدولي. ومن المقرر أن ينفذ مجلس الإنماء والإعمار المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع التي تكون مسؤولة عن سير العمليات اليومية، بما في ذلك الوظائف الائتمانية. ومن المقرر أيضاً أن يكلف مجلس الإنماء والإعمار شركة كفالات بتنفيذ المكون الفرعي 1.2 والمشروع الأخضر بتنفيذ المكون الفرعي 2.1 من خلال إبرام اتفاقيات فرعية.

103. بحسب التقييمات، فإن المخاطر عالية في ما يتعلق بالإدارة المالية لهذا المشروع بشكل عام. لكن مع تطبيق تدابير التخفيف المقترحة، من المقرر أن تنخفض المخاطر المتبقية للإدارة المالية وتُصنّف ضمن فئة الملحوظ. يُقدّم المرفق 3 معلومات إضافية عن تقييم الإدارة المالية، والتدابير الموصى بها التي يجب الحفاظ عليها وترتيبات الإدارة المالية.

104. تتولى وحدة تنسيق المشروع مسؤولية إعداد التقارير المالية المؤقتة الموحدة استناداً إلى مدخلات تقدمها شركة كفالات والمشروع الأخضر، وهي تتضمن ما يلي: (أ) مصادر الأموال واستخداماتها؛ و (ب) تسوية الحسابات المخصصة لغرض معين،

(ج) نفقات العقود، (د) استخدامات الأموال بحسب النشاط والمكون والفئة المحددة؛ و(هـ) والقائمة الموحدة للأصول التي تم شراؤها في إطار المشروع. وتتولى أيضاً الوحدة إعداد التقارير المالية الدولية الموحدة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوماً بعد نهاية الربع المحدد.

105. تُعد وحدة تنسيق المشروع البيانات المالية الموحدة السنوية للمشروع من خلال المدخلات التي تقدمها شركة كفالات والمشروع الأخضر، ويتولى مدقق خارجي خاص مستقل معتمد من البنك الدولي مسؤولية مراجعة هذه البيانات، على أن يتم تعيينه في غضون ستة أشهر بعد دخول القرض حيز التنفيذ. ويغطي المدقق الخارجي جميع مكونات المشروع، في حين تقوم وحدة تنسيق المشروع بتحديد اختصاصاته، ومن ثم يوافق عليها البنك الدولي. يتطلب الأمر إعداد خطاب إدارة أيضاً يتضمن تقييم المدقق الخارجي للضوابط الداخلية للمشروع. ويُقدم تقرير التدقيق الخارجي، والبيانات المالية المدققة للمشروع، وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز مدة ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية، ويتم الإعلان عنها وفقاً لسياسة الإفصاح الخاصة بالبنك الدولي.

106. تُعين وحدة تنسيق المشروع وكيل مراقبة مستقل من طرف ثالث ومدقق تقني لتغطية المكون الفرعي 1.1 (وكيل مراقبة من طرف ثالث) والمكون 2 (التدقيق الفني). وتعين شركة كفالات الطرف الثالث الذي يعمل كوكيل مراقبة لتغطية المكون الفرعي 1.2. أما الوكيل الذي تعينه وحدة تنسيق المشروع، فيتولى مراجعة المستفيدين والمدفوعات التي تتم بموجب المكون 1.1 والتحقق من صحتها، فيما يقوم المدقق الفني بالتحقق من أعمال البنية التحتية المنفذة في إطار المكون 2 لضمان الكفاءة والجودة والقيمة مقابل المال. يحرص الوكيل الذي تعينه شركة كفالات على تقديم القروض في إطار المكون الفرعي 1.2 إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يحرص على أن تُستخدم الأموال للأغراض المحددة لها.

107. تتولى وحدة تنسيق المشروع بمساهمة من شركة كفالات والمشروع الأخضر مسؤولية إعداد الدليل التشغيلي للمشروع الذي يتضمن فصلاً حول الإدارة المالية مع وصف مفصل لجميع الأنشطة والأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها المشروع، بالإضافة إلى تدفق المعلومات والأموال الخاصة بالمشروع وكل من مكوناته، بما في ذلك ترتيبات المراقبة والتدقيق السنوي والتحقق الذي يجريه وكيل المراقبة من طرف ثالث والتحقق من التدقيق الفني وإعداد التقارير. ويكون الدليل التشغيلي للمشروع شرطاً لفعالية المشروع.

108. لضمان توفر الأموال بسهولة من أجل تنفيذ المشروع، سيفتح مجلس الإنماء والإعمار حسابات مخصصة منفصلة لغرض معين بالدولار الأمريكي تحت اسم المشروع في المصرف المركزي. ستقوم كل من شركة كفالات والمشروع الأخضر بفتح حساب مصرفي منفصل بالدولار الأمريكي تحت اسم المشروع في المصرف المركزي. وسيحافظ مجلس الإنماء والإعمار على الحسابات المخصصة المنفصلة لغرض معين ويديرها. وستجري الإيداعات في الحسابات المخصصة لغرض معين والمدفوعات منها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض وخطاب الصرف، وعلى النحو المبين في المبادئ التوجيهية الخاصة بصرف الأموال لمشاريع البنك الدولي. ستوجه الأموال من البنك الدولي إلى الحسابات المخصصة لغرض معين في إطار مجلس الإنماء والإعمار. وللتخفيف من تأثير سعر الصرف المتعدد وحماية المستفيدين، من المتوقع أن تُصرف جميع أموال المشاريع بالدولار الأمريكي، وسيتم إعادة جميع الاقتراض بالدولار الأمريكي بالدولار الأمريكي. وستعتمد عمليات تجديد موارد الصندوق على تقديم طلبات السحب مع الوثائق الداعمة المناسبة. وسيستند صرف أموال القرض إلى توقعات النفقات لمدة ستة أشهر، وستعتمد عملية تقديم التقارير وإعداد الوثائق على التقارير المالية المؤقتة؛ وستستخدم التقارير المالية المؤقتة لأغراض إعداد التقارير. وستكون طرق صرف الأموال الأخرى متاحة وفقاً لخطاب الصرف والمعلومات المالية.

(ii) التوريدات

109. صُنفت المخاطر المتعلقة بالتوريدات على أنها عالية على الرغم من القدرة المُرصية بشكل عام لمجلس الإنماء والإعمار على تنفيذ مشاريع مماثلة. تشمل ترتيبات التنفيذ ثلاث وكالات رئيسية: مجلس الإنماء والإعمار باعتباره الوكالة المنفذة الرئيسية، بالإضافة إلى شركة كفالات والمشروع الأخضر بموجب اتفاقيات فرعية مع مجلس الإنماء والإعمار. أثبت مجلس الإنماء والإعمار خبرته في تنفيذ المشاريع الممولة من الجهات المانحة بأداء مرضي بشكل عام. وسيستضيف وحدة تنسيق المشروع التي من المتوقع أن تكون قدرتها في مجال التوريدات كافية وتتمتع بخبرة واسعة في التوريدات الدولية. بالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2، تُوقع اتفاقية فرعية بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات ش.م.ل.، وهي وكالة ضمان الائتمان الوطنية تأسست بموجب قانون التجارة اللبناني، وتعمل كمؤسسة مالية بموجب القوانين اللبنانية. وتشمل أنشطة توريدات شركة كفالات المتوقعة اختيار الاستشاريين الأفراد والشركات الاستشارية التي تعرفها كفالات. وستتبع كفالات لوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي في تنفيذ المكون، بما في ذلك تجنب حالات تضارب المصالح، وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.14-3.17. وفي ما

يتعلّق بالمكوّن الفرعي 2.1، توقّع اتفاقية فرعية بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر، وهو إدارة حكومية تخضع لسلطة وزارة الزراعة. تشمل أنشطة المشروع الأخضر استصلاح الأراضي، وتنميتها والحفاظ عليها، وجمع المياه (على سبيل المثال، بحيرات التلال) وإدارة مستجمعات المياه، وشقّ الطرقات الزراعية، وإعادة التحريج وتوزيع الشتلات. تخضع أنشطة التوريدات المتوقعة للمشروع الأخضر لولايته. الأنشطة المتوقعة هي عقود صغيرة نسبياً تتعلّق ببحيرات التلال التي تقلّ عن 100000 متر مكعب والطرقات الفرعية الزراعية. أما بالنسبة لبقية المكوّنات (1.1، 2.2، 3.1، 3.2، 3.3، 4)، فإنّ مجلس الإنماء والإعمار سيقوم بتوريدات الأشغال/ السلع/ الخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية بالتعاون الوثيق مع الوزارات والأجهزة المعنية التي ستشارك في عملية الاختيار من خلال نقاط الاتصال المعنية. تتعلّق الأشغال الكبرى بإعادة تأهيل قنوات الري ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والتصميم والإشراف المتعلقين بها، بالإضافة إلى المساعدة الأخرى الخاصة بقطاع المياه في إدارة الجفاف والمياه الجوفية، وما إلى ذلك. تُقدّم المنح المتطابقة وكذلك للمزارعين كما هو موضح في الدليل التشغيلي للمشروع.

110. يتم اختيار مؤسسات القطاع الخاص والمستفيدين من القروض والمنح ومؤسسات التمويل الأصغر وفقاً لمعايير الأهلية والاختيار كما هو موضح في الدليل التشغيلي للمشروع. تُطبّق الممارسات التجارية على توريد السلع/ الأشغال/ الخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك المستفيدين من القروض والمنح المماثلة (راجع لوائح التوريدات، المادة 6.46). تُحدّد المبادئ التوجيهية وإجراءات التوريدات في القطاع الخاص المقبولة لدى البنك الدولي في الدليل التشغيلي للمشروع. تشمل هذه المبادئ، في جملة أمور، ما يلي: (أ) الامتثال لمتطلبات الأهلية للبنك الدولي وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.21-3.24، (ب) الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي لمكافحة الفساد في عملية التوريدات وأثناء تنفيذ العقد، و(ج) الاحتفاظ بجميع السجلات ذات الصلة لعمليات تدقيق البنك الدولي، عند الطلب.

111. يطبّق المشروع (أ) لوائح توريدات البنك الدولي لمقترضات التمويل للمشروعات الاستشارية للسلع والأشغال والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية، بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ("لوائح التوريدات")، و(ب) المبادئ التوجيهية بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية» (المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد)، بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006، والمعدّلة في يناير/كانون الثاني 2011، و 1 يوليو/تموز 2016. وعلى وجه الخصوص، ستستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من القطاع الخاص الممولون من المكوّنين الفرعيين 1.1 (مجلس الإنماء والإعمار) و1.2 (كفالات)، الممارسات التجارية لتوريدها مع الامتثال لأحكام المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد. أما بقية توريدات المشاريع التي يقدمها مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر، فتطبّق لوائح البنك الدولي المتعلقة بالتوريدات وتستخدم وثائق تقديم العطاءات الصادرة عن البنك الدولي، مع الامتثال لأحكام المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد.

112. وُضعت استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع مع مراعاة معايير التوريدات المناسبة للغرض والقيمة مقابل المال. سيموّل المشروع إنشاء بحيرات التلال (أقل من 100000 م³) وشقّ الطرقات الزراعية، وإعادة تأهيل قنوات الري، وإعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي. إنّ معظم عقود العمل ليست ذات طبيعة معقّدة ومن المتوقع أن يكون مبلغ العقود الفردية أقل من 10 ملايين دولار أمريكي. يبلغ متوسط فترة التنفيذ لبحيرات التلال ستة أشهر، بينما من المتوقع أن تغطي عقود العمل الأكبر فترة تتراوح من 12 إلى 18 شهراً. ومن المتوقع أن تقوم الشركات الوطنية بمشاركة تنافسية. وبينما يواجه القطاع العام تحديات بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، أعاد القطاع الخاص النظر في استراتيجيات أعماله. يمكن استخدام المنافسة الدولية للاستشارات واستيراد السلع وحلول تكنولوجيا المعلومات والمعدات، عند الاقتضاء. دعمت استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية خطة التوريدات الأولية لحياة المشروع وحدّدت خيارات نهج السوق، وطرق الاختيار والترتيبات التعاقدية، وحدّدت مراجعات البنك الدولي. سيتم تبني نهج السوق المحلية والدولية، حسب الاقتضاء. وستتم الموافقة على خطة التوريدات الأولية للمشروع في المفاوضات وسُتُرفق بالاتفاقية القانونية. ووفقاً لسياسة البنك الدولي، فإن شراء الألواح الشمسية سيحرص على عدم وجود عمل قسري وسيطلب من مقدمي العطاءات/ الموردين الأساسيين لسلاسل التبريد التي تعمل بالطاقة الشمسية (وبغیرها من المواد، حسب الاقتضاء) تقديم تصريحين: تصريح بشأن أداء العمل القسري (الذي يغطي الأداء السابق)، وتصريح بشأن العمل القسري (الذي يغطي الالتزامات المستقبلية بمنع أي عمل قسري ومراقبته والإبلاغ عنه، وتسلسل المتطلبات إلى المقاولين من الباطن والموردين). اعتباراً من يوليو/تموز 2023، ووفقاً لسياسة البنك الدولي، من أجل التوافق مع المبادئ المناسبة للغرض، والقيمة مقابل المال، ومبادئ الاستدامة (تغير المناخ، والاعتبارات البيئية)، يجب أن تستخدم التوريدات الدولية للأشغال و/أو السلع معايير مصنّفة للتقييم. تضمن وثائق التوريدات الموحّدة والمواصفات التقنيّة والاختصاصات استخدام معايير الاستدامة المتعلّقة بعملية التعاقد وتشغيل



المباني وصيانتها، عند الاقتضاء. سيستخدم المشروع "التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال التوريدات" التابع للبنك الدولي، لتخطيط معاملات التوريدات وتسجيلها وتتبعها لأغراض إدارة العقود. وستضمن بنية التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال التوريدات استقلالية كيانات التوريدات الثلاثة (مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر وكفالات) مع الحفاظ على تدفق قنوات المعلومات، حيثما كان ذلك مناسباً.

113. تُقدّر المخاطر الإجمالية المتعلقة بالتوريدات على أنها عالية. تشمل المخاطر المحددة ما يلي: (أ) التنسيق بين مختلف الوكالات المنفذة، (ب) وجاهزية السوق في ما يتعلق بتوافر الاستشاريين والمقاولين المؤهلين، (ج) وتقلب أسعار الصرف واختلالها، (د) والبيروقراطية المتعلقة بالعلاقة بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، (هـ) وتحدي تكامل تخطيط التوريدات للمشاريع الفرعية المختلفة، (و) وغياب معالجة التوريدات المعتمدة واتخاذ القرارات بين الكيانات، (ز) وقدرة التوريدات للمشروع الأخضر في استخدام لوائح البنك، و(ح) وانعدام الاستدامة وسياسات التوريدات المراعية للبيئة.

114. تُقترح تدابير التخفيف من المخاطر المحددة على النحو التالي: (أ) تفعيل كفاءة اللجنة التوجيهية للمشروع في الرصد وتقديم الدعم التنسيقي، (ب) وإجراء أبحاث سوقية قوية قبل المباشرة بالعطاءات واستراتيجية التواصل لجذب المقاولين، (ج) وضمان المساعدة التقنية للتواصل الإقليمي مع خبرة واسعة في تنفيذ مشاريع مماثلة في المناطق المهملة والمجتمعات المحلية، (د) واعتماد شروط تعاقدية عادلة (صيغة التسوية، الدفع بالعملة) لحماية المقاولين، (هـ) وفرض جداول زمنية لاستجابة الأعمال بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر والوكالات الأخرى والتخطيط الوقائي المناسب، (و) والمحافظة على التخطيط الدؤوب للتوريدات بما في ذلك إدارة العقود، (ز) وتحديد أساليب معالجة التوريدات في الدليل التشغيلي للمشروع مع تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة، (ح) وبناء قدرات الوكالات وتعيين أو تعبئة موظفي التوريدات الذين يتمتعون بالخبرة، عند الحاجة، (ط) وتقديم الدعم التقني للمشروع من أجل تحديد عناصر الاستدامة والتوريدات المراعية للبيئة في تقييم العطاءات وإدارة العقود.

ج. السياسات التشغيلية القانونية

مفعلة؟	
نعم	مشاريع الممرات المائية الدولية OP 7.50
لا	مشاريع في المناطق المتنازع عليها OP 7.60

د. الجوانب البيئية والاجتماعية

115. **المخاطر البيئية "ملحوظة".** سينتج من هذا المشروع العديد من الفوائد البيئية، على سبيل التعداد لا الحصر، تحسين كفاءة استخدام موارد الأنشطة الذكية مناخياً، وتفعيل استخدام مبيدات الآفات من خلال خدمات الإرشاد الرقمية المطورة، وتحسين معالجة مياه الصرف الصحي، وإدخال الزراعة العضوية والمكافحة البيولوجية للآفات (BPC) التي ستحد من استخدام الكيماويات الزراعية وتعزز سلامة الغذاء. من ناحية أخرى، سيصاحب المشروع بعض المخاطر البيئية منها استخدام مضخات رفع المياه غير المنظمة؛ المخاطر على السلامة العامة وخدمات النظم البيئية جراء إعادة تأهيل القنوات والطرق وتركيب مرافق معالجة مياه الصرف الصحي؛ المخاطر والآثار المرتبطة بأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك إدارة النفايات والانبعاثات الهوائية وصحة وسلامة العمال؛ المخاطر على صحة وسلامة العمال والمجتمع نتيجة أعمال البناء والبنية التحتية؛ الخطر المتمثل في فرط استخدام بعض المزارعين لمبيدات الآفات مما يؤدي إلى مخاطر على سلامة الغذاء؛ خطر سوء إدارة النفايات الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى حرائق الغابات؛ خطر تلوث مياه الصرف لمجاري المياه؛ خطر التوسع غير المنظم للأراضي الزراعية من قبل صغار المزارعين؛ المخاطر المتعلقة بأنشطة المراحل النهائية التي أوصت بها المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات؛ والمخاطر المتعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية (مثل الألواح الشمسية والبطاريات) واستهلاك الطاقة.

116. ستكون أنشطة المشروع في جميع أنحاء البلد في لبنان. لذلك، قد يعتمد المشروع على المياه الآتية من نهر العاصي ونهر الكبير ونهر الحاصباني - الوزاني، التي تعتبر ممرات مائية دولية على النحو المحدد في الفقرة 1 من OP7.50. وبما أن أنشطة المشروع صغيرة النطاق وتقتصر على إصلاح و/أو تحسين المخططات القائمة، فإن التدخلات المقترحة لن تتسبب

في أي آثار ملموسة على كمية المياه ونوعيتها في المجاري المائية الدولية المعنية. وستشمل المسوح ودراسات الجدوى المقترحة المتصلة بالمياه الممولة في المكون 2 تقييماً للقضايا التي يحتمل أن تكون شائكة. وسيدرج هذا الشرط في الاختصاصات لجميع الدراسات. على هذا الأساس، وافق نائب الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على استثناء من شرط الإخطار بموجب الفقرة 7 (أ) و 7 (ب) من السياسة في 3 مايو/أيار 2023.

117. **تم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها "ملحوظة"**. وهي ترتبط بشكل أساسي بالمخاطر التالية: الخطر المحتمل لاستبعاد بعض المستفيدين المستهدفين الأكثر ضعفاً مثل المزارعات، ورائدات الأعمال الريفيات، وصغار المزارعين، والمزارعين الفقراء، والشباب، واللاجئين، والمراهقين، والعمال/الأجراء؛ خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي المرتبط بتدفق العمالة؛ استمرار عمالة الأطفال في القطاع الزراعي في لبنان والعمل القسري وعمالة الأطفال المرتبطة بالعمالين الأساسيين في توريد الألواح الشمسية؛ خطر ظهور ضعف وعدم فعالية في التواصل والتشاور ونشر آلية التظلم مما قد يؤدي إلى تصور بوجود استبعاد ينتج عنه توترات اجتماعية متصاعدة؛ إمكانية فرض قيود على استخدام الأراضي أثناء إعادة تأهيل قنوات الري واحتمال الاستحواذ على الأراضي لبناء خزانات المياه. وتشمل المخاطر الأخرى خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي الذي قد ينشأ أثناء أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات.

118. **التشاور مع أصحاب المصلحة/آلية التظلم:** حدد مجلس الإنماء والإعمار الفئات الثلاث لأصحاب المصلحة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)، والتي تضم الأشخاص المتأثرين بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى والفئات المستضعفة. وعقد المجلس جلسات تشاور شاملة في 15 و 16 و 17 فبراير/شباط 2023 في البقاع وبعبك الهرمل، وعكار، وجنوب لبنان، والنبطية. وتم إخطار أصحاب المصلحة عن طريق البريد الإلكتروني قبل 10 أيام من المشاورات. تراوح عدد المشاركين بين 40 إلى 50 مشارك لكل جلسة مع تمثيل وحضور جيد للنساء (لغاية النصف). وكانت الملاحظات العامة على جميع المكونات المقترحة للمشروع إيجابية. وأبرزت إحدى المنظمات غير الحكومية، جمعية الأم والطفل، الحاجة إلى ضمان حصول المزارعين الذين تم اختيارهم للمشاركة في المشروع على تأمين صحي وظروف عمل جيدة، مؤكدة أن المزارعين الذين لا يتمتعون بصحة جيدة لن يكونوا قادرين على العمل. وذكرت مشاركات أخريات أنه ينبغي دعم التعاونيات النسائية واستهدافها في المشروع. تم أخذ جميع ملاحظات أصحاب المصلحة في الاعتبار في مختلف أدوات الإطار البيئي والاجتماعي. كما تم إبلاغ آلية التظلم الخاصة بالمشروع إلى جميع المشاركين.

119. **آلية التظلم:** سيتم إنشاء مشروع آلية التظلم في موعد لا يتجاوز شهر واحد بعد التاريخ الفعلي. وسيتم تسجيل جميع المظالم في سجل آلية التظلم ومعالجتها في غضون 15 يوماً من تاريخ الاستلام. ويحق للمشتكين غير الراضين عن القرار تقديم استئناف. وقد طورت آلية معالجة المظالم مسارات إحالة في حالة وجود شكوى بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي والتي سيتم إبلاغها إلى فريق عمل البنك في غضون 48 ساعة بما يتماشى مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وسينسق المسؤولون عن آلية التظلم بشكل وثيق مع الأخصائي البيئي والاجتماعي لوحدة تنسيق المشروع الذي سيتم تعيينه قبل بدء أنشطة المشروع.

120. **إجراءات إدارة العمالة:** أعد مجلس الإنماء والإعمار من خلال الصندوق الاقتصادي والاجتماعي خطة مستقلة لإدارة العمالة سيتم اعتمادها من قبل جميع الوكالات المنفذة وتم الكشف عنها قبل مرحلة التقييم. وتحدد إجراءات إدارة العمالة جميع العاملين في المشروع، وجميع المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والعمالة بما في ذلك عمالة الأطفال التي تشكل خطراً مرتبطاً بسباق القطاع الزراعي في لبنان. وتشرح الإجراءات بالتفصيل قوانين العمل والسياسات ذات الصلة التي تنطبق وفقاً لقانون العمل في لبنان والمعيار البيئي والاجتماعي 2 للبنك الدولي حيث سيتم تطبيق المبادئ التوجيهية الأكثر صرامة بين الاثنين. كما تُفصّل إجراءات إدارة العمالة الشروط والأحكام الخاصة بعدم التمييز والوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي، والحد الأدنى لسن العمل وفقاً لقانون العمل اللبناني وتدابير التخفيف الصارمة مثل تنفيذ آليات التحقق من العمر والمراقبة الدقيقة لمتطلبات التوثيق وتنفيذها وآلية التظلم الخاصة باليد العاملة.

121. **القدرة البيئية والاجتماعية للوكالة المنفذة:** سيتم تعيين أخصائي بيئي واجتماعي كجزء من وحدة تنسيق المشروع وهو سيتابع رصد المخاطر البيئية والاجتماعية وتنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

122. **أدوات الإطار البيئي والاجتماعي:** أعدت الوكالة المنفذة خطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وخطة إدارة العمالة، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. وتمت المصادقة على هذه الأدوات والإفصاح



عنها.

خامساً: خدمات معالجة المظالم

123. معالجة المظالم. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبيًا بمشروع يدعمه البنك الدولي تقديم شكاوى عبر آليات التظلم الحالية الموجودة على مستوى المشروع أو عبر خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك. وتضمن خدمة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المُقدّمة على الفور من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكاوهم إلى آلية المساءلة المستقلة للبنك. وتضم آلية المساءلة هيئة التفتيش، التي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث، أو يمكن أن يحدث، نتيجة عدم امتثال البنك لسياساته وإجراءاته، كما تضم وخدمة حل النزاعات، التي توفر للمجتمعات والمقترضين الفرصة لمعالجة الشكاوى من خلال النزاع. يمكن تقديم الشكاوى إلى آلية المساءلة في أي وقت بعد إبلاغ إدارة البنك بالمخاوف مباشرة وبعد إعطاء الإدارة فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة معالجة المظالم في البنك، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/GRS>. للحصول على معلومات حول كيفية إرسال الشكاوى إلى آلية المساءلة في البنك، يرجى زيارة <https://accountability.worldbank.org>.

سادساً: المخاطر الرئيسية

124. تُعد مخاطر المشروع الإجمالية عالية.

125. مخاطر الجوانب السياسية والحوكمة (مرتفعة). لا يزال لبنان بلا رئيس للجمهورية منذ انتهاء ولاية الرئيس الأسبق ميشال عون في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2022. وتواصل حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي العمل بصفة حكومة تصريف أعمال مع سلطات تنفيذية محدودة. وقد أعاق الفراغ السياسي المستمر عملية اتخاذ القرار بشأن الإصلاحات الهيكلية الملحة، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم حل المأزق السياسي. كما فاقم الشلل المؤسسي الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد التي تواجه بالأصل أزمة مالية واقتصادية حادة وصفها البنك بأنها من بين الأسوأ في العالم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. ومن المحتمل أن تتأثر فعالية ووقت تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي بفعل الشلل المستمر في السلطين التشريعية والتنفيذية والتي تحتاج إلى موافقات مجلس الوزراء، وتصديق مجلس النواب على مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى إقرار مشاريع القوانين واللوائح الهامة. وتشمل التدابير التخفيفية التي وضعها البنك الدولي المراقبة الدقيقة للسياق العام للبلاد والبيئة الاقتصادية الكلية وتأثيرها على محفظة البنك الدولي في لبنان. وسيواصل البنك الدولي إشراك السلطات المعنية (حكومة تصريف الأعمال، والنواب، الخ.) والتنسيق مع المعنيين بشكل وثيق لضمان إطلاعهم بشكل كامل على معوقات التنفيذ والقضايا العالقة. وقد أعربت السلطات اللبنانية على أعلى المستويات للبنك الدولي عن استعدادها لتسريع وتسهيل الموافقة والمصادقة على هذا المشروع.

126. مخاطر الاقتصاد الكلي (مرتفعة). لقد تأثر قطاع الأغذية الزراعية بارتفاع تكاليف المواد مثل الوقود والأسمدة وخدمات الري المتدهورة. ويشكل ارتفاع المخاطر الاقتصادية الكلية والتأخير في تنفيذ إصلاحات القطاع المصرفي التي ستمكن من استعادة الوساطة المالية تحديًا خطيرًا لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تمويل عملياتها. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على سكان المناطق الريفية وعلى الأمن الغذائي الوطني. يهدف المشروع إلى التخفيف من بعض هذه المخاطر من خلال توفير الوصول إلى التمويل والمساعدة الفنية لضمان استمرار الإنتاج المحلي وتعزيز استقرار وتعافي الاقتصاد المحلي. ففي غياب برنامج للاستقرار الاقتصادي وإطار متفق عليه للاقتصاد الكلي، ما من ضمانات أن التضخم لن يبقى ثلاثي الأرقام وأن الإهلاك لن يستمر بمعدلات دراماتيكية. فعلى الرغم من امتلاك لبنان لنظام سعر صرف متعدد، ويعمل بموجب نظام مزدوج العملة (الليرة اللبنانية والدولار الأمريكي)، إلا أن تأثير نظام سعر الصرف المتعدد ضئيل للغاية، وذلك نتيجة اقتصاد يعتمد على الدولار بدرجة عالية. من المتوقع أن يتم دفع القروض المسحوبة بالعملة الأجنبية أيضاً بالعملة الأجنبية في هذا المشروع، وسيتم وضع ذلك في جميع العقود لتفادي تكبد أعمال المشروع لخسائر جراء سعر الصرف ولتخفيف أي مخاطر ناجمة عن تخفيض قيمة العملة. لذلك، سيتم تخفيف المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف المتعددة جزئيًا، حيث ستكون المدفوعات للمستفيدين بالدولار الأمريكي. وتوحيد سعر الصرف هو أيضًا من الإجراءات المسبقة التي يشترطها صندوق النقد

الدولي، وفي جميع حواراته السياسية يشدد البنك الدولي على ضرورة توحيد أسعار الصرف لمواجهة الآثار الاقتصادية المشوهة وفرص التماس الربح السريع الناجمة عن نظام سعر الصرف المتعدد. ويعمل البنك الدولي أيضاً لتقديم المساعدة الفنية للحكومة لوضع ميزانية موثوقة لعام 2023، حيث المعيار الرئيسي هو سعر صرف واقعي وموحد.

127. **مخاطر التصميم الفني للمشروع (ملحوظة):** يشمل تصميم المشروع المقترح أنشطة تكاملية معقدة ومتعددة القطاعات. وسيتم التخفيف من المخاطر الفنية من خلال العمل مع وكالة منفذة لديها خبرة واسعة في أنشطة مماثلة. وقد خصص المشروع مساعدة فنية وموارد لبناء القدرات لضمان تقديم الدعم اللازم لوزارة الزراعة والجهات المنفذة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر كبيرة في المكون الفرعي 1.2. وتشمل: (أ) مخاطر مرتبطة بالعملات الأجنبية للشركات التي تقتصر بالعملات الأجنبية فيما تحقق عائدات بالعملة المحلية في سياق يشوبه عدم يقين نقدي مرتفع، على الرغم من دولة الاقتصاد واعتماده على النقد؛ (ب) وفرض ضوابط إضافية على رأس المال تقيد قدرة المستفيدين على سحب أو تحويل أموال المشروع إلى الخارج؛ (ج) ومخاطر تشغيلية على الشركة، بما فيها عدم السداد. ويتم النظر باتباع الإجراءات التالية (أ) الحد من مخاطر الصرف من خلال التركيز على المستفيدين الذين يدرون عائدات بالعملات الأجنبية أو المصدرين لإعطائهم قروض كبيرة الحجم، (ب) واستهداف الشركات التي أثبتت قدرتها على الصمود والربح مع إمكانات نمو عالية، (ج) وضمان عدم تطبيق الضوابط على رأس المال على السيولة التي يتم ضخها. وسيعزز المشروع قدرة شركة كفالات، نظراً إلى أنها تفتقر إلى خبرة إقراض سابقة من خلال (أ) تعيين موظفي إقراض ذوي خبرة؛ (ب) والتدريب وبناء القدرات للمشاركة في عملية إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في قطاع صناعة الأغذية الزراعية؛ (ج) وتطوير كتيبات عملية حول إجراءات الإقراض (على سبيل المثال، التقييم، واسترداد القروض المتعثرة)؛ (د) وتعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) والرصد الشهري والإبلاغ عن جودة المحفظة؛ (و) والإشراف الدقيق من قبل فريق البنك والالتزام بالدليل التشغيلي للمشروع. سيبدأ صرف القروض المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقط عند التفعيل الكامل للعمليات الائتمانية في شركة كفالات، بما في ذلك تعيين موظفين ذوي خبرة وتدريبهم، واكمال المرحلة الأولى من المساعدة الفنية، وتطوير كتيبات الإقراض واعتمادها، ووضع أنظمة تكنولوجيا المعلومات. سيتم إجراء تقييم الأداء في المراحل الأولية للمشروع. علاوة على ذلك، ستخضع اتفاقيات القروض الخمسة الأولى التي سيتم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمراجعة من البنك الدولي. ومن المتوقع إعادة تدوير بعض أجزاء هذه القروض بسرعة أكبر، على أساس متجدد، حسب الاستخدام. على هذا النحو، قد يولد المرفق بعض الدخل ويحتمل أن يخفف من بعض المخاطر. ولن تتحمل شركة كفالات أي التزامات مالية من أموالها في حالة تكبدها خسائر. ستتعرض شروط مسؤوليات كفالات التي تؤدي دور المدير وإدارة الضمانات في اتفاقية فريعية بموجب شروط مرضية للبنك الدولي وتفاصيل أخرى منصوص عليها في الدليل التشغيلي للمشروع. وستتحمل الحكومة اللبنانية والمستفيدون المخاطر، ولا يوجد ضمان لاسترداد هذه الأموال كلياً أو جزئياً. ومع ذلك، تهدف التدابير التخفيفية المدرجة في تصميم المشروع إلى الحد من المخاطر.

128. **القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة (ملحوظة):** تبرز مخاطر ملحوظة مرتبطة بضعف الحكم بشكل عام في لبنان ونقص القدرة التشغيلية داخل الوزارات المعنية في السياق الحالي. وتشمل التدابير التخفيفية تنظيم أنشطة بناء القدرات وأنشطة فنية من خلال المكون الثالث (3) والتمويل المؤقت لتكاليف التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى الدعم الفني من خلال المشروع لإدارة الانتقال المطلوب على مستوى السياسة. ونظراً إلى شيوع الفساد وضعف الرقابة والمساءلة في الدولة، يشمل المشروع تدابير مختلفة للتحقق ومكافحة الفساد. وتشمل ما يلي: (أ) العمل مع وكالات ذات خبرة سابقة في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي وعلى دراية بسياسات وإجراءات البنك الدولي، بما في ذلك قوانين وأنظمة المشتريات والمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد؛ (ب) والتعاقد مع وكيل مراقبة من طرف ثالث لإجراء تحقق مستقل بشأن تنفيذ المشروع بما في ذلك التحقق والتأكد من الامتثال التام لمعايير وعمليات الاختبار واستخدام الأموال للدليل التشغيلي للمشروع؛ (ج) وتعيين مدقق مالي خارجي مستقل لتدقيق البيانات المالية الموحدة؛ (د) والتأكد من أن الدليل التشغيلي للمشروع يتضمن معايير واضحة للأهلية والاختيار وعمليات تقييم للاستثمارات في المكون (2) والقروض في إطار المكون 1.2؛ (هـ) وتوفير دعم قوي لإجراءات التنفيذ وقيام فريق البنك الدولي بالإشراف الدقيق على المشروع، بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية منتظمة. وسيوصل البنك أيضاً تنفيذ إجراءات فحص ومراقبة صارمة طوال فترة تنفيذ المشروع. ويجب إرساء هيكليّة قوية للعمليات والصيانة لضمان الاستدامة بعد تاريخ انتهاء المشروع، الأمر الذي يتطلب ملكية والتزام الحكومة والوكالات المنفذة المعنية. وسيتم العمل على ضمان الاستدامة من خلال بناء القدرات المخصصة خلال مرحلة التنفيذ.

129. **المخاطر الائتمانية (مرتفعة):** إن مخاطر الإدارة المالية ملحوظة ومخاطر الشراء مرتفعة. تم إجراء تقييم للإدارة المالية والمشتريات أثناء إعداد المشروع يغطي مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات والمشروع الأخضر. وتم تضمين إدارة مالية ملائمة وترتيبات مناسبة للمشتريات إلى جانب التدابير التخفيفية (المتفق عليها مع مجلس الإنماء والإعمار والوكالات المنفذة



الأخرى) وضوابط مناسبة لضمان استخدام أموال المشروع بكفاءة وفعالية للأغراض المقصودة.

130. **المخاطر البيئية والاجتماعية (ملحوظة).** يرتبط المشروع بمخاطر بيئية واجتماعية ملحوظة. وللتخفيف من هذه المخاطر، تم إعداد الأدوات التالية والتصديق عليها والإفصاح عنها من قبل مجلس الإنماء والإعمار من خلال الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية: خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وإطار إعادة التوطين، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإجراءات إدارة العمالة. قامت شركة كفالات بتحديث نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي لضبط وتحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمشاريعها الفرعية الشاملة بشكل مستمر طوال فترة تنفيذ المشروع. تمت الموافقة على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية والإعلان عنه على الموقع الإلكتروني لكل من شركة كفالات والبنك الدولي. تمت الموافقة على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار إعادة التوطين وإجراءات إدارة العمالة وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي والإعلان عنها على الموقع الإلكتروني لكل من المقترض والبنك الدولي.⁴⁷

47 المواقع الإلكترونية للمقترضين: <https://esfd.cdr.gov.lb/publications> و <https://kafalat.com.lb>

المواقع الشبكية للبنك الدولي: خطة الالتزام البيئي والاجتماعي: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052923200536959/p18033408330220c0b6a70baad037e8185>; خطة إشراك أصحاب المصلحة: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099050223181534770/p1803340fb3dee02097150d4c2af5a3bc8>; إجراءات إدارة العمالة: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923122534959/p1803340648dd70409c93045e6db060321>; إطار الإدارة البيئية والاجتماعية: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923122521609/p180334052604e0b0a498046f36f8ba196>; إطار إعادة التوطين: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923130018476/p180334015f050af0504025a13fe2b1>; نظام الإدارة البيئية والاجتماعية: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052323172527928/p1803340542efb0008cc004b1978e83455>



إطار النتائج
الدولة: لبنان

مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الإقتصادي في لبنان

الأهداف الإنمائية للمشروع

يكمّن الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين مرونة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
تحسين قدرة التصدي لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في قطاع صناعة الأغذية الزراعية في لبنان							
12,000.00	9,000.00	7,000.00	3,000.00	0.00	0.00		عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية مناخياً (عدد)
3,000.00	2,500.00	1,500.00	500.00	0.00	0.00		عدد المزارعات اللواتي يستخدمن تقنيات زراعية ذكية مناخياً (عدد)
8,000.00	4,267.00	2,133.00	1,067.00	533.00	0.00		منطقة مزودة بخدمات ري أو صرف جديدة/محسنة (هكتار)



المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
110.00	90.00	60.00	20.00	0.00	0.00		عدد البلديات التي تستفيد من خدمات محسنة (مثل النفايات الصلبة، ومياه الصرف الصحي، والطرق الريفية) (عدد)
20.00	15.00	10.00	5.00	0.00	0.00		زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المستفيدين المشاركين في البرنامج (نسبة مئوية %)
20.00	15.00	10.00	5.00	0.00	0.00		زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء أو التي تقودها نساء والتعاونيات في البرنامج (نسبة مئوية %)

مؤشرات النتائج المتوسطة حسب المكونات

المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
المكون 1							



450.00	450.00	400.00	250.00	50.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تتلقى منحا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ (عدد)
80.00	75.00	60.00	35.00	10.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تتلقى منحا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ (عدد)
150.00	150.00	100.00	50.00	0.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بمشتريين أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد (عدد)
40.00	30.00	20.00	0.00	0.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تم ربطها بنجاح بمشتريين أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد (عدد)
390.00	390.00	360.00	525.00	25.00	0.00	عدد قروض التي تم الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة (عدد)
59.00	59.00	54.00	49.00	4.00	0.00	عدد القروض التي تمت الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء (عدد)
52,300,000.00				3,250,000.00	0.00	إجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (المبلغ بالدولار)



							الأمركيي))
7,912,051.00				487,500.00	0.00		إجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء (المبلغ بالدولار الأمركيي))
7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.00		نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتشرة (نسبة مئوية %)
المكون 2							
400,000.00	300,000.00	200,000.00	100,000.00	0.00	0.00		عدد أيام العمل المولدة في ظل ظروف عمل لائقة. (أيام)
200,000.00	180,000.00	150,000.00	100,000.00	20,000.00	0.00		عدد أيام العمل التي ولدتها العاملات في ظروف عمل لائقة. (أيام)
200,000.00	180,000.00	150,000.00	100,000.00	20,000.00	0.00		عدد أيام العمل التي ولدها العمال الذكور في ظروف عمل لائقة. (أيام)
40.00	40.00	35.00	30.00	10.00	0.00		طول الطرق الريفية المعاد تأهيلها (كيلومترات)
25.00	25.00	20.00	10.00	3.00	0.00		عدد الخزانات / البحيرات الاصطناعية التي تم إنشاؤها/إعادة تأهيلها (عدد)
35,000.00	30,000.00	20,000.00	10,000.00	5,000.00	0.00		زيادة القدرة اليومية لمعالجة مياه الصرف الصحي (طن متري)
المكون 3							
5.00	4.00	3.00	2.00	1.00	0.00		عدد المسوح المواضيعية للتعداد الزراعي التي أجريت ونشرت (عدد)



9,000.00	8,500.00	6,500.00	4,000.00	1,000.00	0.00	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين يتلقون تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
9,000.00	8,500.00	6,500.00	4,000.00	1,000.00	0.00	عدد المزارعات و عاملات المزارع اللبنانيات اللواتي تلقين تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
6,000.00	5,500.00	4,000.00	2,000.00	300.00	0.00	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
100.00	100.00	100.00	100.00	50.00	0.00	عدد المرشدين الزراعيين الذين تم تدريبهم (عدد)
50.00	50.00	50.00	50.00	25.00	0.00	عدد المرشدات الزراعيات اللواتي تم تدريبهن (عدد)
80,000.00	70,000.00	50,000.00	30,000.00	0.00	0.00	عدد المزارعين الذين يتلقون بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني (عدد)
20,000.00	15,000.00	10,000.00	5,000.00	0.00	0.00	عدد المزارعات اللواتي يتلقين بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني (عدد)
80.00	80.00	80.00	70.00	60.00	0.00	النسبة المئوية للمزارعين الراضين عن الخدمات الإرشادية التي تلقوها (نسبة مئوية)
80.00	80.00	80.00	70.00	60.00	0.00	النسبة المئوية للمزارعات الراضيات عن الخدمات الإرشادية التي تلقوها (نسبة مئوية)
100.00	90.00	70.00	30.00	10.00	0.00	الزيادة في الإصدار السني لشهادات



						المنشأ/التصدير، وشهادات الصحة البيطرية، وشهادات الصحة والصحة النباتية (النسبة المئوية)
نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	عرض مشروع تعديل المادة السابعة من قانون العمل لتوسيع نطاقها لتشمل العمال الزراعيين على مجلس النواب للمصادقة عليه. (نعم/لا)
3.00	3.00	3.00	2.00	1.00	0.00	وضع برامج لرصد المخلفات والملوثات وتنفيذها. (عدد)
4.00	4.00	3.00	2.00	1.00	0.00	عدد حملات التطعيم (عدد)
المكون 4						
90.00	90.00	90.00	90.00	90.00	0.00	النسبة المئوية للتعليقات والملاحظات التي تمت معالجتها والرد عليها في غضون 30 يوماً (نسبة مئوية)

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية مناخياً	يقيس هذا المؤشر عدد المزارعين الذين تبنيوا التقنيات الزراعية المحسنة والذكية مناخياً التي يروج لها المشروع الاعتماد: يشير إلى تغيير في الممارسة أو تغيير في استخدام التكنولوجيا التي قدمها المشروع أو روج لها.	منتصف المدة ونهاية المشروع	نتائج الاستطلاع	<ul style="list-style-type: none"> أخذ عينة تمثيلية بناءً على قائمة المستفيدين الذين يتلقون خدمات الإرشاد. إجراء مسح على عينة من المزارعين استخلاص أرقام 	وحدة تنسيق المشروع



	الاعتماد بناءً على نتائج العينة التمثيلية			<p>التكنولوجيا: تتضمن تغييراً في الممارسات مقارنة بالممارسات أو التقنيات المستخدمة حالياً (إعداد البذور، ووقت الزراعة، وجدول التغذية، ومكونات التغذية، والتخزين/المعالجة بعد الحصاد، إلخ.). إذا كان المشروع يقدم أو يروج حزمة كم أدوات التكنولوجيا تقوم فاندتها على تطبيق الحزمة بأكملها (على سبيل المثال، مجموعة من المدخلات مثل أنواع جديدة من البذور وتقديم المشورة بشأن الممارسات الزراعية مثل إعداد التربة والتغييرات في أوقات زرع البذور، وجدول الأسمدة، وحماية النبات، إلخ.)، يعتبر هذا بمثابة تكنولوجيا واحدة.</p> <p>المزارعون: هم الأشخاص الذين يعملون في زراعة المنتجات الزراعية أو أعضاء في مؤسسات تجارية ذات صلة بالزراعة (مصنفة حسب الرجال والنساء) الذين يستهدفهم المشروع.</p>	
				عدد المزارعات اللواتي يستخدمن تقنيات زراعية ذكية مناخياً	
وحدة تنسيق المشروع	يعتمد احتساب المساحة الإجمالية على مراجعة (1) تقارير المقاول؛ (2) تقارير مشغل شبكة الري، (3) الزيارات الميدانية.	تقارير إنهاء أعمال إعادة تأهيل الصادرة عن المقاول، تقارير مشغل شبكة الري	سنوياً	يقيس هذا المؤشر المساحة الإجمالية للأراضي المزودة بخدمات الري والصرف في إطار المشروع، بما في ذلك (1) المنطقة المزودة بخدمات الري والصرف الجديدة، (2) المنطقة المزودة بخدمات الري والصرف المحسنة، ويعبر عنها بالهكتار.	منطقة مزودة بخدمات الري أو الصرف الجديدة/المحسنة
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة (أ) تقارير إتمام الاستثمار البلدي (المكون 2)؛ (ب) التقارير التشغيلية لدعم	تقارير إتمام الاستثمار البلدي؛ مجموعة من الصور الجغرافية المرجعية للطرق الريفية	منتصف المدة ونهاية المشروع	يقيس العدد الإجمالي للبلديات التي يدعمها المشروع (المكون 2)، حيث تبلغ الإنجازات الإجمالية في مجال	عدد البلديات التي تقدم خدمات محسنة (مثل النفائات الصلبة، ومياه الصرف الصحي، والطرق الريفية)



	مرافق الصرف الصحي والنفايات الصلبة في إطار المكون 2؛ (3) الزيارات الميدانية.			تحسين تقديم الخدمات 75٪ على الأقل من الأهداف المحددة. الأهداف التي سيتم استخدامها كمعيار لاحتساب الإنجازات الفعلية هي تلك المحددة في اتفاقية تمويل خطط الاستثمار البلدية المتفق عليها من حيث (1) طول الطرق الريفية التي سيتم إعادة تأهيلها، (2) الزيادة المرجوة في إدارة مياه الصرف الصحي (بالمتر المكعب م ³) و(3) النسبة المئوية للتخفيض المرجو على مستوى مكبات النفايات الصلبة المفتوحة (راجع أيضاً المؤشرات الوسيطة).	
وحدة تنسيق المشروع	تعتمد عملية الاحتساب على (1) مسح لجميع المستفيدين من المنح والقروض المماثلة.	مسح المستفيدين	سنوياً	يقيس القيمة الإجمالية السنوية لجميع مبيعات المنتجات الغذائية الزراعية من قبل جميع التعاونيات المدعومة من المشروع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلقت الدعم من خلال منح أو قروض مماثلة. يشير مصطلح "المستفيدين" إلى التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المستفيدين المشاركين في البرنامج
		مسح المستفيدين	سنوياً	تعني عبارة "تقودها النساء" أن يكون الرئيس التنفيذي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس امرأة.	زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في البرنامج المملوكة من النساء أو التي تقودها النساء

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد مجموعات المزارعين التي تتلقى منحاً مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مرعية للمناخ	يقيس العدد الإجمالي لمجموعات/جمعيات/تعاونيات المزارعين التي أكملت بنجاح عملية تقديم الطلب، والفرز والاختيار لمنحة	نصف سنوي	نسخة من خطاب الموافقة على المنحة المرسل إلى منظمة/تعاونية المزارعين	جمع جميع خطابات الموافقة على المنح	وحدة تنسيق المشروع



				مماثلة (من خلال المشروع) لتمويل خطة أعمالهم.	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تتلقى منحًا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ
وحدة تنسيق المشروع	تجميع (1) نسخ الاتفاقات التي تم تيسيرها من خلال المشروع والموقعة من كلا الطرفين (2) إيصالات تسليم المنتجات لكل عقد شراء.	الاتفاقيات بين المنتجين والمشتريين وإيصالات تسليم المنتجات من قبل المزارعين	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي للاتفاقيات الجديدة الموقعة بين المنتجين (أي مجموعات المزارعين) والمشتريين (أي شركات الأغذية الزراعية) الميسرة من قبل المشروع والتي لا تزال قائمة بين الطرفين بعد عام واحد من عملية الشراء الأولى للمنتج	عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بمشتريين أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد
				في الاتفاق المبرم بين المزارعين (المنتجين) والمشتريين يتفقون مقدمًا على شروط وأحكام إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية. وتحدد هذه الشروط عادة السعر الذي يجب دفعه للمزارع، وكمية ونوعية المنتج الذي يطلبه المشتري، وتاريخ التسليم للمشتريين. في بعض الحالات، قد يتضمن العقد أيضًا معلومات أكثر تفصيلاً حول كيفية تنفيذ الإنتاج أو إذا كان المشتري سيقدم مدخلات مثل البذور والأسمدة والمشورة الفنية.	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تم ربطها بنجاح بمشتريين أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد
كفالات	توفر شركة كفالات نسخة من اتفاقية القرض الموقعة حديثًا مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	وثيقة اتفاقية القرض الموقعة	نصف سنوي	يقيس عدد اتفاقيات القروض بين شركة كفالات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تلي معايير الاختيار للمشاركة في البرنامج).	عدد قروض التي تم الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة
كفالات	توفر شركة كفالات نسخة من اتفاقية القرض الموقعة حديثًا	وثيقة اتفاقية القرض الموقعة	نصف سنوي	يقيس المؤشر عدد القروض التي تمنحها كفالات للمؤسسات التي تملكها أو تقودها نساء.	عدد القروض التي تمت الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء



	مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.		تشير عبارة "تملكها نساء" إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة مملوكة قانونًا من نساء؛ تشير عبارة "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء" إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة تترأسها رئيسة تنفيذية أو مديرة عامة.	
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في أرقام مدفوعاتها المصنفة حسب إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء.	سجلات الدفع من شركة كفالات لبرنامج خطابات الاعتماد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعوم من المشروع؛ البيانات المالية السنوية المدققة لشركة كفالات.	نصف سنوي	إجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في أرقام مدفوعاتها المصنفة حسب إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء.	سجلات الدفع من شركة كفالات لبرنامج خطابات الاعتماد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعوم من المشروع.	نصف سنوي	إجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في أرقام مدفوعاتها المصنفة حسب إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء.	سجلات السداد من شركة كفالات	نصف سنوي	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة الأدلة الداعمة المدرجة تحت عمود مصادر البيانات	(أ) إطار السلامة والصحة المهنيين لدى أرباب العمل في القطاع العام؛ (ب) فحص سجلات معايير السلامة والصحة المهنيين في مواقع عمل أرباب العمل؛ (ج) عينة من الأدلة بين الموظفين لـ (1) العقود المكتوبة (2) الدفع الفعلي للحد الأدنى للأجور البالغ 10 دولارات أمريكية في اليوم.	سنويًا	عدد أيام العمل المولدة في ظل ظروف عمل لائقة



					عدد أيام العمل التي ولدتها العائلات في ظروف عمل لائقة
					عدد أيام العمل التي ولدها العمال في ظروف عمل لائقة.
المشروع الأخضر	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	سجلات المشتريات البلدية والصور الجغرافية المرجعية	سنوياً	يقيس المؤشر عدد كيلومترات الطرق الريفية التي أعيد تأهيلها أو تحسينها من خلال العمليات المدعومة من البنك الدولي.	طول الطرق الريفية المعاد تأهيلها
المشروع الأخضر	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	سجلات المشتريات البلدية والصور الجغرافية المرجعية	سنوياً	يقيس العدد الإجمالي للبحيرات الاصطناعية أو هياكل تخزين المياه المكافئة التي تم إنشاؤها بدعم من المشروع لتحسين توافر مياه الري في الوقت المناسب في المجتمعات المحيطة.	عدد الخزانات / البحيرات الاصطناعية التي تم إنشاؤها/إعادة تأهيلها
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	السجلات التشغيلية لمنشآت معالجة مياه الصرف الصحي	سنوياً	يقيس السعة الإضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي (بالمتر المكعب/في اليوم) في محطة معالجة مياه الصرف الصحي التي أعاد المشروع تأهيلها أو تحديثها مقارنة بخطط الأساس.	زيادة القدرة اليومية لمعالجة مياه الصرف الصحي
وحدة تنسيق المشروع	تنزيل المنشورات وبيانات الأسر	بيانات الأسر المزارعة، إطار العينة؛ ومنشورات وزارة الزراعة الالكترونية	سنوياً	يقيم إذا تم إجراء ونشر إحصاء زراعي تمثيلي جديد على مستوى الدولة، وأربعة مسوح مواضيعية. وأنتجت التحليلات والنتائج من خلال منشور (عبر الإنترنت) بما في ذلك البيانات الأساسية للأسر.	عدد الإحصاءات الزراعية والمسوح المواضيعية التي أجريت ونشرت
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة تقارير إتمام التدريب وقائمة المشاركين.	قائمة المزارعين وعمال المزارع الذين أكملوا التدريب مع معلومات الاتصال.	سنوياً	يقيس العدد الإجمالي للمزارعين وعمال المزارع الذين أكملوا برنامج تدريب على الممارسات والتقنيات الزراعية الذكية مناخياً	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً
					عدد المزارعات وعائلات المزارع اللواتي تلقين تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً
					عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة الأدلة الداعمة الواردة من خدمات الإرشاد	جدول أعمال البرنامج التدريبي والمواد التعليمية للبرنامج وقائمة	سنوياً	يقيس العدد الإجمالي للعاملين في مجال الإرشاد الذين تخرجوا من برنامج	عدد المرشدين الزراعيين الذين تم تدريبهم



		بالمشاركين مع الأسماء ومعلومات الاتصال (بما في ذلك أوراق تسجيل الحضور).		تدريبي مدته 3-5 أيام حول (1) استخدام التقنيات المناخية الذكية، (2) أنظمة ومعايير السلامة والصحة المهنية، (3) الامتثال لمعايير الصحة العامة والصحة النباتية	
					عدد المرشدات الزراعيات اللواتي تم تدريبهن
تقوم وحدة تنسيق المشروع بتكليف مسح خارجي	مسح عينة تمثيلية للمزارعين في لبنان (صغار المزارعين).	نسخ من الرسائل المرسله وبيانات تسجيل المزارعين.	سنوياً	يقيس عدد المزارعين المسجلين في منصة الإلكترونية للإرشاد والذين يتلقون ما لا يقل عن 5 رسائل نصية/تنبيهات سنوياً مع نصائح حول الممارسات الزراعية والأفات والأمراض والأسمدة والمدخلات الأخرى وتنبيهات حول الطقس ومعلومات عن السوق.	عدد المزارعين الذين يتلقون بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني
					عدد المزارعات اللواتي يتلقين بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني
تقوم وحدة تنسيق المشروع بتكليف مسح خارجي	مسح عينة تمثيلية للمزارعين في لبنان (صغار المزارعين).	نتائج الاستطلاع	الأساس والعام الخامس	يقيس نسبة المزارعين الراضين بشكل عام عن أهمية وجودة وتوقيت خدمات الإرشاد العامة التي يتلقونها سيتم استخدام نتائج الدراسات الاستقصائية ذات الصلة، لا سيما تلك الخاصة بالمسوح الأساسية ومسوح منتصف المدة، لتصميم خطط عمل لمعالجة الملاحظات التي تم جمعها بشأن تقديم خدمات الإرشاد. سيقوم فريق المشروع بإبلاغ المستفيدين بكيفية أخذ تعليقاتهم في الاعتبار.	النسبة المئوية للمزارعين الراضين عن الخدمات الإرشادية التي تلقوها
					النسبة المئوية للمزارعات الراضيات عن الخدمات الإرشادية التي تلقوها
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية للتحقق	سجلات شهادة الصحة والصحة النباتية والقائمة السنوية لـ (1) شهادة المنشأ و(2) شهادة الفواتير المتعلقة بالسلع المصدرة الصادرة للمنتجات الغذائية الزراعية.	سنوياً	يقيس النسبة المئوية للزيادة في العدد الإجمالي السنوي لشهادات المنشأ/التصدير، وشهادات الصحة البيطرية وشهادات الصحة والصحة النباتية الصادرة من السلطات المختصة	الزيادة في الإصدار السنوي لشهادات المنشأ/التصدير وشهادات الصحة البيطرية وشهادات الصحة والصحة النباتية



وحدة تنسيق المشروع	مراجعة مسودة التعديل وسجل الوثيقة	- مشروع تعديل قانون العمل وإثبات ذلك التعديل كما طرحه مجلس النواب	سنويًا	يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الجهود التنظيمية التي تبذلها وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة لإلغاء استثناء عمال الزراعة من الاستفادة من أحكام قانون العمل.	عرض مشروع تعديل المادة السابعة من قانون العمل لتوسيع نطاقها لتشمل العمال الزراعيين على مجلس النواب للمصادقة عليه.
وحدة تنسيق المشروع	التقارير المسح السنوي	وزارة الزراعة	سنويًا	يقيس المؤشر عدد برامج رصد المخلفات والملوثات التي تم وضعها وتنفيذها.	وضع برامج لرصد المخلفات والملوثات وتنفيذها.
مجلس الإنماء والإعمار	السجلات الميدانية	وزارة الزراعة	سنويًا	يجب أن تدعم حملة التطعيم السنوية ما لا يقل عن 9900 من مزارعي الماشية الصغار والمتوسطين.	عدد حملات التطعيم
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات الموثقة في آلية معالجة المظالم	آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع	نصف سنوي	يقيس الاستجابة المناسبة وفي الوقت المناسب للتظلمات التي يتلقاها أصحاب المصلحة في المشروع.	النسبة المئوية للتعليقات والملاحظات التي تمت معالجتها والرد عليها في غضون 30 يومًا



المرفق 1: ترتيبات التنفيذ

1. **سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع.** تأسس مجلس الإنماء والإعمار منظمة حكومية في العام 1977 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وقد اضطلع بدور كبير في إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد. وخلال سنوات عدة، نفذ المجلس نيابة عن الحكومة اللبنانية عددًا كبيرًا من المشاريع بتمويل من البنك الدولي وجهات مانحة دولية أخرى وأظهر أداءً مرضيًا. لكن، تدهور الأداء لاحقًا إلى مستوى المرضي على نحو معتدل بسبب الأزمة الاقتصادية. وسيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً عن تنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع وفقاً لقوانين ولوائح المقترض، بما ذلك التوريدات، والإدارة المالية، والضمانات، والرصد والتقييم بالنسبة إلى جميع المكونات باستثناء المكوّن الفرعي 1.2، الذي سينفذ من خلال اتفاق فرعي سيجري توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار ومشروع كفالات، والمكون الفرعي 2.1، الذي سينفذ من خلال اتفاق فرعي سيجري توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر.
2. **ستنشأ لجنة توجيهية للمشروع للإشراف على تنفيذ الأنشطة وحل أي إشكالات على مستوى السياسات والتي قد تبرز خلال فترة تنفيذ المشروع.** كما ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتنفيذ المشروع تحت الإدارة الفنية للوزارات والمنظمات المتخصصة. وسيوقع المجلس على مذكرة تفاهم مع الوزارات المختصة لتوفير المشورة الفنية بشأن الأدوار والمسؤوليات المقترنة بأنشطة محددة والتي ستفصل أيضاً في الدليل التشغيلي للمشروع. وستكون اللجنة التوجيهية للمشروع مسؤولة عن الموافقة على مشروع خطة العمل السنوي للمشروع وميزانيته، ويتوجب عليها استشارة أعضائها والتنسيق معهم من أجل تخطي أي حواجز تعوق تنفيذ المشروع. وسيرأس الوحدة وزير الزراعة ووزير الاقتصاد والتجارة ووزير الطاقة والمياه على أن يشمل أعضاؤها كلاً من وزير المال، ووزير الصناعة، ووزير البيئة، ووزير السياحة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار.
3. **ترتبط وحدة تنسيق المشروع مباشرة برئيس مجلس الإنماء والإعمار.** سيرأس منسق المشروع وحدة تنسيق المروع التي ستضم الموظفين التالي كحد أدنى: مدير مالي وإداري، ومحاسب أول، ومسؤول مالي، ومسؤول التوريدات، ومختص زراعي أول، ومختص أول في مجال الري وإدارة المياه، ومختص في البيئة والمعايير الاجتماعية، ومختص في النوع الاجتماعي، ومختص في الرصد والتقييم، ومختص في التواصل.
4. **سيؤدي المشروع أيضاً إلى إنشاء منصة للتنسيق، وهي لجنة توجيهية، ترأسها وزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الاقتصاد والتجارة وستكون مفتوحة على مشاركة شركاء آخرين والمجتمع الدولي بهدف دعم العمليات التشاورية الدورية والجاهزية مع أصحاب المصلحة بشأن جوانب عدة لقطاع زراعة الأغذية وكيفية ارتباطه بالقطاعات الأخرى.**

المكوّن 1: الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية

5. **المكوّن الفرعي 1.1: تطوير سلاسل قيمة ذكية مناخياً:** سيخضع المكون على المستوى الفني لإدارة المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة وستهتم وحدة تنسيق المشروع بتنفيذه. كما أنها ستكون مسؤولة عن إدارته المالية، والتوريدات، والرصد والتقييم، والتواصل، والأنشطة المرتبطة بالبيئة والمعايير الاجتماعية. وستشكل لجنة اختيار تضم ممثلين عن مديريات وزارة الزراعة المختصة، فضلاً عن وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمياه. ويعيّن مجلس الإنماء والإعمار الخبراء الاستشاريين لدعم تنفيذ المكوّن الفرعي وإدارته.



6. **المكوّن الفرعية 1.2:** دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية. ستوكل حكومة لبنان شركة كفالات بإدارة هذا المكوّن الفرعي من خلال اتفاق فرعي من المقرر إبرامه بين مجلس الإنماء والإعمار ومشروع كفالات. ويشكل ترتيب التنفيذ المقترح بموجب هذا المكون الفرعي تدبيرًا طارئًا في ظل غياب قطاع مصرفي يعمل على نحو طبيعي.
7. **لجنة الائتمان:** من المقرر تشكيل لجنة ائتمان لإدارة القروض المتاحة بموجب هذا المكوّن الفرعي، وذلك من خلال الاعتماد على لجنة الائتمان الموجودة أساسًا في مشروع كفالات، مع اعتماد وثائق اختصاص وهيكلية عضوية مقبولة من البنك الدولي. وستقوم هذه اللجنة بتقييم الطلبات المقدمة على نحو شفاف، بناءً على المبادئ التجارية، وعلى مبدأ "المستفيد هو أول الواصلين" مع مراعاة الأهلية، والسجل الائتماني/الجدارة الائتمانية، والجدوى المالية للمشروع، وتحليل التدفقات النقدية، والقدرة على السداد، وتقييم الضمانات. ثم، تقوم لجنة الائتمان بالموافقة على طلبات القروض والمبالغ المقترحة لها، وتحدد الشروط، وفقًا للدليل التشغيلي للمشروع. ومن المتوقع أن يستفيد 390 مشروعًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه القروض. وسيبدأ صرف القروض حصرًا عن التفعيل الكامل لوظيفة الإقراض المناطق بكفالات.

المربع 1: كفالات ش.م.ل.

تأسست شركة كفالات ش.م.ل. في عام 1999، وهي مؤسسة مالية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تزويدها بالكفالة المطلوبة للاقتراض، لتقوم بذلك بخدمة المصلحة العامة من خلال نهج منشأة بإدارة خاصة. كما أن شركة كفالات ش.م.ل. هي شركة مساهمة تأسست تحت رقم التسجيل 75000 عقب إصدار القانون رقم 24 الذي أتاح للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع بالمشاركة في إنشاء شركة مساهمة لبنانية وتعمل كمؤسسة مالية بموجب القانون اللبناني، المسجلة تحت رقم 27 على لائحة مصرف لبنان للمؤسسات المالية. كما أنها تخضع للوائح مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وتتشكل هيكلية ملكية كفالات وهيكلية إدارية على النحو التالي: 75.1% في المئة من الأسهم تعود للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع والأسهم المتبقية (24.9%) تعود ملكيتها إلى 39 مصرفًا خاصًا تشكل أكثر من 90% من هذا القطاع.

ومنذ إنشاء كفالات لقد تمكنت من التعاون مع أكثر من 14,000 مشروع صغير ومتوسط ومشروع ناشئ لما كانت لتحظى بفرصة التمويل المصرفي لتمول أنشطتها لولا كفالات التي وفرت قروضًا إجماليه بقيمة تفوق 1.6 مليار دولار أميركي.

كما تتبع كفالات مبادئ الحوكمة الرشيدة وتتمتع بموظفين وإدارة يتمتعون بالقدرات التقنية المطلوبة. كما أنها مستقلة من الحكومة على مستوى العمليات والوضع المالي.

تعاون كفالات كوكالة لتنفيذ المشاريع مع البنك الدولي في تنفيذ مشروعات من تمويله وأثبتت سجل أداء مرض في إدارة المشاريع: (أ) مشروع دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (P127306) والهادف إلى مستوى إمداد الشركات الابتكارية بالتمويل المبكر من خلال منح تطوير المفاهيم والاستثمارات المشتركة في الأسهم، (ب) صندوق إعادة إعمار مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (P176013) والهادف إلى دعم تعافي بعض المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستهدفة بعد أن تضررت نتيجة الانفجار وضمان استمرار عمليات مؤسسات التمويل المصغر المؤهلة من خلال المنح.

8. **ستقوم كفالات بإنشاء وحدة لإدارة المشروع وتضمن استمرار عملها طوال فترة تنفيذه.** سيكون تمويل هذه الوحدة واختيار الموظفين فيها متوافقين على نحو كامل مع الاختصاص الذي يرضي البنك الدولي. وستشمل كحد أدنى الموظفين التاليين: مدير المشروع أو مدير الائتمان، ومسؤول ائتمان مخضرم، ومسؤول المخاطر، ومسؤول عن البيئة والإدارة الاجتماعية، ومسؤول عن الإدارة المالية، ومحاسب، ومسؤول التوريدات، ومسؤول ميداني. وعند الإمكان، ستعتمد وحدة إدارة المشروع على الطاقات الموجودة في كفالات.



المكوّن 2. البنى التحتية والخدمات الذكية مناخياً من أجل تطوير قطاع الأغذية الزراعية.

9. سيكون المشروع الأخضر مسؤولاً عن تنفيذ المكوّن الفرعي 2.1 بتنسيق وثيق مع اتحادات البلديات/البلديات المعنية ووزارة الزراعة. وستقع مسؤولية التشغيل والصيانة على عاتق اتحادات البلديات/البلديات، التي ستعمل أيضاً إلى جانب بعض أصحاب المصلحة المعنيين على إعداد مقترحات الاستثمار والترويج لها (مشاريع فرعية على مستوى البنى التحتية المجتمعية) للحصول على الدعم والتمويل من المشروع. وسيراعي تخصيص الأموال التوازن بين المناطق وسيحسم أولوياته ويحددها من خلال عملية تنافسية وتشاركية شاملة، إلى جانب وجود مشاريع فرعية مقيمة انطلاقاً من مجموعة من معايير الأهلية والاختيار، ستكون محددة أيضاً في الدليل التشغيلي للمشروع.
10. ستصدر دعوات تقديم المقترحات الموجهة إلى اتحادات البلديات على مستوى المحافظات، بدعم من حملة تواصل مكثفة خلال السنوات الثلاثة الأولى. وسيقوم المشروع الأخضر بفحص مسبق للمقترحات المقدمة ويختار المناسب منها بالتعاون مع المجتمعات المحلية. كما ستقوم لجنة تقييم فنية، مؤلفة من ممثلين من وزارة الزراعة، والمحافظات، والمزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، باستعراض قائمة المشاريع النهائية واعتمادها.
11. سينشئ المشروع الأخضر وحدة لإدارة المشروع وسيحرص على استمرار عملها طوال فترة تنفيذه. سيكون تمويل هذه الوحدة واختيار الموظفين فيها متوافقين على نحو كامل مع الاختصاصات المقبولة من البنك الدولي. وقد تشمل الوحدة الموظفين التاليين: مدير المشروع، ومهندس مخضرم في مجال بناء البحيرات الواقعة على التلال والهيدرولوجيا، ومهندس يتمتع بخبرة بارزة في مجال إعادة تأهيل الطرق، ومسؤول عن المعايير البيئية والاجتماعية، ومسؤول عن الإدارة المالية، ومحاسب، ومسؤول التوريدات. وعند الإمكان، ستعتمد وحدة إدارة المشروع على الطاقات الموجودة في وزارة الزراعة، والوزارات التنفيذية الأخرى.
12. المكوّن الفرعي 2.2. استعادة الوصول إلى البنى التحتية والخدمات التي يقوم عليها القطاع الزراعي وتديرها الوكالة. سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ هذا المشروع بتعاون وثيق مع البلديات المعنية واتحادات البلديات والوزارات القطاعية. تشمل هذه الوزارات وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه⁴⁸، ووزارة الزراعة، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وشركات المياه المعنية. يتضمن المرفق 2 التفاصيل الكاملة بشأن الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك التشغيل والصيانة) المناطة بالمؤسسات المتنوعة المسؤولة عن الاستثمارات العامة التي ستصرف.
13. المكوّن 3. تحسين البيئة المعينة واستعادة خدمات الدعم من أجل تطوير قطاع الأغذية الزراعية. ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن تنفيذ المكوّن 3.1: تعزيز الوصول إلى الممارسات والبيانات والمعارف الزراعية الذكية مناخياً، فضلاً عن المكوّن الفرعي 3.2: تدعيم سلامة الغذاء وقابلية التتبع، تحت الإشراف الفني لوزارة الزراعة ووزارة الصناعة⁴⁹. وستنفذ أنشطة بناء القدرات في إطار المكوّن الفرعي 3.1 عبر المراكز الإقليمية لوزارة الزراعة بدعم من مديرية الدراسات والتنسيق والمعهد اللبناني للبحوث الزراعية⁵⁰ أما بالنسبة إلى المكوّن الفرعي 3.3: تعزيز عملية الترويج لصادرات الأغذية الزراعية وأنظمة التسويق الخاصة بها، فستنفذه وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الاقتصاد والتجارة⁵¹. وتشمل مسؤولية التنفيذ المناطة بوحدة تنسيق المشروع بموجب المكوّن 3، الإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، والتواصل، وأنشطة الرصد، والتقييم.

⁴⁸ تنظيم وزارة الطاقة والمياه إدارة قطاع الطاقة والمياه في لبنان.

⁴⁹ إن وزارة الصناعة هي المسؤولة عن السياسات الصناعية في البلاد في ما ذلك تلك المتعلقة بصناعات الأغذية الزراعية.

⁵⁰ يعمل المعهد اللبناني للبحوث الزراعية على دعم البحوث الزراعية ويوفر خدمات عامة مثل التحاليل المخبرية والإنذار المبكر بتفشي الآفات، والأمراض، وبشأن الأحداث المناخية.

⁵¹ تعدّ وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولة عن الاتفاقات التجارية، والمشاركة الرائدة، وتنظيم المعارض التجارية، وضوابط أسعار التجزئة، وحماية المستهلك، وتأمين الأمن الغذائي الوطني من خلال تسهيل استيراد الحبوب وواردات السلع الاستراتيجية.



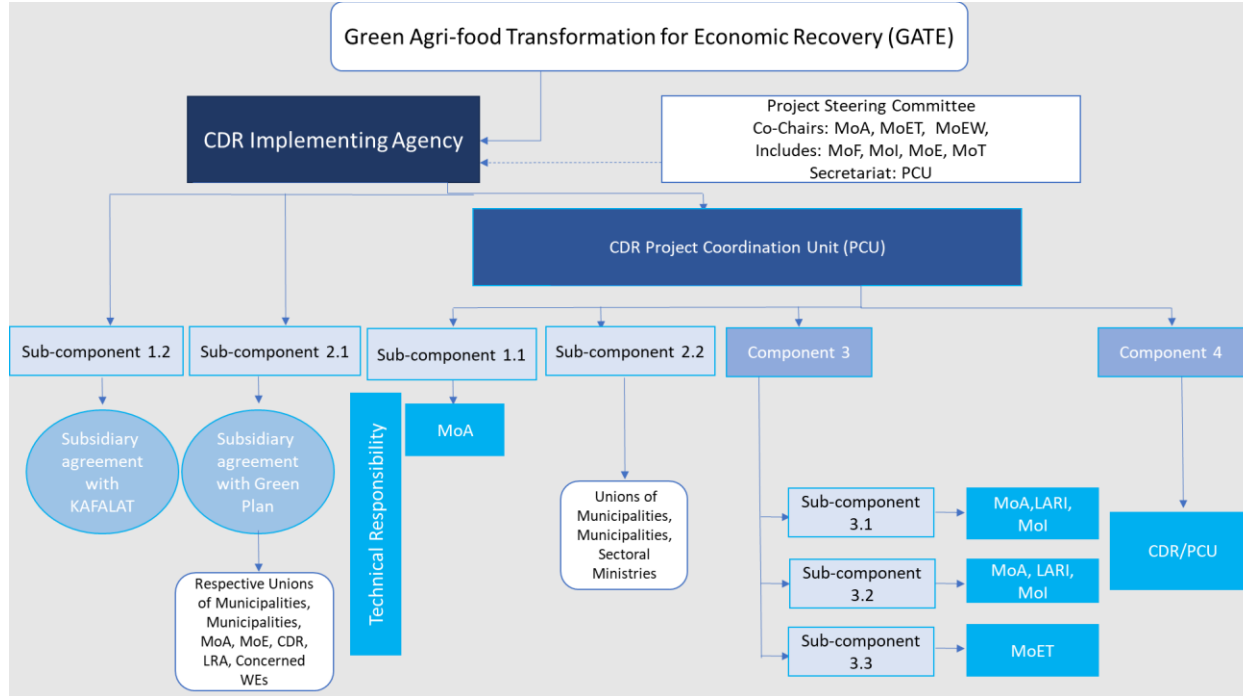
14. **المكوّن 4: إدارة المشروع والمعارف.** يشمل المكوّن 4 تكاليف الوكالات المنفذة المقترنة بإدارة المشروع، مثل الأنشطة المتعلقة بالتنسيق، والإدارة المالية، والتوريدات، ومراقبة الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم بشكل عام. ستبلغ وحدة تنسيق المشروع وزارة البيئة بشأن المنافع المشتركة للمناخ للامتثال لمتطلبات الإبلاغ في اتفاقية باريس. فضلاً عن ذلك، سيبلغ المشروع عن الكمية السنوية لجمع المياه (السعة بالمتر المكعب أو اللتر)، وعدد شبكات ضخ المياه الكهروضوئية الممولة، وما يرتبط بذلك من استخدام فعلي خلال استعراض منتصف المدة واستعراض الاستكمال. كما سيمول هذا المكون آلية للمراقبة من طرف ثالث فضلاً عن إنشاء آلية للمظالم وضمان استمراريتها. كما ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن جميع التوريدات والأنشطة المالية في جميع المكونات الفرعية للمشروع باستثناء المكون الفرعي 1.2، الذي سيفوض على نحو كامل إلى كفالات من خلال اتفاق فرعي يجري إبرامه بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات، والمكون الفرعي 2.1 الذي سيفوض على نحو كامل إلى المشروع الأخضر بموجب اتفاق فرعي بينه وبين مجلس الإنماء والإعمار.
15. **المكوّن 5: مكون الاستجابة المشروطة لحالات الطوارئ.** سيشمل المشروع أيضاً مكوّنًا غير ممول للاستجابة المشروطة لحالات الطوارئ.
16. **الدليل التشغيلي للمشروع.** يصف الدليل التشغيلي للمشروع ترتيبات تنفيذ المشروع بشكل مفصل، حيث إنه سيفصل الإجراءات التنظيمية والتقنية التي ستحكم عملية التنفيذ. وسيتضمن هذا الدليل خطة مفصلة لتنفيذ المشروع إضافة إلى الإجراءات الإدارية، والمالية، وتلك الخاصة بالتوريدات، والمحاسبة، والرصد، والتقييم. كما سيصف الدليل الأدوار، والمسؤوليات، والعلاقات على مستوى كل وحدة تنفيذية. أما مذكرات التفاهم المبرمة مع كل وزارة فتوفر الإرشاد التقني بشأن الأدوار والمسؤوليات المحددة ضمن كل نشاط وستكون مضمنة في الدليل التشغيلي للمشروع. ويوضح الدليل كذلك اختصاص كل هيكلية ستكون معنية بتنفيذ المشروع والموظفين المنخرطين في إدارته. وسيجري إنجاز الدليل على نحو فعال بهدف اعتماده من جانب البنك الدولي. كما سيشمل الدليل التشغيلي للمشروع في الوقت المناسب دليل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ستعده كفالات كشرط للإنفاق. يتضمن الجدول 1.1 والرسم 1.1 الترتيبات المقترحة لعملية التنفيذ:
17. **قبل إغلاق المدة المحددة للمشروع بستة أشهر كحد أقصى، ستصدر وحدة تنسيق المشروع تفويضاً بإنجاز تقييم نهائي له.** خلال التقييم النهائي، يهدف تقرير الإنجاز الصادر عن الجهة المقترضة، من بين جملة أمور، إلى تقييم الأداء في التنفيذ، ومستوى التحقيق مقارنة بالأهداف، والآثار غير المتوقعة، والتحديات، والدروس المتعلمة.

الجدول 1.1. ترتيبات تنفيذ المشروع

المكون/النشاط	الوكالة/الشريك (ة) المنفذة (ة)	الأنشطة الاستثمارية، والتوريدات، والمعايير البيئية والاجتماعية
المكون 1: الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية		
المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً	وحدة تنسيق المشروع بإشراف من وزارة الزراعة	وحدة تنسيق المشروع: يتوجب على المستفيدين من المنح المقابلة المقدمة من خلال المشروع إنجاز التوريدات وفقاً للممارسات التجارية الخاصة بهم.
المكون الفرعي 1.2: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية	كفالات	كفالات: من المقرر إبرام اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات. ويجب أن تبقى شركة كفالات ملتزمة بلوائح البنك الدولي بشأن التوريدات. ويجب أن تتجز



الشركات المستفيدة من المشروع التوريدات وفقاً للممارسات التجارية الخاصة بها.		
المكون 2: البنى التحتية والخدمات الذكية مناخياً من أجل تنمية قطاع الأغذية الزراعية		
المكون الفرعي 2.1 تحسين البنى التحتية الريفية المجتمعية خدمة للزراعة	المشروع الأخضر بتعاون وثيق مع: اتحاد البلديات والبلديات المعنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الطاقة، والمياه.	المشروع الأخضر من خلال اتفاق فرعي مبرم مع مجلس الإنماء والإعمار. يتوجب على المشروع الأخضر الالتزام بلوح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي.
المكون الفرعي 2.2: استعادة الوصول إلى البنى التحتية والخدمات التي يقوم عليها القطاع الزراعي وتديرها الوكالات	2.2 وحدة تنسيق المشروع بتعاون وثيق مع: وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه، واتحاد البلديات المعني، والبلديات المعنية، ومجلس الإنماء والإعمار، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومؤسسات المياه.	وحدة تنسيق المشروع
المكون 3: تحسين البيئة المعينة واستعادة خدمات الدعم من أجل تطوير الأغذية الزراعية		
المكون الفرعي 3.1: تعزيز الوصول إلى الممارسات، والبيانات، والمعارف الذكية مناخياً.	وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة	وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 3.2: تدعيم سلامة الغذاء	وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة	وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 3.3: تعزيز عملية الترويج لصادرات الأغذية	وحدة تنسيق المشروع بإشراف من وزارة الاقتصاد والتجارة	وحدة تنسيق المشروع
المكون 4: إدارة المشروع والمعارف	وحدة تنسيق المشروع	وحدة تنسيق المشروع



الرسم 1.1. الترتيبات التنفيذية

محتوى الرسم:

مشروع التحول الأخضر لقطاع الأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (مشروع غايت)

الوكالة التنفيذية لمجلس الإنماء والإعمار

اللجنة التوجيهية للمشروع: الرؤساء المشاركون: وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه

تشمل اللجنة: وزارة المال، ووزارة الداخلية، ووزارة البيئة، ووزارة النقل.

الأمانة: وحدة تنسيق المشروع

وحدة تنسيق المشروع التابعة لمجلس الإنماء والإعمار

المكون الفرعي 1.2: اتفاق فرعي مع كفالات



- المكون الفرعي 2.1: اتفاق فرعي مع المشروع الأخضر (اتحاد البلديات المعني، البلديات المعنية، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، مجلس الإنماء والإعمار، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مؤسسات المياه المعنية).
- المكون الفرعي 1.1: وزارة الزراعة
مسؤولية فنية
- المكون الفرعي 2.2: اتحادات البلديات، البلديات، الوزارات القطاعية
- المكون 3: المكون الفرعي 3.1 (وزارة الزراعة، المعهد اللبناني للبحوث الزراعية، وزارة الداخلية)، المكون الفرعي 3.2 (وزارة الزراعة، المعهد اللبناني للبحوث الزراعية، وزارة الداخلية)، المكون الفرعي 3.3 (وزارة الاقتصاد والتجارة)
- المكون 4: مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع.

الإدارة المالية

18. من المقرر تنفيذ المشروع المقترح على نحو متوافق مع سياسات البنك الدولي الموحدة على مستوى المشاريع المنفذة، بما في ذلك "إطار التوريدات" الصادر في يوليو/تموز 2016 والمحدث في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وسيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2 من المشروع، ستوكل مهمة التنفيذ إلى كفالات من خلال اتفاق فرعي مبرم مع مجلس الإنماء والإعمار. أما بالنسبة إلى المكون الفرعي 2.1، فسيوكل التنفيذ إلى المشروع الأخضر، وهو عبارة عن وكالة تتمتع بالاستقلال الذاتي وترتبط لوزارة الزراعة، وذلك من خلال اتفاق فرعي يسمح للمشروع الأخضر الحصول على تمويل من مجلس الإنماء والإعمار من أجل تمويل بعض من تكاليفه التشغيلية وخدماته الاستشارية. أما جميع الدفعات الأخرى المرتبطة تحديداً بأشغال البنى التحتية وشراء أي سلع أو خدمات أخرى، فستستفيد من دعم فني مباشر من المشروع الأخضر، إلا أن الدفعات ستوجه مباشرة إلى مجلس الإنماء والإعمار.
19. يتمتع مجلس الإنماء والإعمار بخبرة ملحوظة في مجال تنفيذ المشاريع الممولة من البنك الدولي. وستكون وحدة تنسيق المشروع التابعة لمجلس الإنماء والإعمار والمزودة بطاقم من الموظفين المتمتعين بالخبرات المطلوبة، مسؤولة عن إدارة التفاصيل اليومية لعملية التنفيذ، فضلاً عن التنسيق والمراقبة. كما تتمتع شركة كفالات بخبرة ملحوظة في تنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي. ويتمتع المشروع الأخضر بخبرة سابقة في تنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي.
20. سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً عن الترتيبات الإجمالية للإدارة المالية للمشروع. ويتضمن ذلك إنشاء وحدة مكرسة لتنسيق المشروع كشرط لنفاذه. كما سيزود البنك الدولي هذه الوحدة بالتوجيهات المطلوبة والدعم العملي من أجل تنفيذ أنشطة الإدارة المالية. وستقوم كفالات كما المشروع الأخضر بتعيين فريق (يعمل كوحدة تنسيق المشروع) من أجل الاهتمام بالجزء الذي يعنيهما من المشروع.
21. ستصرف الأموال المحددة للمشروع بالدولار الأميركي وسيُرسَلها البنك الدولي إلى حساب مخصص لغرض معين بالدولار الأميركي سيجري فتحه في المصرف المركزي تحت اسم مجلس الإنماء والإعمار. أما التمويل المخصص للمكون الفرعي 1.2، فسيصدر من الحساب المذكور إلى حساب مصرفي منفصل باسم كفالات في المصرف المركزي على أن يستخدم حصراً لتسديد الدفعات المرتبطة بالمشروع وتحديداً الجزء الذي ستنتفذه شركة كفالات. وبالنسبة إلى الأموال المخصصة للمكون الفرعي 2.1، فستصدر من الحساب المخصص إلى حساب مصرفي منفصل باسم المشروع الأخضر في المصرف المركزي، على أن تستخدم حصراً لسداد الدفعات المرتبطة بالمشروع عن الجزء الذي سينفذه المشروع الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، سيعتقد المشروع من الطرق المباشرة للدفع والتسديد من خلال عمليات السحب المسوغة بالوثائق الداعمة المطلوبة. وستتبع عمليات الدفع الإجراءات المرعية الإجراء ودليل عمليات الدفع الخاص بالبنك الدولي.

تقييم الإدارة المالية



22. يظهر تقييم الإدارة المالية الخاصة بمجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر أن خطر الإدارة المالية، كمكون من المخاطر الاستثمارية، مرتفع. لكن من خلال تدابير التخفيف المقترحة، سيتمكن مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر من تلبية شروط الإدارة المالية للبنك الدولي والتوصل إلى نظام مقبول للإدارة المالية، حيث يصنف الخطر المتبقي على مستوى الإدارة المالية على أنه جوهري.

23. في ما يلي، الأخطار المرصودة:

- مدركات الفساد الإجمالية مرتفعة في لبنان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛
- ينطوي المشروع على عدد كبير من الحوالات (الموجهة إلى أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة) فضلاً عن انخراط عدد كبير من أصحاب المصلحة لتتعدد سلسلة القيمة ما يزيد من خطر تحويل استخدام أموال المشروع وإساءة الاستخدام؛
- قد تجعل مشاركة وكالات ثلاثة في التنفيذ (مجلس الإنماء والإعمار من خلال وحدة تنسيق المشروع، وكفالات، والمشروع الأخضر) عملية التنسيق وتوحيد سجلات المشروع محفوفة بالتحديات؛
- على الرغم من أن مجلس الإنماء والإعمار يتمتع بتجربة سابقة في تنفيذ مشاريع ممولة من الصندوق، إلا أنه يتمتع بقدرة محدودة على مستوى الرصد والرقابة على هذا النوع من المشاريع التي تتضمن عدداً كبيراً من الحوالات الموجهة إلى المستفيدين، إضافة إلى تلك المخصصة لأعمال البنى التحتية؛
- قد يؤثر التراجع المستمر في قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي على قيمة التحويلات الموجهة إلى المستفيدين المحليين في حال تسديد الدفعات من الحساب المخصص لغرض معين في المصرف المركزي حصل بالليرة اللبنانية؛
- يعتمد مجلس الإنماء والإعمار برنامج محاسبة (اسمه روك وايز) لتسجيل عمليات المشروع وإصدار التقارير المالية. وقد جرى تطوير البرنامج لغايات المشاريع الممولة من البنك الدولي. لكن يجب تعديل الإعدادات المتاحة في البرنامج على الطلب لإتاحة عملية توحيد البيانات وإصدار التقارير المفصلة؛
- تتمتع شركة كفالات بتجربة سابقة ملحوظة في العمل على مشاريع البنك الدولي ولديها أنظمة معتمدة ملائمة لتنفيذ مشاريع الصندوق، لكن نظراً إلى طبيعة النشاط الموكل إلى كفالات (المكون الفرعي 1.2)، ينبغي الاتفاق على إجراءات المراقبة والرصد المطلوبة مع الشركة لضمان استخدام الأموال للغايات المحددة لها؛
- لا يتمتع المشروع الأخضر بتجربة مرتبطة بتنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي؛
- لا تتمتع الجهة الرقابية الرسمية في لبنان، أي ديوان المحاسبة، والتي تراجع المال العام، بالقدرات المطلوبة لمراجعة حسابات المشروع، ما من شأنه أن يوفر تطمينات محدودة حول استخدام الأموال.

24. في ما يلي، التدابير التخفيفية الواجب تطبيقها:

25. سيكرس مجلس الإنماء والإعمار فريقاً كاملاً ليهتم بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع. وستضم الوحدة مسؤولاً مالياً مخضرمًا يعمل بدوام كامل ويهتم بجميع الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية. كما سيوفر البنك الدولي التدريب والدعم العملي الوثيق خلال السنة الأولى من التنفيذ. وستقوم شركة كفالات كما المشروع الأخضر بتعيين مسؤول مالي يدير شقهما من المشروع.



26. ستقوم وحدة تنسيق المشروع ببناءً على مساهمات كفالات والمشروع الأخضر بإعداد الدليل التشغيلي للمشروع الذي سيتضمن تفصيلاً بجميع الأدوار والمسؤوليات. إضافة إلى ذلك، سيجري تطوير ترتيبات رقابية محددة لكل مكون من مكونات المشروع (أنظر إلى القسم الخاص بالإجراءات الرقابية الداخلية للمزيد من التفاصيل). وسيشكل الدليل شرطاً من شروط الفعالية.
27. ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن إعداد التقارير المالية المؤقتة الموحدة. وستعتمد برنامج المحاسبة المستخدم لدى مجلس الإنماء والإعمار لتسجيل العمليات اليومية وإصدار التقارير المالية. وكما سيجري تعديل إعدادات البرنامج لتتضمن توحيد البيانات الصادرة عن وكالات أخرى وإصدار التقارير المفصلة بشأن المستفيدين. كما سيعتمد كل من كفالات والمشروع الأخضر على جداول إكسل وسيفقدان المدخلات المطلوبة إلى وحدة تنسيق المشروع. أما صيغة التقارير المالية المؤقتة ومحتواها، فسيجري الاتفاق عليها مع البنك الدولي على أن تعد كل ربع سنة.
28. ستصدر الدفعات المقتطعة من الحساب المخصص لغرض معين إضافة إلى دفعات المقتطعة من حسابي كفالات والمشروع الأخضر بالدولار الأميركي بالنسبة إلى جميع الأنشطة المتصلة بالمشروع بهدف الحفاظ على قيمة الأموال.
29. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف وكالة مراقبة من طرف ثالث ومدقق تقني بناءً على اختصاص مقبول بالنسبة إلى البنك الدولي من أجل استعراض الأنشطة المنفذة في سياق المكون الفرعي 1.1 والمكون 2 على التوالي والمصادقة عليها. كما ستقوم شركة كفالات بتعيين وكالة مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.2. وسيقوم الوكيلان الخارجيان إلى جانب المدقق القنتي بالتحقق من جميع الأنشطة المنجزة والدفعات المسددة إلى المستفيدين المتمتعين بالأهلية.
30. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف مدقق خارجي مستقل بناءً على اختصاص مقبول بالنسبة إلى البنك الدولي من أجل مراجعة البيانات المالية الموحدة للمشروع. كما سيقاطع المدقق البيانات الموجودة في التقارير المالية المؤقتة والموحدة الصادرة عن وحدة تنسيق المشروع مع التقارير الصادرة عن وكالتي المراقبة من طرف ثالث من أجل التأكد من أن البيانات متسقة وموثوقة.

ترتيبات الإدارة المالية

31. **التوظيف:** سيتضمن فريق وحدة تنسيق المشروع مدير مالي وإداري، ومحاسب أول، ومسؤول مالي. وسيوفر البنك الدولي التدريب المطلوب على قواعد الإدارة المالية وإجراءاتها فضلاً عن الدعم العملي للفترة المتبقية من سنة تنفيذ المشروع. كما سيخصص كل من كفالات والمشروع الأخضر فريقاً (وحدة إدارة المشروع) يتضمن مسؤولاً مالياً للاهتمام بتنفيذ المشروع. كما سيضمن مجلس الإنماء والإعمار تعيين فريق مكرس بالكامل كشرط لضمان فعالية المشروع.
32. **المحاسبة في المشروع:** ستستخدم وحدة تنسيق المشروع برنامج المحاسبة المستخدم في جميع مشاريع البنك المركزي مع الإشارة إلى ضرورة تعديل إعدادات البرنامج ليتضمن إمكانية توحيد السجلات وإصدار التقارير المفصلة لكل جهة مستفيدة. كما ستعتمد وحدة تنسيق المشروع على المحاسبة النقدية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام من أجل تسجيل التعاملات اليومية وإنتاج التقارير المالية المؤقتة للمشروع. أما كفالات والمشروع الأخضر، فسيعتمدان جداول إكسل لتسجيل حصتهما من العمليات وإصدار التقارير ربع السنوية التي سترسل إلى وحدة تنسيق المشروع في مهلة زمنية كافية تتيح للوحدة إنجاز توحيد هذه التقارير. كما ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن التسجيل الدقيق والكامل للبيانات المالية وعن توحيدها.
33. **التقارير المالية غير المراجعة والمؤقتة:** سترسل هذه التقارير، المعدة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام – على الأساس النقدي – إلى البنك الدولي في مهلة أقصى من 45 يوماً بعد نهاية كل ربع سنة. وسيجري الاتفاق على صيغة التقارير ومحتواها مع وحدة تنسيق المشروع التي ستستلم بدورها البيانات المالية من كفالات كل ربع سنة وستحضر التقارير المالية المؤقتة على أن تتألف من: (أ) بيان بالإيصالات والدفعات النقدية بحسب كل فئة للسنة المنقضية، وكذلك على نحو تراكمي منذ تاريخ الإنشاء وحتى نهاية السنة المنقضية بما في ذلك الأموال المحصلة من أطراف ثالثة؛ (ب) سياسات المحاسبة والمذكرات التفسيرية التي تتضمن حاشية سفلية بشأن الإفصاح عن الجداول؛ (ج)



بيان بالحساب المخصص لغرض معين توفق بين رصيدي فترة الافتتاح والإغلاق؛ (د) بيان بالتزامات المشروع يبين المبالغ التعاقدية المعقودة، والمدفوعة، وغير المدفوعة ضمن كل عقد مبرم بموجب المشروع؛ (هـ) بيان بالتقدم المادي المحرز في أشغال البنى التحتية مقارنة بالتقدم المالي (المدفوعات)؛ (و) بيان بالنفقات عن كل فئة في ربع السنة وعلى أساس تراكمي؛ (ز) قائمة شاملة بالأصول الثابتة.

34. **الميزنة:** سيجري تطبيق المشروع بناءً على المبادئ التوجيهية للبنك الدولي، وسياساته، وإجراءاته الخاصة بالمشاريع الممولة. وسيجري إعداد مشروع خطة سنوية للميزانية والصرف وإدارتها من لدن وحدة تنسيق المشروع بناءً على خطة توريدات المشروع والجدول التنفيذي لضمان توفر الأموال في الوقت المطلوب. كما سيعد كل من كفالات والمشروع الأخضر ميزانية خاصة بجزء كل منهما من المشروع وسيرسلانها إلى وحدة تنسيق المشروع في مهلة كافية لتتمكن من توحيدها وإحالتها إلى البنك الدولي. كما ستضع وحدة تنسيق المشروع اللامسات الأخيرة على الميزانية الموحدة وترسلها إلى البنك الدولي بحلول الـ 15 من ديسمبر/كانون الأول من العام المنصرم. وستستخدم الميزانية كأداة فعالة للمقارنة بين النفقات المخططة والنفقات الفعلية، فضلاً عن متابعة الفروقات الموجودة.

35. **الضوابط الداخلية:** سيكون كل من كفالات، والمشروع الأخضر، ووحدة تنسيق المشروع مسؤولاً عن تنفيذ الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية وترتيبات الرصد الملائمة من أجل التخفيف من الأخطار والحرص على استخدام أموال المشروع على نحو فعال في سبيل الأغراض المحددة له. وستقوم وحدة تنسيق المشروع، مزودة بمساهمات من كفالات والمشروع الأخضر، بإعداد دليل تشغيلي مفصل للمشروع من أجل تحديد أدوار أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ المشروع ومسؤولياتهم، فإحالة هذا الدليل إلى البنك الدولي للموافقة عليه. ويوافق البنك على الدليل التشغيلي للمشروع كشرط من شروط الفعالية.

ترتيبات المراقبة المحددة

36. يتضمن المشروع الكثير من الأنشطة التي تنطوي على عدد كبير من العمليات؛ بعضها نقدي وموجه للأفراد والبعض الآخر موجه إلى مجموعات/جمعيات بموجب المكون الفرعي 1.1، إضافة إلى قروض مرتقبة بموجب المكون الفرعي 1.2 وأشغال البنى التحتية بموجب المكون 2. ويتطلب ضمان وجود المراقبة الصحيحة على الأموال، تطبيق الترتيبات المحددة التالية:

37. يتضمن المكون الفرعي 1.1 تسديد دفعات المنح المقابلة إلى الأفراد المزارعين تصل إلى حد 5.000 دولار أميركي، وإلى مجموعات المزارعين تصل إلى حد 35.000 دولار أميركي. وستقوم وحدة تنسيق المشروع بالتوقيع على اتفاق مع كل فرد من الأفراد المزارعين، وكل مجموعة من مجموعات المزارعين، يتضمن تفاصيل بشأن أدوار الجهة المتلقية للتمويل ومسؤولياتها، فضلاً عن أحكام الدفع، ومتطلبات الإبلاغ والنتائج المنشودة. وسيقوم كل مزارع أو منظمة مزارعين بفتح حساب مصرفي منفصلي لتلقي التمويل من المشروع. كما يمكن تسديد المدفوعات عبر مشغل خدمات تحويل الأموال في حال عدم التمكن من فتح حساب مصرفي. وبهدف ضمان الرقابة الفعالة على التمويل، ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتسديد المدفوعات على شكل أقساط؛ على أن تحدد تفاصيلها لاحقاً في الدليل التشغيلي للمشروع. ولدى استحقاق كل قسط، ينبغي على المزارعين الأفراد وجمعيات المزارعين تزويد وحدة تنسيق المشروع بوثائق كاملة تبين النفقات إضافة إلى التقرير المالي الذي يظهر الدفعات المنجزة والتقدم المحرز من خلالها. وبناءً على موافقة مجلس الإنماء والإعمار على هذه الوثائق، يجري تسريح القسط المستحق. ويقوم وكيل المراقبة من طرف ثالث بمراجعة الإيصالات والمصادقة عليها للتأكد من أنها تستوفي معايير المشروع ومن أن الأموال التي تلقتها الجهة المستفيدة قد استخدمت للغرض المحدد لها. ويجري توظيف هذا الوكيل في غضون 60 يوماً من دخول المشروع حيز التنفيذ الفعلي. كما أنه سيقوم بإصدار تقارير ربع سنوية لتقدمها بعد 30 يوماً من نهاية كل ربع سنة.

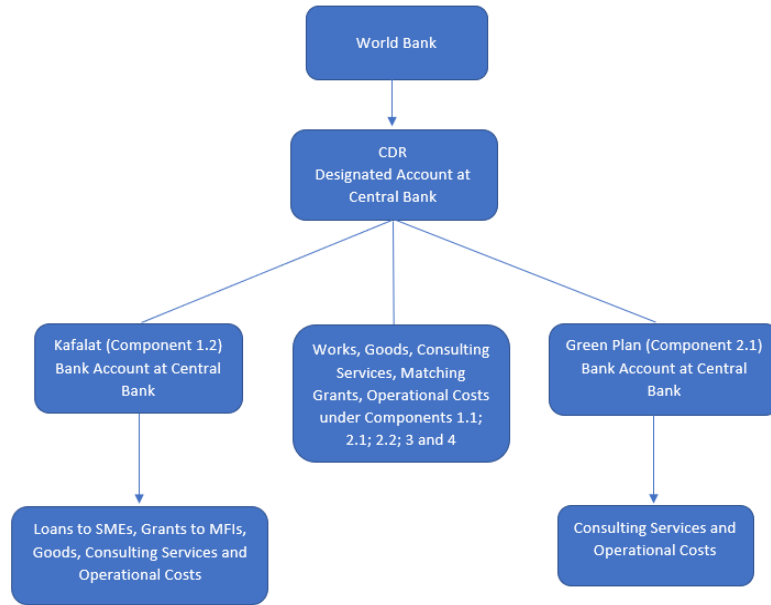
38. ستقوم شركة كفالات بتنفيذ المكون الفرعي 1.2 الذي سينطوي على قروض تصل إلى حد 400.000 دولار أميركي مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة في قطاع الأغذية الزراعية من أجل تمويل استثماراتها وحاجاتها على مستوى رأس المال العامل، بما في ذلك شراء الآلات والتجهيزات، وتسديد النفقات المتكررة، وتغطية الخدمات الفنية. ستقوم كفالات بتوقيع اتفاقية مع كل مشروع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تتضمن تفاصيل بشأن أدوار المقرض ومسؤولياته، فضلاً عن أحكام



الدفع، ومستلزمات الإبلاغ، والنتائج المنشودة. ويقوم كل مشروع من هذه المشاريع بفتح حساب مصرفي منفصل لتلقي التمويل من كفالات. وحرصاً على الرقابة الفعالة على القروض، ستقوم شركة كفالات بإصدار الدفعات على أقساط، على أن تحدد تفاصيل الأقساط والوثائق الداعمة لها المطلوبة في الدليل التشغيلي للمشروع. ولاستلام كل قسط، ستوجب على المستفيد تزويد كفالات بوثائق كاملة بالنفقات إلى جانب تقرير مالي يظهر الدفعات المنجزة والتقدم المحرز بواسطتها. وبناءً على موافقة كفالات على هذه الوثائق، يجري تسريح القسط المستحق. وسيجري توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي من أجل التحقق من أن جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد اختيرت بناءً على المعايير الأهلية وأنها استخدمت الأموال للغايات التي رصدت من أجلها. وينبغي توظيف وكيل المراقبة من طرف ثالث في غضون 60 يومًا من دخول المشروع حيز التنفيذ. كما أنه سيعد تقارير ربع سنوية يتوجب عليه تقديمها بعد 30 يومًا من نهاية كل ربع سنة.

39. ينطوي المكون 2 على تمويل أشغال البنى التحتية والمساعدة الفنية المقدمة للاستثمارات المؤهلة. وحرصاً على الرقابة الفعالة وفاعلية العمل ونوعيته وضمان الإنفاق الكفء من حيث الكلفة والتناغم بين التقدم المادي أو الفعلي والتقدم المالي، ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف مدقق فني متخصص يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي من أجل التحقق من أن العمل المنجز ذو نوعية مرضية، ومتسق مع الاختصاص المحدد، وأن التقدم المادي يعكس حقيقة الالتزامات المالية والدفعات المسددة. وسيجري توظيف المدقق الفني في غضون 60 يومًا من دخول المشروع حيز التنفيذ وسيقوم بإصدار تقارير ربع سنوية يقدمها بعد 30 يومًا من نهاية كل ربع سنة.

40. **تدفق التمويل:** سيقوم البنك الدولي بإرسال الأموال إلى حساب منفصل مخصص لغرض معين تحت اسم مجلس الإنماء والإعمار والمشروع وذلك بالدولار الأميركي في المصرف المركزي. كما سيستخدم المجلس هذا الحساب لدفع النفقات المؤهلة والمرتبطة بأنشطة المكونات الممولة من خلال المشروع. وسيقوم كل من كفالات والمشروع الأخضر بفتح حساب مصرفي منفصل بالدولار الأميركي في المصرف المركزي لتلقي الأموال من مجلس الإنماء والإعمار من أجل تمويل حصتهما من الأنشطة. وستحول الأموال إلى كفالات والمشروع الأخضر بناءً على تقديم الاتفاقات الفرعية. ثم، ستستخدم كفالات الأموال لتمويل القروض المعطاة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. كما سيستخدم المشروع الأخضر الأموال لتمويل الخدمات الاستشارية والتكاليف التشغيلية بشكل أساسي. في ما يلي جدول تدفق التمويل:



41. الشكل 1.2. تدفق التمويل

محتوى الرسم:

البنك الدولي – مجلس الإنماء والإعمار (حساب مصرفي مخصص لغرض معين في المصرف المركزي) كفالات (المكون 1.2) حساب مصرفي في المصرف المركزي – قروض ممنوحة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قروض ممنوحة إلى مؤسسات التمويل المصغر، خدمات استشارية وتكاليف تشغيلية.

الأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والمنح المقابلة، والتكاليف التشغيلية بموجب المكونات الفرعية 1.1، و2.1، و2.2، و3، و4. المشروع الأخضر (المكون الفرعي 2.1) حساب مصرفي في المصرف المركزي خدمات استشارية وتكاليف تشغيلية



42. **البيانات المالية للمشروع:** تعد وحدة تنسيق المشروع البيانات المالية للمشروع بإسهام من كفالات والمشروع الأخضر وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام – على أساس نقدي – على أن تتضمن المعلومات نفسها الموجودة في البيانات المالية المؤقتة الصادرة كل ربع سنة لكنها تشمل الفترة السنوية كلها. وستخضع البيانات المالية للمشروع إلى مراجعة سنوية وتقدم إلى البنك الدولي في مهلة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية⁵² (أنظر ترتيبات المراجعة الخارجية أدناه).

43. **المراجعة الخارجية للحسابات:** ستخضع البيانات المالية للمشروع إلى مراجعة يقوم بها مراجع خارجي خاص يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي. ويجري تمويل المراجع الخارجي من التمويل المخصص للمشروع. وستشمل المراجعة جميع أنشطة المشروع الممولة وتستعرض فعالية النظام الداخلي للمراقبة، والامتثال لاتفاقية التمويل. إضافة إلى ذلك، يقوم المراجع الخارجي بمقاطعة البيانات المدرجة في تقارير وكيل المراقبة من طرف ثالث مع التقارير المالية المؤقتة الصادرة عن وحدة تنسيق المشاريع من أجل الحرص على أن البيانات موثوقة ومتسقة على مستوى الأنشطة كلها. وتنفذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويجري تقديم تقرير مراجعة الحسابات والبيانات المالية للمشروع وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في غضون مدة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية. كما يجب أن يتضمن خطاب الإدارة تقييم المراجع الخارجي للحسابات بشأن الضوابط الداخلية، ونظام المحاسبة، ومستوى الالتزام بالمواثيق المالية في اتفاقية القرض. ومن المتوقع توظيف المراجع الخارجي في غضون ستة أشهر من دخول المشروع حيز التنفيذ.

ترتيبات الصرف

44. سيجري صرف عائدات القرض وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن الصرف في سياق المشاريع وكما هو محدد في خطاب الصرف. وسيجري اعتماد الصرف عبر العمليات المالية في سياق هذا المشروع. إذ سيجري صرف سلفة إلى الحساب المخصص بغرض معين بالدولار الأميركي المفتوح في المصرف المركزي باسم المشروع وإدارة مجلس الإنماء والإعمار. ويجري تقديم طلبات الدفع من القرض باستخدام طلبات السحب إما لأغراض السلفات، أو السداد، أو الدفعات المباشرة، أو تجديد موارد الحساب المخصص لغرض معين. ويتحقق الصرف بناءً على توقع النفقات لفترة ستة أشهر على أن تقدّم وفقاً لكل طلب سحب. وسيتم إعداد التقارير والوثائق على التقارير المالية المؤقتة التي يجب أن توافّق كل طلب مقدم من طلبات السحب. وستضاف الصيغة المحددة للنفقات والتقارير المالية المؤقتة إلى الخطاب المتضمن لمعلومات الصرف والمعلومات المالية.

45. ستقسم عائدات القرض وفقاً للفئات التالية من النفقات (الجدول 1.2):

الجدول 1.2. فئات النفقات.

الفئة	قيمة الحصة العادية من القرض المخصص (بالدولار الأميركي)	نسبة النفقات المطلوب تمويلها (الضريبة مشمولة) من الحصة العادية من القرض
(1) مجلس الإنماء والإعمار: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية ضمن المشروع، والتكاليف التشغيلية (غير تلك الخاصة بالقسمين 1.2 و 2.1 من المشروع)	102,000,000	% 100

⁵² تنتهي كل سنة مالية في 31 ديسمبر/كانون الأول.



100%	18,500,000	(2) مجلس الإنماء والإعمار: المنح المقابلة بموجب القسم 1.1 (ج) من المشروع
100%	47,600,000	(3) كفالات: القروض الفرعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب القسم 1.2 من المشروع؛ يدفع المبلغ وفقاً للقسم 2.07 (أ) من الشروط العامة
100%	3,400,000	(4) كفالات: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية، والتكاليف التشغيلية ضمن القسم 1.2 من المشروع.
100%	28,000,000	(5) المشروع الأخضر: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية، والتكاليف التشغيلية ضمن القسم 2.1 من المشروع.
	0	(6) النفقات الطارئة ضمن القسم 5 من المشروع.
يدفع المبلغ وفقاً للقسم 2.03 من هذه الاتفاقية ووفقاً للقسم 2.07 (ب) من الشروط العامة.	500.000	(7) العمولة الأولية
يدفع المبلغ وفقاً للقسم 4.05 (ج) من الشروط العامة		(8) سقف سعر الفائدة أو العلاوة المحددة لهامش سعر الفائدة
	200,000,000	القيمة الإجمالية

46. تحدد طرق الصرف بالدفع سلفاً وتجديد الموارد لصالح الحساب المخصص لغرض معين بناءً على توقع بالنفقات لستة أشهر، إلى جانب الدفعات والسداد على نحو مباشر. تحدد القيمة الدنيا لطلب السحب من خلال الدفعات والسداد على نحو مباشر بـ 200.000 دولار أميركي. ويوثق خطاب الصرف المبادئ التوجيهية حول الصرف في سياق المشروع. ويتوجب على وحدة تنسيق المشروع الاحتفاظ بجميع الوثائق التي تظهر النفقات وإتاحتها أمام البنك الدولي وممثليه لأغراض مراجعة الحسابات، عند الطلب.
47. يلتزم البنك الدولي بتغطية جميع النفقات المؤهلة المصروفة، والخدمات المنجزة، والسلع المسلمة بحلول موعد انتهاء المشروع. وسيجري منح فترة سماح من أربعة أشهر للسماح بدفع أي نفقات مؤهلة مصروفة (أي النفقات الخاصة بالخدمات، والسلع أو الأشغال، والمستلمة أو المقبولة) قبل التاريخ المحدد لنهاية القرض.



48. **المفوضون بالتوقيع:** سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتسمية المفوضين بالتوقيع على طلبات السحب. وسيجري تزويد البنك الدولي بأسمائهم وعينة عن توقيعاتهم قبل استلام طلب الصرف الأول (المدفوع سلفاً إلى الحساب المخصص لغرض معين). ويتوجب على المفوضين بالتوقيع الموافقة على كل طلب سحب والتوقيع عليه.

خطة العمل الخاصة بالإدارة المالية

الجدول 1.3. خطة العمل الخاصة بالإدارة المالية.

الإجراء	الجهة المسؤولة	تاريخ الاستحقاق
تعيين فريق مكرس كامل بما في ذلك المدير المالي، والمحاسب الأول، ومسؤول التمويل لمتابعة تنفيذ المشروع	مجلس الإنماء والإعمار	لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
إعداد دليل تشغيلي للمشروع بما في ذلك فصل مفصل عن الإدارة المالية	مجلس الإنماء والإعمار بإسهام من كفالات الأخضر	لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.1 من المشروع	وحدة تنسيق المشروع	بعد 60 يومًا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.2 من المشروع	كفالات	بعد 60 يومًا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
توظيف مدقق فني للعمل على المكون 2 من المشروع	وحدة تنسيق المشروع	بعد 60 يومًا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
توظيف مراجع خارجي مستقل للحسابات	وحدة تنسيق المشروع	بعد 6 أشهر من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

49. **خطة الإشراف:** خلال السنة الأولى، ستنفذ أربع مهام إشرافية لضمان توفير الدعم العملائي والمتابعة المتواصلة والتوجيه بشأن إجراءات الإدارة المالية. وتهدف مهمة الإشراف إلى ضمان مواصلة العمل وفقاً لأنظمة قوية على مستوى الإدارة المالية طوال مدة المشروع. وسيقوم موظفو البنك الدولي باستعراض التقارير المالية المؤتة على نحو دوري على أن تتيح مهام الإشراف متابعة العمل على نتائج الاستعراض وأي إشكالات ظهرت خلاله. كما ستخضع تقارير المراجعة المالية للاستعراض وستحدد الإشكالات وتتابع خلال المشروع. إضافة إلى ذلك، تشمل هذه المهام استعراض ترتيبات الإدارة المالية والصرف المطبقة في المشروع (بما في ذلك مراجعة عينات عن المدفوعات والتحركات المالية للحساب المخصص لغرض معين)، وذلك حرصاً على الالتزام بالمستلزمات الدنيا للبنك الدولي.

ترتيبات التوريدات



50. **لمحة عامة.** تشمل ترتيبات التنفيذ ثلاث وكالات هي: مجلس الإنماء والإعمار كوكالة منفذة أساسية، وشركة كفالات، والمشروع الأخضر بناءً على اتفاقين فرعيين مبرمين مع مجلس الإنماء والإعمار. ويتمتع المجلس المذكور بتجربة مثبتة في سياق تنفيذ مشاريع ممولة من جهات مانحة متعددة مع تحقيق أداء مرضٍ على نحو معتدل بصورة عامة. وسيقوم المجلس باستضافة وحدة تنسيق المشروع التي يتوقع أن تكون قدرتها في مجال التوريدات ملائمة، وهي تتمتع بتجربة مكثفة في العمل الدولي في مجال التوريدات. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2، سيجري التوقيع على اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات ش.م.ل.، وهي وكالة وطنية معنية بالكفالات الائتمانية تأسست بموجب قانون التجارة اللبناني، وهي مسجلة في السجل التجاري وتعمل كمؤسسة مالية وفقاً للقوانين اللبنانية. تتضمن الأنشطة المرتقبة لكفالات اختيار مستشارين أفراد وشركات استشارية، اعتادت التعامل معهم. كما ستلتزم كفالات بلوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي لدى تنفيذ المكون المحدد من المشروع بما في ذلك الحرص على تفادي حالات تضارب المصالح، وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.14-3.17. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 2.1، سيجري التوقيع على اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر، وهو جهاز حكومي تابع لوزارة التجارة. تتضمن أنشطة المشروع الأخضر الأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والخدمات غير الاستشارية المرتبطة بالمدرجات الزراعية، وتطوير الأراضي والحفاظ عليها، وتجميع المياه (مثلاً من خلال البحيرات الواقعة على التلال)، وإدارة مستجمعات المياه، وبناء الطرق الزراعية، وإعادة التحريج، وتوزيع الشتلات. وتندرج أنشطة التوريدات المرتقبة للمشروع الأخضر ضمن ولايته. وتتمحور أنشطة الأشغال الأساسية المتوقعة حول عقود صغيرة نسبياً مرتبطة ببحيرات التلال بسعة أقل من 100.000 متر مكعب والطرق الزراعية الفرعية. وبالنسبة إلى المكونات المتبقية (1.1، و2.2، و3.1، و3.2، و3.3، و4)، سيهتم مجلس الإنماء والإعمار بالأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والخدمات غير الاستشارية، بالتعاون وثيق مع الوزارات والجهات المعنية التي ستشارك في عملية الاختيار من خلال جهات الاتصال التي تعينها. وتتعلق الأشغال الأساسية بإعادة تأهيل قنوات الري، ومعامل معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة المياه الجوفية، وغيرها. ومن المقرر توفير المنح المقابلة إلى المزارعين أيضاً كما جاء في الدليل التشغيلي للمشروع.

51. يعتمد اختيار منشآت القطاع الخاص، والمستفيدين من القروض والمنح، على معايير الأهلية والاختيار كما هي محددة في الدليل التشغيلي للمشروع. وتنطبق الممارسات التجارية على توريدات السلع، والأشغال، والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية التي تتم من خلال مشاريع القطاع الخاص، بما في ذلك المستفيدين من القروض والمنح المطابقة (أنظر لوائح التوريدات في المادة 6.46). ويحدد الدليل التشغيلي للمشروع المبادئ التوجيهية وإجراءات التوريدات الخاصة بالقطاع الخاص المقبولة لدى البنك الدولي. ويجب أن تشمل هذه المبادئ، من بين جملة أمور: (أ) الالتزام بمستلزمات الأهلية للبنك الدولي وفقاً للوائح التوريدات المضمنة في المواد 3.21-3.24، (ب) والالتزام بالمبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بالفساد خلال عمليات التوريدات وخلال تنفيذ العقد، (ج) وضرورة الاحتفاظ بجميع السجلات التي قد يطلبها مراجعو البنك الدولي، عند الحاجة.

52. **نطاق تطبيق قانون الشراء العام.** يعتبر قانون الشراء العام رقم 244 لسنة 2021، والذي دخل حيز التنفيذ في يوليو/تموز 2022، قانوناً شاملاً ويجب أن يطبق على الجهات الحكومية. وقد أدى القانون إلى تحديث النهج المتبع في التوريدات العامة، لا سيما، الجانب القانوني وجانب الرقابة على الحوكمة. كما ينبغي اعتماد بوابة هيئة الشراء العام لنشر خطط الشراء، والإعلانات، ونتائج تلزيم العقود. ويجب أن تتبع آلية الشكاوى الخاصة بالتوريدات إجراءات البنك الدولي، في ظل غياب آلية وطنية موثوقة. كما تسود لوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي على أي لوائح أخرى في حال بروز أي تناقضات. وبشكل خاص، سيستخدم المستفيدون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الممولين من المكون الفرعي 1.1 (مركز الإنماء والإعمار) والمكون الفرعي 1.2 (كفالات)، الممارسات التجارية لتوريداتهم الخاصة مع الامتثال لبنود المبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد. ينبغي أن تطابق بقية التوريدات الخاصة بالمشاريع التي يضطلع بها كل من مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر، لوائح البنك الدولي بشأن التوريدات، وأن تستخدم مستندات العطاء الصادرة عن البنك المذكور مع الامتثال لبنود المبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد.

53. **يتمتع كل من مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر بتجربة سابقة في تنفيذ مشاريع ممولة دولياً.** سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بصفته الوكالة المنفذة الأساسية، بالتوقيع على اتفاقين فرعيين مع كفالات والمشروع الأخضر. وتقوم اللجنة التوجيهية للمشروع بدعم عملية التعاون والتنسيق بين الوكالات المختلفة. كما أثبت مجلس الإنماء والإعمار عن قدرته على إدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة. وقد اعتمد مصفوفة لتنظيم عملية إدارة المشاريع من خلال إنشاء وحدة معنية بإدارة كل مشروع في كل قطاع. كما أثبتت شركة كفالات عن تمتعها بالتجربة في تنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي وذات نطاق مشابه على مستوى التوريدات، على مستوى اختيار المستشارين، وشراء السلع.



كما يتمتع المشروع الأخضر بتجربة عمل على مشاريع ممولة دوليًا، بما في ذلك مشروع مشترك مع البنك الدولي في عام 2021، ومشروع بمشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

54. يصنف خطر التوريدات على أنه مرتفع على الرغم من القدرة المرضية على نحو معتدل التي يتمتع بها مجلس الإنماء والإعمار في سياق تنفيذ مشاريع مماثلة.

(أ) تشمل الأخطار المحددة: (1) التنسيق بين الوكالات التنفيذية المختلفة، (2) جاهزية السوق على مستوى توفر المستشارين والمتعاقدين المؤهلين، (3) وتقلب أسعار الصرف وتشوهات الصرف، (4) والبيروقراطية المرتبطة بالعلاقة بين مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر، وأصحاب مصلحة معنيين آخرين، (5) وصعوبة دمج خطط التوريدات على مستوى قطاعات فرعية مختلفة، (6) وغياب عملية معتمدة لمعالجة التوريدات وصنع القرار بين الوكالات، (7) والقدرة على التوريدات لدى المشروع الأخضر على مستوى تطبيق لوائح البنك الدولي، (8) وغياب الاستدامة وسياسة التوريدات الخضراء.

(ب) تتمثل تدابير التخفيف من هذه الأخطار المقترحة ما يلي: (1) تفعيل الفاعل للجنة التوجيهية للمشروع على مستوى الرصد وتوفير الدعم التنسيقي، (2) القيام بحث فعال عن السوق قبل البدء باستدراج العروض واعتماد استراتيجية التواصل لجذب المتعاقدين، (3) توفير المساعدة الفنية لأغراض التواصل الإقليمي بناءً على التمتع بتجربة مكثفة في تنفيذ مشاريع مماثلة في المناطق المتأخرة والمجتمعات المحلية، (4) تطبيق الشروط التعاقدية (صيغة التعديل، ودفع العملة) الكفيلة بحماية المتعاقدين على نحو مقبول، (5) توكيل عملية تحديد الأجل الزمنية للاستجابة بين في قطاع الأعمال بين مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر، ووكالات أخرى والحرص على اعتماد التخطيط الوقائي الملزم، (6) وتطبيق عملية التخطيط لصيانة التوريدات وفقاً للعناية الواجبة بما في ذلك إدارة العقود، (7) وتعريف آليات معالجة التوريدات في الدليل التشغيلي للمشروع مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، (8) وبناء قدرات الوكالات وتعيين/تعبئة موظفين يتمتعون بخبرة في مجال التوريدات، عند الحاجة، (9) وتوفير الدعم الفني إلى المشروع من أجل رصد عناصر الاستدامة والتوريدات الخضراء لدى تقييم العروض وإدارة العقود.

55. ترتيبات التوريدات المقترحة. يعتمد المشروع على تطبيق (أ) لوائح البنك الدولي بشأن التوريدات الخاصة بمقترضي تمويل مشاريع الاستثمار على مستوى السلع، والأشغال، والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية، الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ("لوائح التوريدات")، (ب) والمبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد التابعة للبنك الدولي الصادرة في 15 أكتوبر/تشرين الأول، 2006، والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي الأول من يوليو/تموز، 2016. على هذا الأساس، نقترح طرق التوريدات التالية:

56. جرى تطوير استراتيجية توريدات المشروع الخاصة بالتنمية من أجل إنجاز الهدف الإنمائي للمشروع مع الالتزام بالفعالية من حيث القيمة ومعايير التوريدات الموجهة للغرض المحدد لها. سيقوم المشروع بتمويل إنشاء بحيرات واقعة على التلال (أقل من 100.000 متر مكعب)، وإعادة تأهيل الطرق الزراعية، وإعادة تأهيل قنوات الري، وإعادة تأهيل معامل معالجة مياه الصرف الصحي. تجدر الإشارة إلى أن معظم عقود الأشغال غير معقدة بطبيعتها ومن المتوقع أن تكون قيمة العقود الفردية أقل من 10 مليون دولار أميركي. ويبلغ متوسط المدة المحددة لتنفيذ مشاريع البحيرات الواقعة على التلال ستة أشهر، فيما من المتوقع أن تنفيذ عقود الأشغال الأكبر على مدة بين 12 و18 شهراً. ومن المتوقع حصول مشاركة تنافسية بين الشركات الوطنية. وفي حين أن القطاع العام يواجه تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية، إلا أنه أعاد النظر في استراتيجيات الأعمال التي يتبعها. ويمكن اللجوء إلى المنافسة الدولية للحصول على الخدمات الاستشارية واستيراد السلع، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتجهيزات الإلكترونية، عند الاقتضاء. كما اعتمدت خطة التوريدات الأولية على استراتيجية توريدات المشروع الخاصة بالتنمية للفترة الكاملة من عمر المشروع وحددت خيارات نهج السوق، وطرق الاختيار، والترتيبات التعاقدية، وحددت استعراضات البنك الدولي. وسيجري اعتماد نهج السوق المحلي والدولي، وفقاً للحاجة. كما ستعتمد خطة التوريدات الأولية للمشروع خلال المفاوضات وستتفق بالاتفاق القانوني. ووفقاً لسياسة البنك الدولي، سيضمن شراء اللوحات الشمسية التخلص من العمل القسري، كما سيتوجب على المشاركين في المناقصات/الموردين الأوليين لسلاسل التبريد العاملة بالطاقة الشمسية (ومواد أخرى، وفقاً للاقتضاء)، تقديم تصريحين: تصريح بالاداء بشأن العمل القسري (يغطي الأداء السابق)، وتصريح بشأن العمل القسري (يغطي الالتزامات المستقبلية بمنع أي شكل من أشكال العمل القسري، والالتزام بالرصد والإبلاغ، مع تنفيذ الشروط المحددة للمتعاقد من الباطن والموردين العاملين معهم). وبدءاً من



يوليو/تموز 2023، وكما تنص سياسة البنك الدولي، يجب الاعتماد على معايير التقييم المصنفة بشأن توريدات الأشغال و/أو السلع، من أجل الحرص على تحقيق الغاية المتوخاة، وحرصاً على مبادئ الكفاءة من حيث القيمة، والاستدامة. وتهدف وثائق التوريدات المعيارية، والمواصفات الفنية، ووثيقة الاختصاص إلى تطبيق معايير الاستدامة في عملية إبرام العقود وتشغيل المرافق، وصيانتها، عند الاقتضاء. كما يلتزم المشروع "بهندسة التتبع النظامي للتبادلات" (STEP)، في مجال التخطيط لعمليات التوريدات، وتسجيلها، وتتبعها، ولأغراض إدارة العقود. وستضمن هندسة التتبع النظامي للتبادلات استقلال الوكالات المنفذة الثلاثة (مجلس الإنماء والإعمار، والمشروع الأخضر، وكفالات) فيما تضمن قنوات تدفق المعلومات، عند الملاءمة.

57. وفقاً لخلاصات استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية، يجب أن تطبق طرق التوريدات على: (أ) الأشغال: (1) استدراج العروض في الأسواق الوطنية، (2) وطلب عروض الأسعار، (3) وإبرام العقود المباشرة؛ (ب) السلع والخدمات الاستشارية: (1) استدراج العروض في الأسواق الدولية والوطنية، (2) وطلب عروض الأسعار، (3) وإبرام العقود المباشرة؛ (ج) المستشارين: (1) عملية اختيار قائمة على النوعية والتكلفة، (2) وعملية اختيار بناءً على ميزانية ثابتة (اختيار قائم على ميزانية ثابتة أو FBBS)؛ (3) وعمليات اختيار قائمة على التكلفة الأدنى (QCBS)؛ (4) وعملية اختيار قائمة على مؤهلات المستشارين (CQBS)؛ واختيار قائم على النوعية (QBS)؛ (5) الاختيار المباشر؛ (6) واختيار المستشارين الأفراد. أخيراً، يسمح بالممارسات التجارية في الأنشطة الموردة من خلال شركات ومنشآت خاصة تستفيد من قروض المشروع ومنحه.

خطة دعم التنفيذ

58. يركز الجانب المتمثل بدعم تنفيذ المشروع على الوظائف والأنشطة الخاضعة عادة لمراقبة فرق البنك الدولي خلال مرحلة الإشراف، بما في ذلك الأنشطة التقنية، والوظائف الإدارية (الشؤون الإدارية، والإدارة المالية، والتوريدات)، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. كما سيجري التركيز على نحو خاص على ضمان التنفيذ في الوقت المطلوب للتدابير المحددة من أجل التخفيف من حدة المخاطر. ويجب أن تكون استراتيجية دعم التنفيذ مرنة مع وجود إمكانية لتعديلها خلال التنفيذ استجابةً للحاجات المتغيرة في المشروع، بما في ذلك التغيرات في السياق المؤسسي.

59. تتضمن استراتيجية دعم التنفيذ العناصر الأساسية التالية:

- **توفير الدعم في الوقت المطلوب.** يبدأ البنك الدولي بدعم عملية التنفيذ مباشرةً بعد الموافقة على المشروع، لمساعدة المقترض على تحقيق الفعالية في الوقت المطلوب. يتطلب هذا العمل إنشاء وحدة تنسيق المشروع بشكل رسمي وتوظيف الموظفين الأساسيين، والتوقيع على الاتفاقات مع الشركاء المشاركين/الوكالات المشاركة في التنفيذ.
- **تدعيم القدرات على نحو مستمر.** على الرغم من تمتع الوكالات المنفذة ببعض القدرات، إلا أن هذه المؤسسات ستكون بحاجة إلى الدعم، تحديداً على مستوى القدرات الاستثنائية والمعيار البيئي والاجتماعي. وسيخضع موظفو وحدة تنسيق المشروع للتدريب على عمليات البنك الدولي، والعمليات الاستثنائية، والمعيار البيئي والاجتماعي في مرحلة مبكرة. وإضافة إلى أداء الوظائف المعتادة لدعم عملية التنفيذ، سيكون اختصاصيو البنك الدولي في العمليات الاستثنائية والضمانات حاضرين لتوفير الدعم عن قرب، والإرشاد المفصل والعملي إلى النظراء خلال الأشهر الأولى من دخول المشروع حيز التنفيذ. كما يتمتع البنك الدولي بموظفين مسؤولين عن العمليات الاستثنائية يعملون من لبنان، سيقومون، إلى جانب مهامهم المعتادة، بتوفير الدعم في الوقت المطلوب عند الحاجة.
- **تقييم فاعلية ترتيبات التنفيذ بشكل مستمر.** يقتزن بعض المخاطر بالوكالات المنفذة، تحديداً تلك المتصلة بالتنسيق المؤسسي الفعال على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات أو المستوى المحلي. ويعتبر بعض أنشطة المشروع معقداً نسبياً، تحديداً تلك المتصلة بتطوير الروابط بين أصحاب المصلحة المخلفين، ما يستدعي إنشاء علاقات جديدة مع الشركاء المعنيين. ولهذا السبب، سيقوم فريق البنك الدولي بتقييم فاعلية ترتيبات التنسيق بشكل مستمر. وستندف مراجعة معمقة لهذه الترتيبات في نهاية السنة الأولى من التنفيذ.



- **بعثات الدعم والاستعراضات:** سيقوم البنك الدولي بإرسال بعثات دعم لعملية التنفيذ مرتين في السنة من أجل تقييم مستوى التقدم في التنفيذ ودعم عملية التنفيذ التي تديرها وحدة تنسيق المشروع والوكالات المنفذة الأخرى. وخلال السنة الأولى من عمر التنفيذ، سيقوم البنك الدولي بإيفاد ثلاث بعثات لدعم التنفيذ، نظرًا لعدد الابتكارات التي سيطلقها المشروع، وعدم إلمام وحدة تنسيق المشروع بالعمليات الممولة من البنك الدولي. كما ستقدم وحدة تنسيق المشروع تقارير رصد التقدم مرتين في السنة بشأن التقدم المادي والمالي للمشروع، ومن أجل تحديد أي تعطيل خلال التنفيذ مع تحديد الحلول المقترحة. وستقوم بمراقبة مستوى الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية كما تصفها الصكوك البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع. وستقوم وحدة تنسيق المشروع باستعراض منتصف المدة بصورة مشتركة مع البنك الدولي.

خطة تنفيذ الدعم ومستلزمات الموارد

60. يلخص الجدول 1.4 المجالات التي ستتركز حولها أنشطة دعم التنفيذ، إضافة إلى أنه يدرج المستلزمات على مستوى المهارات.

عدد الرحلات	عدد أسابيع العمل في السنة المالية	المهارات المطلوبة
رحلتان خلال السنة المالية	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	خبرة في المعيار البيئي والاجتماعي
رحلتان خلال السنة المالية	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 20 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	تحسين الخبرات الفنية (الرصد والتقييم، والدعم الفني، والزراعة الذكية مناخياً، إلخ).
رحلتان خلال السنة المالية	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المبتدئين)	تدعيم القدرات المؤسسية (الإدارة المالية، والتوريدات، والصرف)

61. التركيز على مجموعة المهارات اللازمة لتنفيذ المشروع

الجدول 1.4. تنفيذ أنشطة تنسيق الدعم ومستلزمات المهارات

الوقت	مجال التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
-------	--------------	-------------------	---------------



40 أسبوع عمل	<ul style="list-style-type: none">• رئيس فريق المهام• أخصائي بيئي• أخصائي في الأعمال الزراعية/زراعي• أخصائي مالي• أخصائي في التوريدات• أخصائي اجتماعي• أخصائي في الزراعة الذكية مناخيًا• أخصائي في الري	<ul style="list-style-type: none">• إنشاء المشروع• إنشاء الأنظمة الاستثنائية• تطوير استراتيجية التواصل وتطبيقها• تحديد الجوانب البيئية والاجتماعية• تشكيل اللجان الفنية• إرساء اتفاقيات التعاون مع الشركاء، إلخ.• إنشاء نظام الرصد والتقييم	أول 12 شهرًا
30 أسبوع عمل في السنة	<ul style="list-style-type: none">• رئيس فريق المهام• أخصائي بيئي• أخصائي في الأعمال الزراعية/زراعي• أخصائي مالي• أخصائي في التوريدات• أخصائي اجتماعي• أخصائي في الزراعة الذكية مناخيًا• أخصائي في الري والإمدادات المائية	<ul style="list-style-type: none">• تنفيذ البرامج• أنشطة التواصل• الرصد• إعداد التقارير	الأشهر 13-60

الجدول 1.5. مجموعة المهارات المطلوبة لتنفيذ المشروع.



المهارات المطلوبة	عدد أسابيع العمل في السنة المالية	عدد الرحلات
خبرة في المعيار البيئي والاجتماعي	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	رحلتان خلال السنة المالية
تحسين الخبرات الفنية (الرصد والتقييم، والدعم الفني، والزراعة الذكية مناخياً، إلخ.)	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 20 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	رحلتان خلال السنة المالية
تدعيم القدرات المؤسسية (الإدارة المالية، والتوريدات، والصرف)	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المبتدئين)	رحلتان خلال السنة المالية



المرفق 2: التوصيف المفصل للمكونات

1. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز استجابة لبنان للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة المالية التي تؤثر على الفئات المستضعفة، من خلال التركيز على: (أ) تعزيز قدرة المزارعين اللبنانيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للأغذية الزراعية على الصمود ودعم معافاتها من الأزمة من خلال ضمان نفاذها إلى التمويل والمعرفة والأسواق، (ب) الاستثمار في بنى تحتية قادرة على دعم تحول قطاع إنتاج الأغذية الزراعية، (ج) وتعزيز تأمين خدمات القطاعات الأساسية والبيئة الحاضنة لتحويل القطاع. على المدى الطويل، سيوسع المشروع نطاق وجوده واستدامة سبل عيش العاملين في هذا القطاع ومنهم الأكثر ضعفاً في لبنان بالإضافة إلى تعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والتصديرية.

المكون الأول: استثمارات ذكية مناخياً في سلاسل القيمة لقطاع الغذاء الزراعي (71 مليون دولار أميركي).

2. **المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل قيمة ذكية مناخياً (20 مليون دولار).** يهدف المكون الفرعي هذا إلى تقوية منظمات المزارعين (تعاونيات وجمعيات)، وتعزيز الإنتاج الزراعي الذكي مناخياً، وبناء روابط أفقية مع أصحاب الحيازات الصغيرة وروابط عامودية مع المشترين والمتعهدين⁵³ ليعززوا بذلك من مشاركتهم في القيمة المضافة. يشمل دعم منظمات المزارعين على تقديم المساعدة التقنية والتدريب والمنح المقابلة.

3. **تحديداً، سيتم تمويل العناصر التالية: (أ) حملة تواصل تراعي النوع الاجتماعي لتشجيع المنظمات الموجودة أصلاً للمنتجين المزارعين الصغار والمتوسطين في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي من أجل الانخراط في أعمال هادفة إلى توليد القدرة التجميعية، ووفورات الحجم بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم في المفاوضات والاستثمار في السلع المشتركة وتشاركها (المخازن ومعدات المعالجة) وإبلاغهم بالمنح المقابلة المتوافرة عبر هذا المكون الفرعي؛ (ب) مزودو الخدمات المختارون بشكل تنافسي لدعم إدارة المنح المقابلة، ومساعدة المنتجين بتحضير وتنفيذ خطط العمل المستندة إلى المناخ، وتوفير تدريب أعضاء منظمات المزارعين على التجارة وإدارة المشاريع مالياً، والحوكمة،**

⁵³ يمكن أن يكون المتعهدين مشاريع خاصة و/ أو أفراداً مثل السماسرة، والتجار، والمصدرين، وتجار الجملة، ومحلات السوبر ماركت، والموزعين المتخصصين، والمعالجات، وسلاسل المطاعم، وبرامج التغذية المدرسية، والإمدادات الغذائية، للمستشفيات.



والمساعدة التقنية، عند الحاجة، لربط مجموعات المنتجين الرسميين بالمتعهدين، تحت تنسيق وقيادة المديرية العامة للتعاونيات؛ (ج) تقديم المنح المقابلة لتمويل خطط عمل مستندة الى المناخ التابعة للمزارعين وللنظم التابعة لهم؛ و(د) الأسواق والمعارض المخصصة للإنتاج العضوي والذكي مناخياً. يتم تقديم التدريب لتمكين أعضاء المجموعات من اعتماد معايير المتعهدين أو الأسواق المستهدفة عبر المكوّن الفرعي 3.1. كما ستستخدم حملات التواصل لتحصيل تغذية رجعية دورية من المستفيدين لقياس جودة دعم المشروع وتحسينها فضلاً عن توفير فرص للمزارعين والمنظمات بحسب احتياجاتهم.

4. ستغطي خطط العمل المستندة إلى المناخ النماذج الموضوعة حول التعاون بين الشركاء والمعلومات حول الأسواق المستهدفة ومتطلبات الأسواق ومعاييرها بالإضافة إلى الموارد الموجودة أصلاً لدى المشاريع والمساعدة التقنية والاحتياجات المالية، بالإضافة إلى أهداف المبيعات التي يجب أن تتحقق والتوقعات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن جميع خطط العمل المستندة إلى المناخ ستتم مراجعتها لتقييم تأثيرها على المياه⁵⁴ وعلى توليد الدخل الشامل وفرص العمل وقدرة الاستجابة المناخية. في مراحل الإنتاج الأولى، ستعطي الأولوية للممارسات التي تحسن من فعالية استخدام المياه والطاقة وتعزيز استخدام موارد الطاقة المتجددة في عمليات الري والحراثة والتي تولد الطاقة المتجددة وتحسن من تخزين الكربون في التراب وتخفيض استخدام السماد غير العضوي، كما ستوزع على المشاركين في مجموعات المزارعين والتعاونيات. أما في مراحل ما بعد الحصاد، فإن هذه النشاطات ستعزز (أ) الاستخدام الفعال للطاقة والأجهزة الموفرة لها؛ (ب) وموارد الطاقة المتجددة (الألواح الشمسية)، (ج) والبرادات التي تستخدم أنظمة التبريد ذات تأثير منخفض على الاحترار العالمي. بشكل أوسع، تستهدف هذه النشاطات إلى توسيع استخدام موارد الطاقة المتجددة بما فيها ألواح الطاقة الشمسية، والطاقة الشمسية (للتبريد والحرارة) بالإضافة إلى حلول أخرى.

5. سيكون دعم إشراك النساء في العمل إحدى أولويات المجموعة وستبذل الجهود من أجل تنويع الإنتاج بعيداً عن المنتجات التقليدية وتعزيز الحس الابتكاري والمعالجة المحسنة والتسويق، كما سيجري الترويج للأعمال التحليلية المؤخرة والتي أنتجت المشاريع الممولة من قبل المانحين وجهات أخرى عند الإمكان.

⁵⁴ سيطالب من المستفيدين الذين يقدمون خطط العمل تتطلب ألواح الطاقة الشمسية من أجل ضخ المساهم الجوفية، أن يقدموا ترخيص حفر الآبار.



6. **المنح المقابلة الذكية مناخياً.** تهدف هذه المنح المقابلة إلى تمويل خطة العمل المستندة إلى المناخ لتقوية القدرة على الصمود والميزة التنافسية للمزارعين والمنظمات التابعة لهم. سيتم دعم منظمات المزارعين (ومنها الجمعيات والتعاونيات) من أجل تحديد الأصول المشتركة والبنى التحتية والخدمات ولتطوير خطة عمل مشتركة ومستندة إلى المناخ بالإضافة إلى تقديم طلبات لهذه المنحة لمرة واحدة لما يصل إلى 35,000 دولار أمريكي لكل مجموعة، وما يصل إلى 5,000 دولار أمريكي للمزارعين الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجموعة. تحديداً، سيتم توفير المنح المقابلة لتعاونيات ومؤسسات أخرى تابعة لمجموعات المزارعين بما فيها جمعية مستخدمي المياه الرسمية، وذلك من أجل تحصيل متطلبات السوق للمشتريين ومن أجل اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخياً. وتشتمل الاستثمارات المتوفرة للمنح المقابلة على الدفيئات الزراعية وألواح الطاقة الشمسية ووحدات المعالجة الصغيرة وأنظمة ري محسنة وإدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي في المزارع وأدوات معالجة فعالة في استخدام الطاقة ومستجمعات المياه في فصل الشتاء والآلات الزراعية، وخزانات مبردة، ومعدات إنتاج الألبان على نطاق صغير، وأدوات للتحقق من جودة الغذاء تكون آمنة ومستندة إلى شهادات واستثمارات أخرى لتحسين النفاذ إلى القيمة المضافة والأسواق. ولكن سيتم طلب مساهمات من مقدمي الطلبات وتمثل 20% من إجمالي الاستثمارات كحد أقل ويمكن أن تقدم نقدًا، فيما ستحدد مساهمة مجموعات النساء بـ 10% كحد أدنى وذلك بسبب فقدان المرأة لملكية الأصول. ومن أجل تحسين القدرة على الصمود لدى صغار المزارعين سيتم تحفيز مقدمي الطلبات للمساهمة في خدمات الضمان الصحي. وستعطى المنح المقابلة بحسب آلية شفافة من أجل ضمان الالتزام بالتعليمات البيئية والاجتماعية والتقنية والمالية الموجودة في الدليل التشغيلي للمشروع بالإضافة إلى معايير الأهلية. بالنسبة إلى منتجي المحاصيل، سيتم استخدام المبيدات الحيوية كمعايير وضع الأولويات، تماشيًا مع خطة إدارة الآفات التي تم إعدادها كجزء من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. وسيتم تطوير عملية الاختيار بعناية من أجل ضمان النفاذ إلى الفرص على نحو متساو بين الفئات المستضعفة بما فيها الشباب والنساء. في خلال تنفيذ المنح المقابلة، سيرصد المشروع إذا ما كانت النساء والبنانيون المستضعفون يوظفون بشروط عمل جيدة بحسب المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي بما فيها إجراءات إدارة العمل المعدة من أجل المشروع وقانون العمل اللبناني ذات صلة.

7. ستقود المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة هذا المكون تقنيًا وسويتم تنفيذه من قبل وحدة تنسيق المشروع. وستشكل لجنة اختيار تضم ممثلين عن المديرية التابعة لوزارة الزراعة، ووزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه. وستعين مجلس الإنماء والإعمار الخبراء الاستشاريين لدعم تنفيذ المكون الفرعي وإدارته.



8. **المكون الفرعي 1.2: دعم مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة (51 مليون دولار أمريكي).** يهدف هذا المكون الفرعي إلى دعم مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة للنفوذ إلى التمويل. ويهدف إلى تأمين سيولة طارئة على هيئة قروض للاستثمار وتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من قيود ائتمانية آنية وتعاني من صعوبة الوصول إلى التمويل لسد احتياجاتها بسبب الأزمات المتعددة التي تعصف بلبنان وشلل النظام المصرفي. سيتم تنفيذ المكون الفرعي من قبل كفالات ش.م.ل. التي ستعمل كوسيط تؤمن الموارد التموينية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يعتبر توجيه الأموال عبر كفالات تدبيراً طارئاً، في ظل غياب قطاع مصرفي فعال. سيتم تمويل مجموعتين من النشاطات بموجب المكون الفرعي هذا: (أ) قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (ب) وتأمين المساعدة التقنية والأنظمة المعلوماتية من أجل تعزيز قدرات كفالات على الإقراض. إذا أثارت هذه النشاطات الحاجة لاستخدام الممرات المائية الدولية، فإن الاستخدام سيكون محدوداً بإعادة تأهيل وتحسين الخطط الموجودة أصلاً التي لن تضر الدول المشاطئة.

9. **قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (47.6 مليون دولار أمريكي).** سنتناول هذه القروض استثمارات واحتياجات رأس المال العامل لمشاريع الأغذية الزراعية والمزارعين. وستسمح القروض باستثمارات في تأمين الطاقة بشكل يراعي المناخ، واعتماد بنى تحتية وأنظمة إنتاجية فعالة من ناحية الموارد، بالإضافة إلى أدوات وآلات حديثة باستثمارات جيدة والمستندة إلى المناخ من شأنها أن تزيد الإنتاجية، وتمكن تحصيل متطلبات السوق وتحسين القدرة على الصمود والانصياع البيئي، وتدعم التوسع والتصدير. تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع الأغذية الزراعية (أ) ذات قدرة على النمو (في مجال المبيعات، و/أو التصدير، و/أو الوظائف)، (ب) وتوظف أقل من 50 موظفاً مسجلاً، (ج) وهذه المؤسسات مسجلة قانونياً وحائزة على ترخيص، عند الاقتضاء، (د) وتعمل بشكل كامل. كما تُشجع المؤسسات التي تملكها أو تقودها نساء⁵⁵ والمؤسسات المصدرة ولديها عقود مبيعات متفق عليها مسبقاً ولديها عقود للإجراءات الزراعية للمشاركة في هذا البرنامج. نتوقع مبلغ 400,000 دولار أمريكي كحد أقصى مع فترة استحقاق لثلاثة سنوات كحد أقصى. ومن أجل الوصول المناسب إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تخصيص ما لا يقل عن 30 في المئة من عائدات التسهيلات الائتمانية للقروض

⁵⁵ المشاريع التي تملكها نساء هي مشاريع تعود ملكيتها إلى مالكة واحدة على الأقل والمشاريع التي تقودها نساء هي مشاريع تشغل فيها امرأة واحدة على الأقل منصباً إدارياً. كما سيشمل المشروع تدابير لتعزيز قدرة كفالات ش.م.ل. على الاقتراض.



تصل إلى 100,000 دولار أمريكي. ومن المتوقع استفادة ما يقارب 390 شركة صغيرة ومتوسطة من القروض بحلول الموعد النهائي لإغلاق هذا المشروع. سيُذكر المزيد من التفاصيل حول الشروط والأحكام، بما في ذلك الأسعار، في الدليل التشغيلي للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة أن تستفيد من دعم ترويج الصادات في إطار المكون الفرعي 3.3.

10. تُوضَّح مزايا القروض المُراد تحويلها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول 2.1. وتُدرج التفاصيل الإضافية المتعلقة بالشروط والأحكام لا سيما بمعدل الفائدة في الدليل التشغيلي للمشروع كما وإنَّها تخضع لعدم اعتراض البنك.

الجدول 2.1. موجز عن المكون الفرعي 1.2 – شروط وأحكام القروض للمشاريع الصغير والمتوسطة

المناطق المؤهلة	الحدود الجغرافية غير محدودة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة بالأغذية الزراعية القابلة للبقاء التي تضم أقل من خمسين موظفًا والمسجلة قانونًا والحاصلة على ترخيصٍ والعاملة بشكل كامل. تولى الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المُصدرة، والتي لديها عقود بيع مُسبقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع اتفاقيات للزراعة التعاقدية
القطاعات المؤهلة	يتمّ التركيز على قطاع الأغذية الزراعية ⁵⁶
النفقات المؤهلة	احتياجات الاستثمار ورأس المال المتداول
العملة	القروض بالدولار الأمريكي

⁵⁶ يضمّ قطاع الأغذية الزراعية درجة المساهمة في الإنتاج والتوزيع، والإنتاج الزراعي الأولي، وصناعة الأغذية الزراعية بما في ذلك تجهيز المنتجات الزراعية والتعليق والتخزين والتجارة والتوزيع والسياسة الزراعية من بين أمور أخرى.



معدل الفائدة	تكلفة التمويل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ معدل الإقراض) وعلاوة مخاطرة عن الإقراض وهامش شركة كفالات. ستُفصل آلية التسعير في دليل عمليات المشروع.
استحقاق القرض	مدة تصل إلى ثلاث سنوات
فترة الإمهال	سنة أشهر كحدٍ أقصى من الدفعة الأساسية
الجدول الزمني لسداد القرض	تتم العملية بناءً على اتفاق بين شركة كفالات والمُقترض. لا يجوز أن تفوق مهلة تسديد أي قرضٍ فرعي فترة تنفيذ المشروع.
حجم القرض	يصل إلى 400,000 دولار أمريكي
الضمانة الإضافية	كلّ القروض مضمونة. تُحدّد شركة كفالات حجم الضمانة بحسب كلّ حالة. يحتوي الدليل التشغيلي للمشروع على مزيدٍ من التفاصيل.
الرصد والتقييم	تقييم معايير الأهلية عند تقديم الطلب والقيام بزيارات ميدانية قبل إعطاء القرض وبعده وإعادة النظر في كيفية استخدام التمويل لاحقاً.

11. **تقييم القرض وإجراء الموافقة عليه.** سيتم تشكيل لجنة قروض لهذا الغرض، لها هيكلية عضوية واختصاصات يقبل بها البنك الدولي. ستقيم اللجنة الطلبات بشفافية، على

أساس من يأتي أولاً يخدم أولاً، فضلاً عن تقييم الأهلية والسجل الائتماني/الجدارة الائتمانية، والاستمرارية المالية للمشروع، وتحليل التدفق النقدي والقدرة على تسديد الاستحقاقات، والضمانات القائمة على المبادئ التجارية. توافق اللجنة بالتالي على طلبات القروض، والمبالغ وتحدّد أيضاً الشروط والأحكام. لا تبدأ دفعات سداد القرض إلا عند تفعيل الكامل لوظيفة الائتمان الخاصة بشركة كفالات بما في ذلك تعيين الموظفين الرئيسيين ذوي الخبرة وتدريبهم، وإنهاء المرحلة الأولى من المساعدة الفنية وتطوير أدلة الإقراض واعتمادها ووضع أنظمة لتكنولوجيا المعلومات.



12. ستفوّض الحكومة اللبنانية تنفيذ وإدارة المكون الفرعي من خلال اتفاق فرعي يتم توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات. نظرًا لتعثر القطاع المصرفي والتأخر في إعادة هيكلة، تم توجيه التمويل عبر كفالات كحلٍّ أمثل لضمان الوصول إلى المستفيدين الذين لا يصلون إلى التمويل وخاصةً مواردهم الخاصة. فيحصلون بالتالي على الدعم المالي اللازم للحفاظ على أعمالهم وتوسيع نطاقها. أُجري تقييم للوسيط المالي وفقًا للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل من خلال وسيط مالي للتأكد من أن شركة كفالات قادرة على أداء دور الوسيط هذا، وتبرير تمويل الديون بشروطٍ ميسرة عبر مؤسسة مالية غير مصرفية. إن الترتيب التنفيذي المقترح في إطار هذا المكون الفرعي هو تدبير طارئ مؤقت. فهو مقيّد بفترة زمنية محدّدة وسيتم العدول عنه تدريجيًا مع إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعافاة قطاع الوساطة المالية.

13. **المخاطر الواجب تخفيفها.** تواجه الحكومة اللبنانية، والمقترض، والمستفيدون من القروض أخطارًا كبيرة منها:

(أ) أخطار سعر الصرف للمشاريع التي تقترض بعملة أجنبية وتولّد إيراداتها بالعملة المحلية في سياق عدم اليقين القائم في القطاع النقدي، على الرغم من تزايد دولرة الاقتصاد والنقد؛

(ب) فرض ضوابط إضافية على رأس المال ما يقيد قدرة المستفيدين على سحب أموال المشروع أو تحويلها إلى الخارج؛

(ج) المخاطر التشغيلية المفروضة على المؤسسات وخاصةً أخطار القطاع الزراعي. ثمة خطر عدم سداد الشركات للقروض. يشكل افتقار كفالات ش.م.ل. إلى خبرة سابقة في الإقراض علاوةً على عدد القروض المتعثّرة في السوق اللبناني خطرًا كبيراً على نجاح هذا المكون الفرعي.

ستعمل كفالات ش.م.ل. بالتعاون مع البنك الدولي على إيجاد حلولٍ للتخفيف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه، وسيتم تفصيلها في الدليل التشغيلي للمشروع. قد تشمل تلك التدابير ما يلي:



- أ. الحد من المخاطر الناجمة عن سعر الصرف العملات الأجنبية من خلال التركيز على المستفيدين الذين يولدون إيرادات بالعملات الأجنبية أو مصدرى القروض الكبيرة،
- ب. استهداف الأعمال التي أثبتت قدرتها على الصمود خلال الأزمة والمربحة منها، والتي تتميز بالإمكانات العالية للنمو،
- ج. التأكد من أن السيولة التي تم ضخها عبر المشروع تُعتبر "أموالاً حديثة"، وأن ضوابط رأس المال التي تفرضها المصارف التجارية المحلية لن تنطبق على المستفيدين من هذا المشروع.

كما سيتضمن المشروع تدابير لتعزيز قدرة كفالات ش.م.ل. على التمويل. قد يُعاد استخدام بعض حصص هذه القروض على نحو أسرع حسب الاستخدام (أقل من ثلاث سنوات). بالتالي، قد تولد الشركة بعض الدخل وتخفف من حدة بعض المخاطر. تعمل كفالات بصفتها الشركة المديرة لصناديق الائتمان. يتحمل كل من الحكومة اللبنانية والمستفيدين المخاطر، ولا ضمان وراء استرداد هذه الأموال بالكامل أو جزئياً. غير أن تدابير التخفيف المدرجة في تصميم المشروع تهدف إلى الحد هذه المخاطر. ومع حلول موعد إنهاء المشروع، ستعيد كفالات الأموال المستردة إلى الحكومة اللبنانية، استناداً إلى أحكام الاتفاق الفرعي. أما بالنسبة إلى أموال القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استردادها مع حلول موعد إنهاء المشروع، فستتضمن اتفاقية كفالات الفرعية العملية المتفق عليها للمطالبة بها واستردادها.

المكون 2: البنية التحتية الذكية المصممة للتكيف مع تغير المناخ وخدمات التنمية الزراعية (100 مليون دولار أميركي)

14. يهدف هذا المكون إلى إعادة تقديم الخدمات وتعزيز القدرات التشغيلية وضمان استدامة البنية التحتية العامة الداعمة لقطاع الأغذية الزراعية والتأكد من قدرتها على الصمود في وجه التغير المناخي. سيقسم هذا المكون إلى مكونين فرعيين:

المكون الفرعي 2.1 - تحسين البنية التحتية للمجتمعات الريفية من أجل الزراعة؛



والمكون الفرعي 2.2 - استرجاع الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالات الداعمة للزراعة.

15. سيمول المكون الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة الريفية المحددة الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية واستدامة قطاع الزراعة وجعله أكثر استجابة لتغير المناخ. سيشمل هذا المكون الاستثمارات التالية:

- إعادة تأهيل البنية التحتية العامة للري وتحديثها وبناء هياكل لتجميع المياه، بما في ذلك تحديثات الري الصغيرة التي يقودها إما المزارعون أو المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى البنية التحتية العامة للري التي تديرها الوكالات، والبحيرات القائمة على التلال؛
- إعادة تأهيل الطرق الريفية الفرعية؛
- تطوير مراكز المعارض الزراعية؛
- تحسين تشغيل الأنظمة الحالية لمعالجة مياه الصرف الصحي (بما في ذلك إدارة الطين وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة)؛
- تحسين الأنظمة الحالية لإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك عمليات التسميد وإنتاج الغاز الحيوي من السماد للحد من تلوث التربة والمياه. ستتماشى الأنشطة المتعلقة بالمياه جميعها مع قانون 2020/192.

16. سيتكيف هذا المكون مع أدوار كل هيئة مسؤولة عن تنمية مختلف الاستثمارات وتشغيلها وصيانتها. في عملية الرصد، يجري العمل مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تأمين المساعدة الفنية وتعزيز أدوار أصحاب المصلحة المتعددين ومسؤولياتهم لضمان استدامة الاستثمارات بما في ذلك التشغيل والصيانة على النحو المشار إليه في جدول 2.2.

الجدول 2.2. أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم بما في ذلك التشغيل والصيانة للبنية التحتية ذات الصلة

القطاع	المؤسسة	الأدوار والمسؤوليات
--------	---------	---------------------



البحيرات القائمة على التلال والطرق الفرعية	المشروع الأخضر	تأسست في عام 1963 بموجب المرسوم رقم 13335 كسلطة مستقلة تخضع لرعاية وزير الزراعة. كُلفت دراسة مشاريع استرجاع الأراضي والتنمية وتنفيذها بما في ذلك بناء البحيرات في المناطق الجبلية بحجم يقل عن 100,000 متر مكعب وبناء الطرقات الفرعية.
	البلديات	يغطي تفويض البلديات تشغيل البحيرات القائمة على التلال والطرق الزراعية وصيانتها.
مراكز المعارض الزراعية	وزارة الزراعة	يغطي تفويض وزارة الزراعة التشغيل والصيانة.
الري	مؤسسات المياه	وفقاً للقانون رقم 2020/192، كُلفت المؤسسات المياه بإدارة أنظمة الري والبحيرات القائمة على التلال بما في ذلك تشغيلها وصيانتها. أما البحيرات الصغيرة القائمة على التلال، فتدار بواسطة جمعيات المزارعين (كفاءة استعمال المياه الرسمية وغير الرسمية).
	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	تأسست بموجب القانون المؤرخ في 14 أغسطس/آب 1954 والذي تم تعديله في 30 ديسمبر/كانون الأول 1955 لتنفيذ خطة سد نهر الليطاني للري والصرف الصحي والمياه المنزلية. أضاف القانون رقم 2000/221 إلى مسؤولياتها جميع مشاريع الري في البقاع الجنوبي وجنوب لبنان، بما في ذلك تشغيلها وصيانتها.
	المزارعون	يشارك المزارعون في وضع أنظمة الري مقابل رسوم
مياه الصرف الصحي	مؤسسات المياه	وفقاً للقانون رقم 2000/221، تتمثل مهمة مؤسسات المياه في إدارة شبكات مياه الصرف الصحي، بما في ذلك تشغيلها وصيانتها.



تدعم السلطات المحلية الأسر المعيشية في ضمان وصل المنازل بشبكات الصرف الصحي	البلديات	
يلزم القانون رقم 2018/80 للإدارات المتكاملة للنفايات الصلبة وزارة البيئة وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة النفايات الصلبة ووضع المعايير والشروط اللازمة ومراقبة تنفيذها.	وزارة البيئة	النفايات الصلبة
يلزم القانون رقم 2018/80 لإدارة النفايات الصلبة البلديات وضع وتنفيذ خطط رئيسية محلية متكاملة للنفايات الصلبة. وتُكلف البلديات بجمع النفايات ونقلها من نقاط التجميع إلى المنشآت المخصصة بطريقة لا تلحق أضراراً بالبيئة.	السلطات المحلية	

المكون الفرعي 2.1. تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية من أجل الزراعة (28 مليون دولار أميركي)

17. يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين البنى التحتية للمجتمعات الريفية من أجل دعم تطوير قطاع الأغذية الزراعية. سيركز على تخزين المياه، وشبكات الري للمجتمعات الصغيرة ومجتمعات المزارعين، وإعادة تأهيل الطرقات الفرعية الريفية، ومشاريع زراعية فرعية حسب الطلب. سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل المشروع الأخضر بتنسيق مع اتحاد البلديات والبلديات المعنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والمياه. ينبغي إجراء عمليات التشغيل والصيانة المناسبة لهذه الاستثمارات وفقاً للقانون.

18. سيقوم كل من اتحاد البلديات والبلديات المعنية⁵⁷ وأصحاب المصلحة المعنيين بتطوير مقترحات الاستثمار والترويج لها (المشاريع الفرعية للبنى التحتية المجتمعية) من أجل دعم المشاريع. سيتم تخصيص أموال الصندوق على مستوى إقليمي، وستحدد أولوياته من خلال عمليات تشاركية شاملة فضلاً عن تقييم المشاريع الفرعية على ضوء معايير الأهلية والاختيار المحددة في الدليل التشغيلي للمشروع. تشمل المعايير الإرشادية ما يلي: (أ) مستوى انعدام الأمن الغذائي والفقر؛ (ب) مستوى النشاط الزراعي؛ (ج) أوجه

⁵⁷ حيث لم تنضم البلديات إلى اتحاد.



- التآزر مع المكون 1.؛ (د) والمنافع المشتركة للمناخ والاستدامة البيئية؛ (هـ) والالتزام بالعمليات المستدامة للتشغيل والصيانة؛ (و) ودعم اتحاد البلديات المحلية والبلديات المعنية؛ (ز) والمواءمة مع الأولويات الوارد ذكرها في "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020" و"خارطة الطريق لتعافي قطاع المياه لعام 2020".
19. سيصدر اتحاد البلديات دعوات سنوية على مستوى المحافظات بدعم من حملة اتصالات واسعة النطاق في خلال السنوات الثلاث الأولى. وسيقوم المشروع الأخضر بعملية الفرز المسبق للمقترحات وإقرارها مع المجتمعات المحلية. تعنى لجنة تقييم فنية مؤلفة من ممثلين عن وزارة الزراعة، والمحافظات، والمزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بمراجعة لائحة المشاريع النهائية والموافقة عليها.
20. يمول المكون الفرعي هذا (أ) خدمات الاستشارة، بما في ذلك دراسات الجدوى والتصميم الهندسي بالإضافة إلى تحضير تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي؛ (ب) وحملات التواصل والاستشارات والمعلومات؛ (ج) والمشاريع الفرعية المختارة للبنى التحتية المجتمعية؛ (د) وتعزيز المؤسسات المعنية مثل رابطة مستخدمي المياه والري التي تتولى مسؤولية تشغيل النظام وصيانته، ومسؤولية إدارة البحيرات القائمة على التلال وشبكات توزيع الري ذات الصلة. ويشمل التعزيز المؤسسي المؤهل التدريب والتوجيه في المشاركة المجتمعية والحوكمة وحل النزاعات من أجل ضمان عملية تشاركية هادفة.
21. **البحيرات القائمة على التلال.** سيمول المكون الفرعي تطوير البحيرات القائمة على التلال لتخزين مياه الينابيع وانسياب المياه، وما يرتبط بذلك من حماية المستجمعات المائية الصغيرة والحفاظ على الأراضي (على سبيل المثال، المدرجات). ستستخدم مجموعات صغار المزارعين المياه في المقام الأول في عمليات الري الإضافية للمحاصيل ذات القيمة العالية مثل الفواكه والخضار في فصل الصيف. تتراوح مساحة البحيرات القائمة على التلال بين 20,000 متر مكعب و50,000 متر مكعب (أي صغيرة الحجم)، وبين 50,000 متر مكعب و100,000 متر مكعب (أي متوسطة الحجم). سيتم انتقاء 30 بحيرة من هذا النوع بناءً على طلبات المستفيدين واتفاقيات مبنية على شروط محددة بما فيها رابطة (تعاونية) مستخدمي المياه وأنواع المحاصيل التي سيتم ربيها. كما سيدعم هذا المشروع تطوير شبكات الري القائمة على الجاذبية في اتجاه مجرى البحيرات القائمة على التلال، والمؤلفة من قنوات الري بالتنقيط والرشاشات الدقيقة على مساحة 50 هكتار تقريباً. وسيمول المزارعون الأفراد استثمارات شبكات الري جزئياً. كما سيتم إنشاء رابطة أو تعاونية لمستخدمي المياه لكل بحيرة من أجل ضمان توزيع عادل للمياه بين المستفيدين، والمسؤوليات المتعلقة بتكاليف التشغيل والصيانة.



المربع 2.1: البحيرات القائمة على التلال تعتبر البحيرات القائمة على التلال والبرك الاصطناعية مستجمعات لجمع المياه الموجودة على مستوى منحدرات بين التلال للسماح بجمع مياه الأمطار التي تهدر في البحر سنوياً والتي تشكل حاجة ملحة خاصة في أشهر الصيف الجافة. يمكن تخصيص المياه المخزنة للاستخدام الزراعي والمحلي. تبرز الحاجة لنظام توزيع للمياه من أجل نقلها إلى المحاصيل والمزارع¹. في لبنان، توفر المياه للكثير من البساتين التي تنتج على نطاق واسع التفاح والكرز والإجاص والخوخ.¹

22. **الطرق الفرعية.** سيعاد تأهيل ما يقارب سبعين كيلومتراً من الطرق الفرعية لتمكين المزارعين من الوصول إلى البحيرات القائمة على التلال والأراضي المزروعة أو البور، والأراضي التي تتوفر فيها مياه الري بشكل أساسي، والوصول إلى الأسواق. ستتبع معايير الاختيار المعايير القياسية التي يستخدمها المشروع الأخضر والتي تشمل (من بين أمور أخرى): (أ) النظر في طلبات جميع المزارعين المستفيدين وموافقتهم على التبرع بالأرض من أجل الطريق (من دون مصادرة)؛ (ب) ما لا يقل عن 10 مزارعين مستفيدين لكل كيلومتر من الطرق؛ و (ج) موافقة المستفيدين على الالتزام بمتطلبات تقسيم المناطق.

23. **من المتوقع أن يعود تعزيز البنى التحتية الريفية بالفائدة المشتركة على مستوى التكيف مع التغير المناخي والتخفيف منها.** من خلال تحسين البنى التحتية الزراعية المحلية سيحسن المشروع من قدرة صمود المجتمعات الريفية أمام التقلبات المناخية مثل أحوال الطقس المتطرفة وندرة المياه. على سبيل المثال، تضيف البحيرات القائمة على التلال مصدرًا مكملًا للمياه من أجل تغذية إنتاج المزارع، وبذلك تزيد قدراتها على الصمود. إضافة على ذلك فإن إعطاء الأولوية للنشاطات المستدامة سيخفض من البصمة الكربونية للقطاع وسيعزز التنمية المنخفضة الكربون وبذلك تنتج فوائد تخفيفية في مواجهة تغير المناخ.

المكون الفرعي 2.2 استعادة إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الخاضعة لإدارة الوكالة والتي تركز عليها الزراعة



72,000,000 دولار أمريكي.

24. الهدف من هذا المكوّن الفرعي هو استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية البنية التحتية التي تدعم صمود نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على المنافسة، وحمايتها من الخسارة الدائمة في سياق الأزمة المالية وأزمة الحوكمة الحالية. من ناحية الأنظمة، تهدف التدخلات إلى ضمان وظائف النظام الأساسية من خلال الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة القائمة، وتوخي أدنى مستوى ممكن من التعقيد للتدخلات في دعائم النظم. يسمح هذا النهج بمراعاة التوازن بين مخاطر الاستثمارات المنعزلة غير الفعّالة والمخاطر الناشئة عن تعقيدات التنفيذ. ويتيح استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ وعدم خوض غمار الاستثمار في بنية تحتية جديدة في ظلّ الظروف الراهنة.

أ. يتضمن نطاق المكون الفرعي إعادة تأهيل البنى التحتية في القطاعات المعرف عنها كقطاعات أساسية من أجل تعزيز قدرة قطاع الأغذية الزراعية على الصمود: مشاريع الري التي تديرها الوكالة، وإعادة تأهيل مراكز عرض المزارعين، وإدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة. إذا كانت الأنشطة المقترحة تتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية، فسقتصر على إعادة تأهيل / تحسين المخططات الحالية التي لن تضر بشكل ملحوظ بالبلدان المشاطئة الأخرى. يكون حجم الاستثمارات متناسباً مع فعالية استعادة وظيفة أصغر مجال خدمة حيوية ينطبق على الخدمة أو البنية التحتية المحددة، كنطاق دائرة الري وشبكات إدارة مياه الصرف الصحي.

ب. يجب على الاستثمارات أن تركز على مناطق الزراعة الريفية خاصة الفقيرة منها وأن تعود بالفائدة على قطاع الأغذية الزراعية: يجب على الاستثمارات أن تستهدف المناطق الريفية حيث تهيمن الزراعة على النشاط الاقتصادي ويجب أن تظهر آثاراً ملحوظة على القطاع الزراعي.

ج. ستعطى الأفضلية لتتبعين: الأعمال التي تستهدف إعادة تنشيط وتأهيل وحماية البنى التحتية الموجودة أصلاً ومنع تدهور الأصول العامة وخسارتها. هذا لا يتضمن مشاريع تطوير البنى التحتية الجديدة.

د. تدعم الخطة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية هذه الاستثمارات: يجب أن تستند جميع النشاطات إلى خطة وطنية واستراتيجيات قطاعية لتضمن مساهمتها في أهداف التنمية الموسعة وأطر السياسة التي وضعتها الحكومة.



ه. استراتيجية تصميم نظام فعال من خلال خطة تشغيل وصيانة مستدامة: يجب أن توضع استراتيجية تشغيل وصيانة مستدامة وشاملة لجميع النشاطات على أن تتضمن قدرة توظيفية طويلة الأمد وفعالة لاستعادة الخدمات والبنى التحتية. ستشمل التدخلات مسارات نحو إجراء ترتيبات التشغيل والصيانة المستدامة من خلال استخدام مقاربة مساهمات متزايدة من الموازنة العامة بينما تتضمن تخصيص الموارد الكافية للمشاريع لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة على أساس استثنائي إذا برزت الحاجة إلى ذلك. ويمكن أن يكون الحال هكذا إذا ساءت الأزمة السياسية والاقتصادية أو إذا استمرت.

و. تتماشى درجة تعقيد الاستثمارات مع القدرة المؤسسية لتخفيض أخطار التنفيذ: ينبغي أن تعتمد التدخلات على الآليات القائمة؛ التقليل من نقاط التدخل في النظام والتغييرات في نماذج التشغيل؛ وبالتالي ضمان الحلول مجدية في بيئة التشغيل الحالية للقطاع العام.

ز. يتم اعتماد المشاريع الفرعية على البنى التحتية من خلال استشارات شاملة للجهات المعنية: يجب على الاستثمارات أن تظهر دليلاً واضحاً عن استشارات مع الجهات المعنية المناسبة بما فيها مع المجتمعات المحلية في مجال التخطيط والتنفيذ من أجل ضمان أن تكون النشاطات مناسبة ومستجيبة لحاجات المجتمع وأن تشمل قدرة المجتمع المحلي على الشراء المباشر.

25. سيمول هذا المكون الفرعي: (أ) خدمات الاستشارة ودراسات الجدوى والتصاميم الهندسية والإشراف على تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئة وخطة العمل التشغيلية والصيانة المعنية بالمشاريع الفرعية؛ (ب) والاتصالات والمشاورات المجتمعية؛ (ج) والمساعدة التقنية وبناء قدرات الوكالات المعنية ومشاريع قطاعية على مستوى البنى التحتية العامة.

26. الري. يجب أن تتماشى المشاريع الفرعية للري مع استراتيجية القطاع المالي الوطنية لعام 2020 2035. تم انتقاء المشاريع الاستراتيجية في مجال الماء ومياه الصرف الصحي وقطاعات الري مسبقاً كجزء من عملية إعطاء الأولوية المطبقة في وزارة الطاقة والماء. وستحدّد المنظمات الإقليمية العاملة في مجال المياه المشاريع الفرعية للري، أي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومنشأة مياه شمال لبنان، ومنشأة مياه البقاع، ومنشأة مياه بيروت وجبل لبنان، وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسة المياه في جنوب لبنان، والجهات المعنية أخرى سَنُفَصِّلُ أكثر في الدليل التشغيلي للمشروع.

27. إدارة مياه الصرف الصحي. تشمل نشاطات إدارة مياه الصرف الصحي على إعادة تأهيل وتوسيع شبكات مياه الصرف الصحي الموجودة أصلاً ومحطات معالجة مياه



الصرف الصحي التي خرجت عن الخدمة بسبب غياب الموازنة التشغيلية والتي لها تأثير ملحوظ على الأراضي الزراعية المجاورة بالإضافة إلى استثمارات هادفة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي الثانوية الموجودة أصلاً من أجل خفض التأثير على الموارد المائية في المناطق الزراعية.

28. يتم الاستثمار في مياه الصرف الصحي بما يتماشى مع التحديثات التي أدخلتها وزارة الطاقة والمياه على "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020"، التي توفر تحليلاً مفصلاً لوضع المياه وقطاع الصرف الصحي في البلاد وحددت الاستثمارات الضرورية والمساعدة التقنية اللازمة لتقوية القطاع، وبالتوافق مع "خارطة طريق خطة التعافي لقطاع المياه لعام 2022". ستبنى الاستثمارات في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي على المبادرات الحالية في القطاع بما فيها إمكانية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي عند توفر الجدوى المالية والتقنية لذلك والتي ستستجيب لتحديات القطاع الحالية والتحديات المناخية المستقبلية. يمكن لتحسين إدارة مياه الصرف الصحي والرواسب بالإضافة إلى إعادة استخدامها للري أن تقارع تحديات ازدياد ندرة المياه بسبب التغير المناخي وبإمكانها أن تحسن من سبل العيش في المناطق الريفية وأن تولد الدخل للمؤسسات المائية.

29. إدارة النفايات الصلبة: يمكن للنشاطات المعنية بالنفايات الصلبة أن تشمل على إعادة تأهيل البنى التحتية لإدارة النفايات الصلبة الموجودة أصلاً والتي بإمكانها أن تخفض من تأثير المكبات المفتوحة غير القانونية في الأراضي الزراعية وموارد المياه (تلوث المياه الجوفية والمياه السطحية بالإضافة إلى سد قنوات الري) وبإمكانها أن تزيد من توريد السماد العضوي كبديل عن السماد الاصطناعي المستورد.

30. تهدف الاستثمارات في النفايات الصلبة إلى خفض نسبة تلوث التربة والمياه في المناطق الزراعية من خلال اعتماد مقاربة الاقتصاد الدائري. تشمل النشاطات على تحسين الفرز من المصدر وإعادة تأهيل البنى التحتية لمعالجة النفايات الصلبة الموجودة أصلاً بما فيها السماد العضوي والمعالجة العضوية للأجزاء العضوية وتحديث المكبات الصحية لتخفيض تأثير المكبات المفتوحة غير القانونية على الأراضي الزراعية والموارد المائية. سيكون لهذا المشروع تأثير تكاملي على الجهود المبذولة من قبل البنك الدولي والجهات المعنية الأخرى تماشياً مع مسودة خارطة الطريق لقطاع النفايات الصلبة للعام 2023-2026

31. سيمول هذا المكون الفرعي المساعدة الفنية وبناء قدرات الهيئات العاملة. سيتم تقديم الدعم بناءً على الطلب وعلى ديناميكية مخصصة لـ (أ) الاحتياجات المحددة مسبقاً والتي سترد في ما يلي، بالإضافة إلى (ب) الاحتياجات المحددة في خلال التنفيذ في إطار من للغاية وتشتمل هذه الاحتياجات بحسب كل نوع من النشاطات على ما يلي:



أ. الري وإدارة مياه الصرف الصحي: ستتوافق استثمارات الري مع المساعدة التقنية لمنع تدهور موارد الماء من الاستخدام المفرط أو التلوث من مصادر غير زراعية، وستشمل هذه ما يلي: (1) توسيع شبكة رصد المياه الجوفية لرصد دخول الملوحة على الساحل و(2) التحضير لخطة إدارة أخطار التلوث و(3) تحضير خطة إدارة المياه الجوفية. علاوة على ذلك وبموجب القانون 2020/192 سيبني المكون الفرعي قدرات مؤسسات الماء على توفير الدعم لجمعية مستخدمي المياه من خلال مؤسساتها وتوفير خدمات التطوير إلى مؤسسات معترف بها قانونيًا وقائمة على العضوية المفتوحة على الشركات أو البلديات. ستشتمل مسؤولياتها الأساسية التشغيل والرصد والإدارة الثانوية للبنى التحتية للري، كما تلعب هذه الجمعيات دورًا في تخصيص الموارد المائية وإدارتها المنسقة الشاملة. سيتم بناء قدرات هيئة إدارة نهر الليطاني والسلطات المحلية حسب الحاجة وذلك للاستجابة للمسؤوليات التشغيل والصيانة على مستوى الري واستثمارات الصرف الصحي بالإضافة إلى استخداماتها المالية، وسيشمل هذا الدعم تقوية القدرات القانونية والمؤسسية لقطاع الري على تنفيذ معايير مياه الصرف الصحي معايير إعادة استخدام الترسبات بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، ووزارة البيئة ووزارة الزراعة.

ب. إدارة النفايات الصلبة: الترويج لاعتماد نهج متكامل على مستوى خدمات إدارة النفايات الصلبة عبر تكامل الجهود المبذولة لتطوير الخطة المحلية الخاصة بالنفايات الصلبة. يشتمل هذا الجانب على دعم حملات التوعية والتواصل والانخراط مع المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ أنظمة إدارة النفايات الصلبة المقترحة وتقوية الاستدامة المالية للاستثمارات في النفايات الصلبة. وسيتم بناء قدرات للسلطات المحلية من أجل تحقيق دورها ومسؤولياتها في تشغيل استثمارات وزارة البيئة لمتابعة تنفيذ خطة النفايات الصلبة.

ج. الحوكمة البيئية لضفاف نهر الليطاني: من أجل منع تلوث البيئة وتدهور الأراضي الزراعية والموارد المائية، من المهم ضمان الاستدامة طويلة الأمد للاستثمارات ولذلك سيتم تأمين الدعم الضروري لتقوية القدرات المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي من أجل اعتماد أدوات مناسبة للتنمية المستدامة للنهر ولتحسين الرصد وتنفيذ آليات الأطر التنظيمية الموجودة أصلاً.

32. سيتم تنفيذ هذا المكون من قبل مجلس الإنماء والإعمار بتنسيق وثيق مع البلديات المعنية واتحادات البلديات والوزارات القطاعية ويشتمل ذلك على وزارة البيئة ووزارة المياه والطاقة ووزارة الزراعة وهيئة إدارة نهر الليطاني ومؤسسات المياه المعنية، وهذا يشتمل على أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية بالاستثمارات العامة والتي سيتم تنفيذها بموجب المشروع المشار إليه في الجدول 2.3 وسيسمح هذا للمؤسسات العامة المعنية بالالتزام باستخدام الاستثمارات المقترحة.



33. سيعود هذا المكون الفرعي بالفوائد المناخية المشتركة في مجال التخفيف والتكيف. من خلال تحسين القدرة على الصمود وفعالية تنظيم البنى التحتية مثل الري وإدارة مياه الصرف الصحي، سيتمكن المشروع مجتمعات الزراعة الريفية من التكيف الفعال مع تأثيرات التغير المناخي، كما أن ممارسات إدارة المياه المخزنة ستساهم في استخدام أكثر فعاليةً لموارد المياه في ظل ندرة المياه المتزايدة بسبب التغير المناخي. كما أن تضمين استخدام الطاقة المتجددة في كل النشاطات سيخفض من انبعاثات غازات الدفيئة وسيروج للتنمية الزهيدة بالكربون.

الجدول 2.3. المسؤوليات التنفيذية بموجب المكون 2



المكون الفرعي	الجهة المنسقة	المشاورات/تحديد/السماح بإجراءات العمل وجدول الأعمال	الجهة الأولى المعنية بالتنفيذ	التنفيذ (الأنشطة، والرصد والتقييم)	الضمانات	التوريدات	الوكالة الاستئمانية/الدافعة	التشغيل والصيانة/الملكية	إعداد التقارير النهائية/الخ
المكون الفرعي 2.1: الطرق الزراعية	المشروع الأخضر	اتحادات البلديات	وزارة الزراعة/المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 2.1: بحيرات التلال	المشروع الأخضر	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة	وزارة الزراعة/المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	العمليات والصيانة: أصحاب المزارع، البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 2.1: أنشطة أخرى	المشروع الأخضر	اتحادات البلديات (وزارة الطاقة والمياه، إذا كانت متصلة بالري)	السلطات المحلية	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 2.2: الري	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	وزارة الطاقة والمياه، ومؤسسات المياه، ومصلحة إدارة الليطاني	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مؤسسات المياه ومصلحة إدارة الليطاني	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعي 2.2: إدارة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	وزارة الطاقة والمياه، ومؤسسات المياه، -	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مؤسسات المياه	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع



مجلس الإنماء والإعمار/وح دة تنسيق المشروع	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/ وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وح دة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	وزارة البيئة	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	المكون الفرعي 2.2: الإدارة الآمنة للمياه
مجلس الإنماء والإعمار/وح دة تنسيق المشروع	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/ وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وح دة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	المكون الفرعي 2.2: مراكز معارض المزارعين

المكوّن 3. تعزيز المبنية المعينة واستعادة خدمات الدعم في سبيل تطوير قطاع الأغذية الزراعية (21 مليون دولار أميركي)

34. يهدف هذا المكوّن إلى استعادة وتدعيم قدرة قطاع المؤسسات على دعم تعافي قطاع الأغذية الزراعية وتحويله. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتنفيذ هذا المكون بتوجيه فني من وزارة الزراعة (المكون الفرعي 3.1 و3.2) ووزارة الاقتصاد والتجارة (المكون الفرعي 3.3).

35. المكون الفرعي 3.1: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعارف (8 مليون دولار أميركي). يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين قاعدة المعارف التي توجه صنع القرار في قطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك صانعو السياسات، والمزارعون، والمشاريع الزراعية من أجل الإسراع في اعتماد الابتكارات والأدوات الرقمية في مجالات مثل استخدام الأراضي، والرصد، ونظام الإرشاد الزراعي. وسيسعى هذا المكون الفرعي إلى تمويل: (أ) تشخيص لنظام الأغذية بما في ذلك التعدادات الزراعية والصناعية، والمسوح الزراعية المواضيعية الأخرى، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بأنشطة المراعي والرعي، للاسترشاد بها في تقديم الدعم الذكي مناخياً؛ (ب) وضع خارطة بإنتاجية الأراضي وأداة لاتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضي لتحديد النقاط الساخنة للتأثر بالمناخ؛ (ج) ورقمنة الخدمات الزراعية لوزارة الزراعة (بما في ذلك تطوير قاعدة بيانات وبوابة معرفية إلكترونية)، كما على مستوى العمليات والتواصل، فضلاً عن رقمنة خدمات الإرشاد ودعم سجل المزارعين وبناء قدرات الوزارة في سياق استخدام أدوات الاستشعار عن بعد؛ (د) وتوفير خدمات إرشاد معززة (بما في ذلك، من باب التعداد لا الحصر، تدريب المزارعين على استخدام تقنيات مكافحة الآفات البيولوجية والمكافحة المتكاملة للحد من استخدام المواد الكيميائية والمبيدات والتخفيف من التلوث من خلال الاستعراض التطبيقي على مستوى المزارع) مع التركيز على الممارسات الذكية مناخياً بالتعاون مع المعهد اللبناني للبحوث الزراعية. وسيجري تقديم تدريب على الممارسات الذكية مناخياً إلى 15.000 من أصحاب المصلحة الذين يملكون مزارع مساحتها بين دمت واحدة و50 دنماً؛ (هـ) التنسيق مع وزارة الزراعة في المشاريع المتعلقة بالأغذية الزراعية؛ (و) وتوفير المساعدة الفنية لتوسيع نطاق التغطية بموجب قانون العمل (تحديداً المادة 7 منه) وفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الزراعة.

36. ستشمل خدمات الإرشاد الرقمية المعززة ممارسات الزراعة المستدامة وتكنولوجيات الزراعة الذكية مناخياً والتي ستعزز من الإنتاجية على المدى البعيد، وتحد من كلفة المدخلات الزراعية، كما سيسمح المكون الفرعي هذا بتعزيز القدرة على التصدي لتغير المناخ والحد من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة (المرفق 4)، إلى جانب تضمينه لتحليل تأثيرات المناخ، والفرص



والمعوقات على مستوى سلاسل قيمة مختارة.

37. **المكون الفرعي 3.2: تعزيز سلامة الغذاء (8 مليون دولار أميركي):** يهدف هذا المكون الفرعي إلى تعزيز قدرة لبنان

على ضمان الأمن الغذائي وزيادة فرص التصدير المتاحة أمام المنتجات اللبنانية من خلال تمويل الأنشطة التالية:

(أ) المساعدة التقنية: حرصًا على فاعلية المساعدة الفنية المخطط لها، سيجري العمل على تحليل للأبعاد الخاصة بالسياسات، واللوائح، والمؤسسات، وبناء القدرات على صعيد النظام الوطني لسلامة الغذاء بناءً على دليل المسوح التابع لمؤسسة التمويل الدولية (القسم 2: سلامة الغذاء). وسيوفر هذا التمرين المعلومات بشأن الوضع الراهن للنظام الوطني لسلامة الغذاء في لبنان، وببعض التحديات على مستوى السياسات، واللوائح، والهيكلية المؤسسية التي تعيق تطور قطاع الأغذية على المستوى الوطني، وتمنع زيادة الإمكانات التصديرية وحماية المستهلك على نحو أفضل. ستقدم هذه الأنشطة دعمًا مكملًا من خلال الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز مستوى توافق التشريعات اللبنانية مع المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية على المستوى الدولي. وستوجه نتائج هذا التقييم من أجل تطوير التوصيات السياسية التي ستقدم إلى الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين. وبالنسبة إلى سلامة الغذاء تحديدًا، سيسمح المشروع بتقييم شروط سلامة الغذاء على مستوى سلاسل القيمة المحلية والدولية لتحديد أي قصور في معايير السلامة الغذائية في لبنان وتسهيل إمكانية تطوير المعايير الملائمة والإجراءات القابلة للتطبيق في المراحل المختلفة من سلسلة القيمة. سيسمح المشروع كذلك بتطوير توصيات بشأن وضع إطار إلزامي بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، والممارسات الصناعية الجيدة، وأنظمة إدارة سلامة الغذاء القائمة على تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة والتصميم وتنفيذ برامج رصد المخلفات والملوثات للأغذية ذات المنشأ الحيواني. كما أنه سيدعم عملية تطوير اللوائح، والإرشادات، والأدلة اللازمة من خلال الاعتماد على الأدوات والأدلة التي طورها البنك الدولي، بما في ذلك دليل سلامة الغذاء الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية.

(ب) رقمنة عمليات إدارة سلامة الأغذية: سيحلل المشروع جاهزية النظام الوطني لسلامة الأغذية لإنشاء نظام شهادة إلكترونية للصحة والصحة النباتية، بالإضافة إلى النظام الحالي لتسجيل العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية وإصدار التصاريح المختلفة المطلوبة من العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية لأداء أنشطتهم. وسيتم ذلك عن طريق مسح السياسات واللوائح الوطنية ذات الصلة، وكذلك عن طريق فحص القدرات الحالية للهيئات المعنية (وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة، ووزارة الاقتصاد والتجارة) من أجل رقمنة إصدار الشهادات والوثائق الأخرى، وسجلات العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية (بما في ذلك المصدرين).

وبناءً على نتائج التقييم، سيدعم المشروع تطوير المفهوم وخطة العمل جنباً إلى جنب مع تطوير البرمجيات والبرامج المطلوبة لإنشاء رقمنة الشهادات والتراخيص ذات الصلة بالأغذية الزراعية وصيانتها، بما في ذلك (1) إنشاء نظام إلكتروني لإصدار شهادات الصحة والصحة النباتية يقوم برقمنة شهادات الاستيراد والتصدير والصحة البيطرية، والتراخيص الصناعية لمرافق الزراعة والأغذية الزراعية. سينظم المشروع أيضاً زيارات دراسية إلى بلدان مختارة لتعريف المسؤولين اللبنانيين والمتخصصين التقنيين بالأطر التنظيمية وطرق/أساليب إدارة أنظمة الشهادات الإلكترونية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، والسجلات الإلكترونية وأنظمة الوثائق الإلكترونية في مجال سلامة الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم الاندماج في نظام شهادات الصحة النباتية.

(ج) سيشمل رفع مستوى القدرات التشغيلية للهيئات العامة العاملة في مجال مراقبة سلامة الأغذية ما يلي: (1) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية لهيئة التفتيش التي تتولى مراقبة سلامة الأغذية التابعة للمؤسسات ذات الصلة؛ (2) تعزيز المختبرات عن طريق دعم تكاليف التشغيل وتوفير المعدات، وتجديد المختبرات، وتدريب موظفي المختبر للتأكد من أنهم يتمتعون بالقدرة اللازمة لإجراء الفحوصات المخبرية لسلامة الأغذية بما في ذلك إجراء فحص مخلفات مبيدات الآفات والملوثات الأخرى والمواد الموجودة في الأغذية، فضلاً عن الفحوصات الأخرى التي تتطلبها أسواق التصدير المستهدفة.

(د) علاوة على ذلك، سيمول هذا المكون الفرعي حملات التطعيم للمساهمة في زيادة القدرة على الصمود مناخياً وآليات مراقبة الآفات والأمراض وسيدعم حملات التوعية بشأن الانتشار المحتمل للآفات والأمراض الجديدة بسبب تغير المناخ، وذلك من أجل تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على التكيف.

(هـ) بناء القدرة على مضاعفة البذور في المؤسسات ذات الصلة.

38. **المكون الفرعي 3.3. تحسين نظم الترويج للصادرات الغذائية الزراعية وتسويقها (5 ملايين د. أ.):** يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين أداء الصادرات الغذائية الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة. وسيمول ما يلي: (أ) التمويل المشترك للبعثات التجارية والمشاركة في المعارض الدولية التي يحددها القطاع الخاص، و(ب) المساعدة التقنية لتيسير الوصول إلى المعلومات بما فيها المعلومات المتعلقة بآليات التصدير، ومتطلبات الجودة، والشحنات التجريبية، وخيارات النقل البحري والبري والجوي بما في ذلك الارتقاء بمستوى منصة LEBTRADE التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، وإطلاع شبكة الملحقين الاقتصاديين



التابعة لوزارة الخارجية على وجهات التصدير الرئيسة لتيسير فرص التصدير. يتم التركيز بوجه خاص على تعزيز وصول المرأة إلى الأسواق المحلية والدولية.. يمكن أن يساعد الوصول إلى الأسواق الدولية في تحسين التعلم بشأن تقنيات وممارسات الزراعة الذكية مناخياً على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، ستنجح المشاركة في المعارض والبعثات التجارية لتحسين آليات التصدير للمشاركين فهم أحدث التقنيات والممارسات المتاحة تجارياً للزراعة الذكية مناخياً، مثل المحاصيل القادرة على التكيف مع الجفاف أو ممارسات إدارة المياه التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، واستخدامها محلياً. كما سيوفر فرصاً لعرض المنتجات المحلية العضوية والذكية مناخياً في المجال الدولي. وسينفذ مجلس الإنماء والإعمار المكون الفرعي تحت القيادة الفنية لوزارة الاقتصاد والتجارة .



المرفق 3: التحليل الاقتصادي والتحليل المالي

29.

المقدمة

1. يهدف المشروع إلى تنفيذ استثمارات مختلفة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات الإنتاجية واستثمارات خاصة محدودة. ويشمل المشروع تمويل البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، وكذلك تطوير المنافع والخدمات العامة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمستفيدين والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. ويدعم المشروع انتعاش البلد في مرحلة انخفضت فيها الإيرادات من 16.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 إلى ما دون 5.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. وقد أدى الانخفاض في النفقات الأساسية إلى انهيار شديد في الخدمات العامة، وخسائر هائلة في الإيرادات الضريبية، وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بسببه التضخم المالي، يستمر في خفض الإيرادات بشكل كبير، ما يشير إلى تدهور الوضع أكثر فأكثر وسط أزمة غير مسبوقة.⁵⁸

2. يلخص هذا المرفق التحليل الاقتصادي والمالي المسبق للمشروع، والذي يقيم الفوائد والتكاليف الإضافية المستمدة من الاستثمارات الرئيسية المحددة في وصف المشروع وقائمة المحتويات. ويسعى التحليل إلى تقييم الأداء المتوقع للمشروع وجدوى الاستثمارات المخطط إجراؤها من منظور الفوائد والتكاليف المالية الصافية، ومن وجهة نظر الفوائد الاقتصادية الإجمالية للمشروع، والتكاليف، والعوامل الخارجية.

المنهجية

3. لتحديد جدوى المشروع، تم إجراء تحليل مسبق للكلفة والعائد. تم تقدير المؤشرات الاقتصادية والمالية، مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، لتقييم مستوى العائد على الاستثمار للمشروع بأكمله، والمكونات الفرعية والأنشطة. وتظهر نتائج التحليل المالي عوائد الأنشطة المدعومة من المشروع من منظور المؤسسات الخاصة ومنظمات المنتجين والمستفيدين، بينما تظهر نتائج التحليل الاقتصادي العوائد "الحقيقية" على المجتمع اللبناني، والتي ستكون ذات أهمية خاصة لصانعي السياسات والجهات المنفذة.

4. أخذ التحليل في الاعتبار معايير الاستثمار العامة التالية، والتي تم اعتبارها بمثابة السيناريو الأساسي: (1) فترة تقييم على مدى 30 عامًا، (2) معدل خصم اجتماعي بنسبة 6 بالمائة⁵⁹، (2) تكلفة رأس المال بنسبة 8 بالمائة⁶⁰، (4) 5 سنوات من التنفيذ الفعال للمشروع. تم إجراء تحليل الحساسية والسيناريوهات لتحديد مدى قوة النتائج في إطار مجموعة من التغيرات المحتملة في المتغيرات الرئيسية: العائدات، والأسعار، وتكاليف الإنتاج، وفترة التقييم، ومعدلات الخصم الاجتماعي، وتكلفة رأس المال، والسعر التقديري للكربون، وانخفاض قيمة العملة المحلية أثناء تنفيذ المشروع.

5. إرشادات التحليل الاقتصادي والمالي. يتم تقييم الفوائد والتكاليف الإضافية المستمدة من المشروع وفقاً لإرشادات البنك الدولي للتحليل الاقتصادي والمالي لعمليات الاستثمار.

6. مصادر المعلومات. اعتمد التحليل الاقتصادي والمالي على مجموعة من مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك البيانات من مشاريع مماثلة في لبنان، والتقارير ذات الصلة والمقالات المتخصصة، ووثائق المشروع، وغيرها من المصادر الثانوية التي تم الرجوع إليها بخصوص متغيرات محددة. تم جمع متغيرات مثل العائدات وحجم الإنتاج والأسعار وتكاليف الإنتاج وأنماط المحاصيل ومتغيرات أخرى واستُكملت بعدة افتراضات عدّة لتطوير نموذج الحساب في برنامج "إكسل" Excel. ودمج التحليل كلاً من تكاليف الاستثمار المباشر وتكاليف تشغيل المشروع في التدفقات النقدية المجمعة والمفصلة. وبهدف قياس فوائد وتكاليف المشروع بدقة، تم تعديل توقيت جميع التدفقات لتعكس التأخير في المدفوعات ومعدلات الاعتماد المتوقعة وتوزيع الفوائد طوال فترة تنفيذ المشروع.

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2023-the-normalization-of-> 58

crisis-is-no-road-for-stabilization

⁵⁹ معدل الخصم الاجتماعي الذي أوصى به البنك الدولي لعمليات الاستثمار بغياي أي معلومات عن معدلات الخصم الاجتماعي المقترحة من قبل أنظمة الاستثمار العام في البلدان.

⁶⁰ متوسط تكلفة رأس المال للقطاع الخاص في لبنان (متوسط تكلفة الإقراض للقطاع الخاص في لبنان؛ من المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة بسبب احتمال انخفاض قيمة العملة).



7. بالإضافة إلى ذلك، نظر التحليل الاقتصادي في الفوائد المرتبطة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تطبيق الأسعار التقديرية الإسمية للكربون التي أوصى بها البنك الدولي مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات الأسعار المنخفضة والمرتفعة. لم يتم إدراج العوامل الخارجية الإيجابية الناتجة عن المشروع، مثل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والفوائد البيئية والاجتماعية، في التحليل بسبب تعقيد قياس تلك العوامل الخارجية وقلة المعلومات المتاحة.

8. لم يأخذ التحليل في الحسبان عدداً من مصادر الفوائد الإضافية التي يمكن أن تنجم عن المشروع، بما في ذلك: (أ) مكاسب إنتاجية مستقبلية محتملة للمستفيدين غير المباشرين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الزراعية بسبب زيادة الوصول إلى المعلومات والمعرفة؛ (ب) الفوائد البيئية مثل الحد من تآكل التربة وتدهورها جراء أنشطة تهدف إلى تحسين إدارة المياه؛ (ج) الفوائد المرتبطة بتعزيز القدرات المؤسسية؛ (د) الحد من الأمراض لدى السكان المحليين بسبب تحسين معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة؛ (هـ) توفير الوقت نتيجة استخدام تقنيات سهلة الاستخدام. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذه الفوائد كمياً وتقييمها، إلا أنها من المحتمل أن تكون هائلة. لذلك، يمكن اعتبار نتائج التحليل متحفظة.

9. اعتمد تحليل التكلفة والعائد المسبق على عدة افتراضات. تم تقدير التدفقات النقدية باستخدام الأسعار الإسمية، وتم تحديد الأسعار الاجتماعية للمدخلات والمخرجات بناءً على معلومات حول قيم الاستيراد والتصدير، ومعدلات العمالة، والأجور، والضرائب في لبنان. افترضت السيناريوهات الأساسية معدل خصم اجتماعي بنسبة 6 بالمائة، وتكلفة رأس مال بنسبة 8 في المئة، وفترة تقييم مدتها 30 عاماً. واستخدم تحليل التكلفة والعائد المسبق نهجاً تحليلياً قياسياً لتقدير المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الاقتصادي الداخلي والفائدة/التكلفة ومؤشرات ربحية أخرى. وتم تقدير النتائج للمشروع ككل، وكذلك لمكونات المشروع والمكونات الفرعية والأنشطة المحددة.

10. لضمان صلاية النتائج، وبالنظر إلى الدرجات العالية من عدم اليقين فيما يتعلق بمعايير الاستثمار الرئيسية، تم إجراء تحليل للحساسية والسيناريوهات. وشمل ذلك تقييم أثر التغيرات في المتغيرات الرئيسية على المؤشرات الاقتصادية المقدرة، مثل فترات التقييم المختلفة من 15 إلى 30 سنة، ومعدلات الخصم الاجتماعي بنسبة 4 و8 في المئة، وتكلفة رأس المال من 6 إلى 10 في المئة، وأسعار منخفضة ومرتفعة للكربون وفقاً لتوصيات البنك الدولي، وانخفاض قيمة العملة المحلية أثناء تنفيذ المشروع. علاوة على ذلك، تم تقييم المتغيرات المحتملة في العائدات والأسعار وتكاليف الإنتاج على نطاق من النسب المئوية، بما في ذلك -20 في المئة، و-10 في المئة، و-5 في المئة، و5 في المئة، و10 في المئة، و20 في المئة.

د- نماذج الاستثمار في التحليل الاقتصادي والمالي

11. تم إجراء التحليل الاقتصادي والمالي بناءً على نماذج استثمارية محددة تم تطويرها لكل مكون وفقاً للتصميم الفني للمشروع. يقدم الجدول 3.1 ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتكاليف الإضافية المتوقعة والفوائد لنماذج الاستثمار في إطار المكون 1. تم تصنيف نماذج الاستثمار إلى ثلاثة أنواع بناءً على التكنولوجيات والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 1.1 و1.2: (أ) المنح المقابلة؛ (ب) القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 3.2. وصف نماذج الاستثمار.

نموذج الاستثمار	افتراضات عامة
المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً من خلال تحسين التجميع	
1. تقنيات الزراعة الذكية مناخياً	الهدف: خلق الحوافز من خلال المنح المقابلة لاعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخياً المستفيدون المباشرين: 450 منظمة من منظمات المنتجين، 9750 مزارعاً، 9848 هكتاراً
أ. أنظمة الري المتطورة – المعتمدة على الضغط (130 منظمة من منظمات المنتجين، 1950 مستفيد، 2925 هكتار)	أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون). الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد تقنيات الري المتقدمة (التنقيط، والرش، إلخ) إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+40٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى



<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الخيار، الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنية إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+20٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>ب. الألواح الشمسية - أنظمة ضخ الري المعتمدة على الضغط (260 منظمة من منتجين، 3900 مستفيد، 5850 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنيات إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+25٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>ج. الآلات الزراعية - الإنتاج الأولي (65 منظمة من منتجين، 975 مستفيد، 1463 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الخيار، الطماطم)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنيات إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+15٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>د. معدات ما بعد الحصاد ومعدات التجهيز الموفرة للطاقة (130 منظمة من منتجين، 1950 مستفيد، 2925 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الفواكه (الفاولة).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنية إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+20٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>هـ. دفيئات زراعية مجتمعية (65 منظمة من منتجين، 975 مستفيد، 341 هكتار)</p>
<p>المكون الفرعي 1.2: دعم المؤسسات الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية</p>	
<p>الأهداف: يهدف المشروع إلى تعزيز تحسين الإنتاجية بين شركات الصناعة الزراعية وشركات السياحة الزراعية من خلال توفير القروض.</p> <p>المستفيدون (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة): 252 شركة صناعة زراعية و 63 شركة سياحة زراعية</p>	<p>2. القروض</p>
<p>المنتجات الإرشادية: سيستهدف المشروع معالجة وتجهيز مختلف المنتجات الزراعية، بما في ذلك الحبوب (القمح) والفواكه (الفاولة) والخضروات (الطماطم) والنباتات الدرنية (البطاطس) والبقوليات (الحمص) والأعشاب العطرية (الكرزيرة) والحليب واللحوم.</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الانتمائية على زيادة دخل شركات الصناعة الزراعية، ومنظمات المنتجين، وشركات السياحة الزراعية، وتوسيع وتنويع الإنتاج. سيساعد الاستخدام الفعال للمدخلات والمياه والطاقة أيضاً على تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الربحية. فضلاً عن ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكاليف: قد يؤدي التوسع في الإنتاج إلى زيادة تكاليف الصيانة وارتفاع تكاليف التسويق والتكاليف الثابتة المرتبطة بتوسيع الإنتاج.</p>	<p>أ- شركات الصناعة الزراعية</p>



ب- شركات السياحة الزراعية	<p>المنتجات الإرشادية: سيستهدف المشروع أنشطة السياحة الزراعية المرتبطة بزراعة الزيتون والعنب والمنتجات الزراعية الغذائية الأخرى ذات الصلة.</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الائتمانية على زيادة دخل شركات السياحة الزراعية، وتوسيع وتنويع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة زيارات السياح وتعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكاليف: قد يؤدي التوسع في الإنتاج إلى زيادة تكاليف الصيانة وارتفاع تكاليف التسويق والتكاليف الثابتة المرتبطة بصيانة وتشغيل مرافق السياحة.</p>
3. القروض الصغيرة	<p>الأهداف: يهدف المشروع إلى تعزيز تحسين الإنتاجية بين نظم الزراعة الصغيرة من خلال تقديم القروض الصغيرة</p> <p>المستفيدون: 2000 مزارع صغير</p>
ج. القروض الصغيرة - صغار المزارعين	<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الائتمانية على زيادة دخل صغار المزارعين، وتوسيع وتنويع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة زيارات السياح وتعزيز مبيعات المنتجات الزراعية. سيساعد الاستخدام الفعال للمدخلات والمياه والطاقة أيضاً على تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الربحية. فضلاً عن ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>

12. يقدم الجدول 3.2 ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتكاليف الإضافية المتوقعة والفوائد التي تم أخذها في الاعتبار لنماذج الاستثمار في إطار المكون 2. وقد تم تصنيف نماذج الاستثمار إلى خمسة أنواع بناءً على البنية التحتية والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 2.1 و 2.2: (أ) بحيرات اصطناعية، (ب) الطرق الفرعية، (ج) مشاريع الري، (د) معالجة مياه الصرف الصحي، (هـ) إدارة النفايات لاقتصاد دائري.

الجدول 3.3. وصف نماذج الاستثمار.

نموذج الاستثمار	افتراضات عامة
<p>المكون الفرعي 2.1: تحسين البنية التحتية للمجتمعات الريفية للزراعة</p> <p>1. البحيرات الاصطناعية</p> <p>2. الطرق الزراعية</p>	<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إنشاء بحيرات اصطناعية صغيرة لتحسين إمدادات المياه:</p> <p>المستفيدون: 600 مزارع، 30 بحيرة اصطناعية</p> <p>أنماط المحاصيل الإرشادية: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل جراء تطبيق الري التكميلي. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل للمزارعين.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع زيادة في تكاليف صيانة نتيجة للبنية التحتية للري، بالإضافة إلى تكاليف التسويق بسبب زيادة الإنتاج.</p> <p>الهدف: يهدف المشروع إلى تحسين الربط بين المناطق الريفية من خلال إعادة تأهيل الطرق الريفية/الزراعية لتحسين الوصول السلع إلى الأسواق ووصول الخدمات للمزارعين.</p> <p>المستفيدون: 2300 مزارع (40 كلم من الطرق)</p> <p>المنتجات الإرشادية: يستهدف المشروع تحسين تسويق المنتجات الزراعية المختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يعزز المشروع بشكل كبير تسويق المنتجات الزراعية لتحسين الربط. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتم تخفيض تكاليف السفر بسبب تحسين البنية التحتية الحيوية.</p>



<p>التكاليف: سيتكبد المشروع زيادة في تكاليف صيانة نتيجة البنية التحتية الحيوية</p>	
<p>المكون الفرعي 2.2 استعادة الوصول وحماية البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالة والتي تدعم الزراعة</p>	
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل و/أو إنشاء البنية التحتية للرّي لتحسين نوعية وكمية إمدادات المياه الموجهة للزراعة.</p> <p>الهكتارات المستفيدة: 4000 مزارع على الأقل، 10000 هكتار</p>	<p>3. مشاريع الري</p>
<p>نمط المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعوية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع زيادة في تكاليف الصيانة نتيجة البنية التحتية للرّي، بالإضافة إلى تكاليف التسويق بسبب زيادة الإنتاج من توسيع المساحة المروية. في الوقت نفسه، من شأن إعادة التأهيل أن تقلل من تكلفة الري للمزارعين الذين يستخدمون الضخ المكلف للمياه من الآبار.</p>	
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل و/أو إنشاء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي للحد من تلوث إمدادات المياه والتربة للإنتاج الزراعي.</p> <p>المزارعون المستفيدون: المزارعون والمجتمع الريفي</p>	<p>4. معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في الري</p>
<p>نمط المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطا والفواكه مثل التفاح مع تحسين جودة مياه الري.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعوية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع زيادة في تكاليف صيانة منشآت معالجة مياه الصرف الصحي</p>	
<p>نمط المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والنباتات الدرنية مثل البطاطا والفواكه مثل التفاح مع تحسين جودة مياه الري.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعوية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p>	
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى تحسين إدارة النفايات الصلبة من خلال إعادة تأهيل وتطوير مرافق معالجة النفايات التي يمكن أن تنتج السماد من النفايات العضوية.</p> <p>المستفيدون: المزارعون والمجتمع الريفي.</p>	<p>5. إدارة النفايات لاقتصاد دائري</p>
<p>الفوائد: من المتوقع أن يدر المشروع إيرادات من بيع السماد العضوي كسماد عضوي، والذي يمكن أن يوفر فوائد اقتصادية لمشغلي المرافق. علاوة على ذلك، ستساعد الإدارة المحسنة للنفايات الصلبة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعوية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع زيادة في تكاليف صيانة منشآت معالجة النفايات الصلبة</p>	



13. يقدم الجدول 3.3 ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتكاليف الإضافية المتوقعة والفوائد التي تم النظر فيها لنماذج الاستثمار في إطار المكون 3. وقد تم تصنيف نماذج الاستثمار إلى ثلاثة أنواع بناءً على التقنيات والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 1.1 و 1.2 و 1.3: (أ) المساعدة الفنية لصغار المزارعين لغاية 20 دونماً، (ب) خدمات المساعدة الفنية الرقمية - الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) والأراضي والإدارة المتكاملة للآفات (IPM) (ج) نظام التتبع الرقمي (د) أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية.

الجدول 11. وصف نماذج الاستثمار.

نموذج الاستثمار	افتراضات عامة
المكون الفرعي 3.1: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعرفة	
1. المساعدة الفنية لصغار المزارعين	<p>الهدف: ينصب تركيز المشروع على تقديم المساعدة الفنية للمزارعين لتبني الممارسات الزراعية الجيدة المستفيدين: 15000 مزارع 3587 هكتار</p>
أ. المساعدة الفنية في الموقع	<p>نمط المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما في ذلك الخضروات (الطماطم، والخس، والخيار، والبازلاء)، والحبوب (قمح)، والنباتات الدرنية (البطاطا)، والفواكه (التفاح، والبرتقال، والفرولة، والزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي تبني الممارسات الزراعية الجيدة إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل. وسيؤدي الاستخدام الفعال للمدخلات إلى الحد من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. ومن المتوقع أن يساهم تبني الممارسات الزراعية الجيدة في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: يؤدي اعتماد التقنيات والأدوات الجديدة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة إلى زيادة تكاليف الصيانة لدى المزارعين، وزيادة تكلفة التسويق.</p>
2. خدمات المساعدة الفنية	<p>الهدف: يهدف المشروع إلى تعزيز تبني الممارسات الزراعية الجيدة بين المزارعين باستخدام التقنيات الرقمية، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب.</p> <p>المستفيدين: المزارعون ومنظمات المنتجين والمؤسسات الزراعية.</p>
أ. الخدمات الرقمية	<p>نمط المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضار مثل الطماطم والخس والخيار والكزبرة، وكذلك الفواكه مثل التفاح والبرتقال والفرولة.</p> <p>الفوائد: من خلال استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية، يهدف المشروع إلى زيادة معدل اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام المدخلات. وسيتمكن المزارعون من الوصول إلى الأسواق الإلكترونية، والتي يمكن أن تعزز المبيعات وتؤدي إلى زيادة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد المشروع في الحد من أمراض المحاصيل، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع تكاليف متعلقة بتنفيذ وصيانة التقنيات الرقمية، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بتقديم المساعدة الفنية وتدريب المزارعين. ولكن، يمكن أن يساعد استخدام الأدوات الرقمية في تقليل تكاليف المعاملات وتحسين الكفاءة الإجمالية.</p>
المكون الفرعي 3.2: تعزيز سلامة الأغذية	
3. نظام التتبع الرقمي	<p>الهدف: يهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة الصحة وأنظمة التتبع الخاصة بالمنتجات الزراعية، وتحسين معايير الصحة والصحة النباتية وتحديث المختبرات المرتبطة بها.</p> <p>المستفيدين: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية</p> <p>المنتجات الإرشادية: يستهدف المشروع إنتاج اللحوم والألبان، مع التركيز على إمكانية التتبع من المزرعة إلى السوق.</p> <p>الفوائد: يمكن أن يساعد تطبيق أنظمة صحية وأنظمة تتبع محسنة على زيادة ثقة المستهلكين والمصدرين في سلامة وجودة المحاصيل واللحوم ومنتجات الألبان، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار بالنسبة للمزارعين. كما</p>



<p>يهدف المشروع إلى زيادة القدرة التنافسية لصناعات المحاصيل واللحوم والألبان المحلية في الأسواق الدولية، وقد ينتج عن ذلك زيادة في عائدات الصادرات.</p> <p>التكاليف: سيتكبد المشروع تكاليف صيانة أنظمة الصرف الصحي والتتبع.</p>	
المكون الفرعي 3.3: تحسين أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية	
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى زيادة صادرات المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الترويج التجاري لها.</p> <p>المستفيدون: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية</p> <p>المنتجات الإرشادية: يهدف المشروع إلى الترويج التجاري لمجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل واللحوم والألبان.</p> <p>الفوائد: سيؤدي تعزيز الترويج التجاري للمنتجات الزراعية إلى زيادة قيمة صادرات هذه المنتجات.</p> <p>التكاليف: سيكون للمشروع تكاليف متكررة مرتبطة باستمرار الترويج التجاري للمنتجات الزراعية، مثل نفقات التسويق والإعلان. ولكن الفوائد المحتملة لزيادة الصادرات تجعل هذا استثمارًا مفيدًا.</p>	<p>4. أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية</p>

النتائج

14. النتائج الإجمالية. بالنسبة للاستثمار الإجمالي في المشروع، يعرض الجدول 12 القيم التقديرية للمقاييس المعيارية لقيمة المشروع

الجدول 3.4. تحليل التكلفة والعائد اللاحق - ملخص نتائج المؤشرات الاقتصادية والمالية

قيمة التعديل - التكاليف (%)	قيمة التعديل - الفوائد (%)	الفائدة/التكلفة	معدل العائد الداخلي (%)	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)
المؤشرات الاقتصادية				
54%	35%-	1.54	12.32%	237.9
المؤشرات المالية				
21%	18%-	1.21	10.76%	82.6

15. تشير القيمة الحالية الصافية الإيجابية للمشروع ومعدل العائد الداخلي أن الاستثمار سيؤدي إلى عوائد اقتصادية مواتية، تقع ضمن النطاق الملحوظ في الدراسات العالمية لمشاريع مماثلة. ومع ذلك، فإن أي صدمة خارجية تؤدي إلى انخفاض بنسبة تزيد عن 32 في المئة في صافي الفوائد الإضافية أو زيادة تفوق 46 في المئة في التكاليف الإضافية يمكن أن تؤثر سلبًا على الربحية الاقتصادية للمشروع. وسيكون لانخفاض الفوائد الإضافية بنسبة تزيد عن 11 في المئة وزيادة التكاليف الإضافية بنسبة تزيد عن 13 تأثيرًا ممتثلًا من الناحية المالية.

16. لتقييم قوة التحليل، أجريت تحليلات للحساسية والسيناريو. واختبرت هذه التحليلات تأثير التغييرات المحتملة في المعايير الرئيسية على عوائد المشروع مع الأخذ في الاعتبار الدرجة العالية من عدم اليقين في معايير الاستثمار المستخدمة. تضمن أحد السيناريوهات تقليص فترة التقييم في السيناريو الأساسي والبالغة 30 سنة إلى 25 سنة و15 سنة على التوالي. وتظهر النتائج، كما هو معروض في الجدول 3.5، أن العائد الاقتصادي والمالي على الاستثمار يتناقص مع فترة تقييم أقصر.

الجدول 3.5. تحليل الحساسية - آثار التغيير في فترة التقييم

المؤشرات	30 سنة (السيناريو الأساسي)	25 سنة	20 سنة	15 سنة
----------	----------------------------	--------	--------	--------



المؤشرات الاقتصادية				
3.7	96.1	173.5	237.9	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)
%6.22	%9.98	11.60%	%12.32	معدل العائد الداخلي (%)
المؤشرات المالية				
57.7-	3.7	48.5	82.6	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)
%4.10	%8.18	%9.90	%10.76	معدل العائد الداخلي (%)

17. كشف تحليل الحساسية الذي تم إجراؤه على المؤشرات الاقتصادية للمشروع عن آثار التغيرات في المعايير الرئيسية على قيمة المشروع. ويوضح الجدول 3.6. آثار التغيرات في معدلات الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال على المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدرة. فارتفاع معدل الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال يؤدي إلى انخفاض صافي القيمة الحالية.

الجدول 3.6 - تحليل الحساسية - آثار التغير في معدلات الخصم.

السيناريو	صافي القيمة الحالية الاقتصادية (مليون دولار أمريكي)
المؤشرات الاقتصادية	
السيناريو الأساسي - معدل الخصم الاجتماعي (6%)	237.9
معدل خصم اجتماعي مرتفع - 8%	128.7
المؤشرات المالية	
السيناريو الأساسي - معدل الخصم الاجتماعي (8%)	82.6
معدل خصم اجتماعي مرتفع - 10%	18.3

18. يقدم الجدول 3.7 مقارنة بين قيم صافي القيمة الحالية الاقتصادية ومعدل العائد الاقتصادي الداخلي في إطار سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك الأسعار التقديرية المنخفضة والمرتفعة للكربون بمعدل عن القيمة المقدرة للكربون. ويحتوي المرفق 4 مزيد من المعلومات حول هذا التحليل.

الجدول 3.7 - المؤشرات الاقتصادية في سيناريو الأسعار التقديرية المنخفضة والمرتفعة للكربون.

المؤشرات	بدون النظر في قيمة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة	سعر تقديري منخفض للكربون (السيناريو الأساسي)	سعر تقديري مرتفع للكربون (سيناريو متفائل)
صافي القيمة الحالية الاقتصادية (مليون دولار أمريكي)	229.8	237.9	245.1
معدل العائد الاقتصادي الداخلي (%)	%12.13	%12.32	%12.52

19. أُجري تحليل الحساسية أيضاً لتقييم تأثير التغيرات في المعايير الرئيسية على معدل العائد الاقتصادي المقدّر. يعرض الجدول 3.8 نتائج التحليل الذي يوضح كيفية استجابة معدل العائد الاقتصادي الداخلي للانخفاضات والزيادات التدريجية في قيم المعايير الرئيسية، مثل مردود المحاصيل



والأسعار وتكاليف الإنتاج والتأثيرات المشتركة لهذه المتغيرات. ويوفر هذا التحليل نظرة على صلابة العوائد المقدرة للمشروع في مواجهة التغيرات المحتملة في المعايير الرئيسية.

الجدول 3.8. تحليل الحساسية - آثار التغيرات في المعايير الرئيسية المختارة

المعيار	قيم معدل العائد الاقتصادي الداخلي (نسبة مئوية)						
	20%	10%	5%	0%	-5%	-10%	-20%
مردود المحاصيل	%13.16	%12.79	%12.57	%12.32	%12.05	%11.74	%10.97
السعر	%13.30	%12.87	%12.61	%12.32	%12.00	%11.62	%10.68
تكاليف الإنتاج	%13.30	%12.87	%12.61	%12.32	%12.41	%12.49	12.65%
التأثير المشترك (مردود المحاصيل، السعر، تكلفة الإنتاج)	%13.78	%13.16	%12.77	%12.32	%11.81	%11.21	%9.69

20. تشير نتائج تحليل الحساسية إلى أن التغيرات في مردود المحاصيل والأسعار وتكاليف الإنتاج يمكن أن يكون لها تأثير كبير على معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع. يعني هذا إلى أن العائدات الاقتصادية قد تتأثر بتقلبات السوق أو الظواهر المناخية التي يمكن أن تؤثر على مردود المحاصيل. لذا من المهم رصد هذه العوامل وتعديل خطة المشروع وفقاً لذلك لتخفيف أي آثار سلبية محتملة على الربحية.

الاستنتاج

21. استناداً إلى نتائج التحليل المسبق للتكاليف والفوائد، يمكن الاستنتاج أن الاستثمار العام في المشروع سيحقق عوائد اقتصادية ومالية إيجابية. يتجاوز معدل العائد الداخلي المقدر معدل الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال الذي تم أخذه بعين الاعتبار في هذا التحليل، مما يشير إلى أن المشروع مجدي اقتصادياً ومالياً وقابل للتطبيق لفترة تقييم تبلغ 30 عامًا. كما يشير التحليل إلى أن الأنشطة الرئيسية الممولة في إطار المكونات 1 و2 و3 ستحقق عوائد اقتصادية ومالية إيجابية. ومع ذلك، من الضروري الإقرار بأن هذه النتائج تعتمد على بيانات محدودة وغير مباشرة بسبب عدم كفاية المعلومات وعدم اليقين المحيط بمعايير الاستثمار الأساسية المستخدمة في هذا التحليل.



المرفق 4: المنافع المشتركة لتغير المناخ

1. يوفر المشروع نهجًا شاملاً لدعم تطوير سلاسل القيمة الزراعية الذكية مناخياً والبنية التحتية الخضراء. يعالج المشروع، كما هو مبين أدناه، بشكل مباشر قدرات لبنان المحدودة على التكيف ويتصدى لها، لا سيما في السياقات الهشة حيث أصبحت تأثيرات تغير المناخ واضحة، بل متجهة نحو التسارع، كما هو الحال في سبل العيش الريفية. وتم تصميم المشروع استرشاداً بتقرير المناخ والتنمية الخاص بلبنان قيد الإعداد. يجتذب المشروع أيضاً التمويل للوصول إلى البنية التحتية لإنتاج الطاقة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ بهدف تحسين الوصول إلى المياه وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

2. أصبحت تأثيرات تغير المناخ في لبنان واضحة بالفعل وتشير التوقعات إلى زيادة التغيرات في درجة الحرارة وهطول الأمطار. تشير رابع رسالة وطنية الصادرة مؤخراً والتي بعث بها لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى أن مناخ لبنان شهد زيادة في المتوسط السنوي لدرجة الحرارة بمقدار 1.6 درجة مئوية وتقلبات قوية في كمية الأمطار سنوياً.⁶¹ بالإضافة إلى ذلك، لوحظ هطول أمطار غزيرة في السنوات الأخيرة إذ أشارت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان إلى انخفاض كمية الأمطار بنسبة 40 إلى 50 بالمئة في عام 2016 مقارنةً بالعام العادي.⁶² يمكن أن ترتفع درجات الحرارة طوال منتصف القرن بين 1.6 و 2.2 درجة مئوية بحلول منتصف القرن وبين 2.2 و 4.9 درجة مئوية بحلول نهاية القرن في سيناريو انبعاثات عالمية متوسطة (بحسب مسار التركيز التمثيلي 4.5) وعالية (بحسب مسار التركيز التمثيلي 8.5)، على التوالي. تؤكد التوقعات اتجاهات الاحترار مع 43 يوماً إضافياً متوقعاً حيث تتجاوز درجات الحرارة القصوى 35 درجة مئوية، وزيادة في عدد أيام الجفاف المتتالية حيث يكون هطول الأمطار أقل من 1 ملم وتقدير انخفاض الغطاء الثلجي بنسبة 40 إلى 70 بالمئة وبالتالي ستؤثر هذه التغيرات تراكمياً وبشكل كبير على توافر المياه. من حيث الظواهر الجوية المتطرفة فمن المتوقع زيادة موجات الجفاف وموجات الحرارة تواتراً وحدةً، لا سيما في سهل البقاع والمناطق الشمالية والجنوبية من البلاد التي تشكل محاوراً زراعية.⁶³

3. سيشكل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً لأوجه الضعف القائمة في لبنان كما سيهدد الأمن الغذائي بشكل أكبر بسبب القدرات المحدودة على التكيف. سيؤثر تغير المناخ سلباً على النظم الغذائية عبر جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوفر وإمكانية الحصول على الغذاء والاستخدام والاستقرار. يتعرض توفر الغذاء للخطر بسبب الانخفاض المتوقع في الغلة نتيجة تغير أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار. يعتبر قطاع الزراعة في لبنان أكبر مستهلك للمياه في البلاد حيث تصل حصة المياه المسحوبة إلى 61٪ من الإجمالي. للبنان قابلية عالية نسبياً للتأثر بالظواهر المناخية المتطرفة (مثل الجفاف كما الفيضانات) وتغير المناخ على المدى الطويل، مثل التغير في كمية الأمطار وارتفاع درجة الحرارة. ستشهد البنية التحتية المتعلقة بقطاع الزراعة أيضاً آثاراً مباشرة وغير مباشرة لتغير المناخ. ستؤدي الأحداث المتطرفة كإغراق الطرق أو إتلاف منشآت التبريد إلى عرقلة التسويق التجاري للسلع الحساس للوقت على طول سلسلة القيمة وتسبب خسائر اقتصادية. يؤثر تغير المناخ أيضاً على الوصول إلى الغذاء عبر التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين من خلال ارتفاع الأسعار نتيجة انقطاعات في سلسلة القيمة يسببها التغير المناخ. يؤثر تغير المناخ على استغلال المواد الغذائية بالدرجة الأولى عن طريق الحد من الأمن الغذائي من خلال ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المنقولة بالأغذية وانتشار الآفات والأمراض الجديدة. تتفاقم مخاطر الأمن الغذائي والتغذية فيما يتعلق بالاستقرار الغذائي بسبب الزيادة المتوقعة في تواتر وشدة الأحداث المرتبطة بالمناخ. ستؤثر المخاطر المناخية بشكل غير متناسب على أفقر المجتمعات في مناطق مثل عكار وبلبك الهرمل حيث تشكل الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل والعمالة، مما يزيد من تفاقم توازن يتسم بالحساسية بالفعل ويزيد من تدهور الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية. تشير التقديرات إلى أن التكاليف الإجمالية لأضرار تغير المناخ في عام 2018 تمثل 2 بالمئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (1.4 مليار دولار أمريكي) بكونها

⁶¹ MoE/UNDP/GEF (2022). Lebanon's Fourth National Communication to the UNFCCC. Beirut, Lebanon. See <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>.

⁶² المرجع نفسه.

⁶³ MoE/UNDP/GEF (2022). Lebanon's Fourth National Communication to the UNFCCC. Beirut, Lebanon. See <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>.



الفيضانات أكبر الأضرار (605 مليون دولار أمريكي).⁶⁴ تضرب آثار تغير المناخ الفئات الأشد فقراً بشكل خاص، وتزيد الضغط على الأنظمة الغذائية الزراعية، مما يستلزم استثمارات عاجلة لبناء القدرة على التكيف والمرونة.

4. لم يكن لبنان من كبار مسيبي الانبعاثات تاريخياً حيث ساهم فقط في حوالي 0.04 في المئة من الانبعاثات العالمية.⁶⁵ ومع ذلك تقترن انبعاثات الغازات الدفيئة في لبنان بالنمو الاقتصادي حيث ينتج قطاع الطاقة 50 في المئة منها.⁶⁶ يعود هذا المستوى المرتفع لانبعاثات قطاع الطاقة إلى الاعتماد شبه الكامل على مولدات الديزل من قبل الأسر والشركات نتيجة انهيار في توفير تلك الخدمة من قبل مؤسسة الكهرباء الوطنية. تشكل الطاقة مساهمة رئيسية في قطاع الزراعة في لبنان، لا سيما فيما يتعلق باستخراج المياه والري والتدفئة والتبريد وما إلى ذلك. شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً حاداً في أسعار الوقود مما أثر على أفقر الفئات في البلاد بل أيضاً على المؤسسات الغذائية والزراعية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم والموجودة في مناطق تعاني من قلة الخدمات. تساهم النفقات في 6 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة اعتباراً من عام 2019 بسبب الأنشطة المتعلقة بتوليد ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي. كما كان متوقعاً، تعد انبعاثات الميثان أكثر الغازات الدفيئة شيوعاً المنبعثة من النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي ومعالجتها كما تشكل 90 في المئة من انبعاثات القطاع. ومع ذلك، لا يصدر القطاع الزراعي سوى 3.5 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة ومعظمها (55 في المئة) ينتج من الماشية (التخمير المعوي 33.9 في المئة، والسماذ 47.8 في المئة) والأسمدة الاصطناعية (16.4 في المئة). بالإضافة إلى ذلك، تنجم انبعاثات الغازات الدفيئة غير المحسوبة عن هدر الأغذية وخسارتها في سلسلة الإمدادات الغذائية الزراعية بسبب سوء أساليب الحصاد؛ أي نقص التخزين البارد والنقل المناسب؛ سوء ممارسات التداول؛ التعرض للحرارة وأشعة الشمس؛ أنظمة تسويق غير الفعالة؛ ونقاط الضعف في السياسات والأطر التنظيمية. استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، تساهم أنظمة الأغذية الزراعية بنسبة 21 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تسليم المزرعة (farm gate) وانبعاثات ما قبل مرحلة الإنتاج وما بعدها وتغيير استخدام الأراضي.⁶⁷ لذلك، يحمل قطاع الأغذية الزراعية إمكانات كبيرة لفك ارتباط النمو بين قطاع إنتاجي رئيسي عن الانبعاثات، كما يوضح التحليل أدناه.
5. تكمل مكونات المشروع بعضها البعض وتمكّن التحول الذكي مناخياً لسلسلة قيمة الأغذية الزراعية كما ستحسن الوضع على المدى القصير وستقلل من تأثير مساهمة لبنان في تغير المناخ على المدى الطويل (الجدول 4.1).

الجدول 17. المنافع المشتركة بحسب المكون.

المكون	التخفيف	التكيف
المكون 1: استثمارات ذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية		
1.1. تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً	تدعم العملية قدرة المزارعين على الاستثمار في تكنولوجيات ذكية مناخياً، بما في ذلك من خلال قديم منح مقابلة لخطط الأعمال المراعية للمناخ، ما من شأنه أن يساهم أيضاً في التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من وطاقته. ومن المقرر أن يساهم اشتراط المنافع المناخية كأحد معايير الأهلية في تعزيز الاعتماد على الزراعة الذكية مناخياً. سيقوم المشروع أيضاً بتمويل المعارض الوطنية وأخرى حول الإنتاجات العضوية الذكية مناخياً.	سيؤثر القطاع الزراعي بمرته بالتغيرات في توافر المياه، لا سيما صغار المزارعين ذات الأموال المحدودة للاستجابة للتحديات. على مستوى المزارعين، ستزيد التدخلات للتكيف مع التغير المناخي المتصلة بالاستثمار من قدرة القطاع على التكيف من خلال تمويل، على سبيل المثال، أنظمة الري الموفرة للمياه والوصول إلى مزيج المحاصيل الأكثر ملاءمة لتقلب المناخ (المحاصيل المقاومة للجفاف، والحرارة، والآفات والأمراض). سيقبل المشروع من هجرة الشباب الناتجة عن المناخ من المناطق الريفية عبر توفير الوصول إلى التمويل وبناء القدرات وسيحقق الهدف المذكور من خلال خلق فرص الدخل وتوفير الوسائل المالية للتكيف. بناءً على التقييم الأولي للطلب، تشير التقديرات إلى أن حوالي 20 في المئة من المنح المقابلة ستمول تحسين كفاءة استخدام المياه
	تتضمن الاستثمارات لمؤهلة التي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة ما يلي: الأصول الإنتاجية الموفرة للطاقة ومصادر الطاقة المتجددة مثل الخلايا الكهروضوئية الشمسية، والطاقة الشمسية الحرارية (التدفئة والتبريد)، والمعالجة ومعدات الآلات الزراعية الأخرى التي من شأنها أن تقلل من هدر الأغذية وغيرها من الحلول. سيؤدي تحسين الروابط بين المزارعين ومجهزي المواد الغذائية إلى الحد من هدر الأغذية وفقدانها كما سيقصص انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بها. تشير التقديرات إلى أن حوالي 50 في المئة من المنح المناظرة ستمول حلول الطاقة المتجددة بينما	

⁶⁴ 4th National Communication to the UNFCCC.

⁶⁵ <https://ourworldindata.org/contributed-most-global-co2>.

⁶⁶ <https://www.climatelinks.org/resources/climate-risk-profile-lebanon>.

⁶⁷ FAOSTAT: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/EM/visualize>.



<p>ستمول 30 في المئة من المنح المناظرة الأساليب المحسنة لتصنيع الأغذية مما سيساهم في الحد من هدر الأغذية والانبعاثات المرتبطة بذلك).</p>		
<p>سيساعد هذا المكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال التجارية الزراعية عالية النمو على إنشاء بنية تحتية مرنة لمعالجة الآثار المناخية للأحداث المتطرفة (كالجفاف والفيضانات) وقلة توافر المياه من خلال قروض تمويل التنمية الذكية مناخياً. تتوفر هنا إمكانيات كبيرة لتعزيز مرونة العمليات، سواء عن طريق تحسين إمدادات المدخلات باستخدام الطاقة المتجددة، أو ضمان الإنتاج بتقنيات أفضل لإدارة المياه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الحصاد من خلال الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، مثل إنشاء مستودعات وتطوير ومصانع التجهيز. ستعمل البنية التحتية لسلاسل القيمة الأكثر مرونة على تحسين المرونة الشاملة لسلاسل القيمة الزراعية من خلال دعم استمرارية الأعمال المحسنة أثناء وبعد الظواهر الجوية المتطرفة.</p>	<p>ستمول قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثمارات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة على امتداد سلسلة القيمة. تشير التوقعات إلى استخدام حوالي 50 في المئة من التمويل (من المكون الفرعي بأكمله) للبنية التحتية للطاقة المتجددة، نظراً للحاجة الماسة إلى لوحات الطاقة الشمسية للحد من تكلفة الإنتاج المرتفعة لمدخلات الوقود. تشمل الاستثمارات الأخرى التي سيتم تمويلها من خلال القروض أنظمة الري الموفرة للطاقة، وأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، ورفع المياه باستخدام محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والتخزين البارد الموفر للطاقة (مع إعطاء الأولوية للتلّاجات التي تستخدم أنظمة التبريد ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي)، والخدمات اللوجستية الأكثر كفاءة بالإضافة إلى معدات التجهيز الزراعي والتخزين الحديثة بهدف تقليص هدر الأغذية وفقدانها وكثافة انبعاثات الغازات الدفيئة من منتجات الأغذية الزراعية المرتبطة بذلك.</p>	<p>2.1. دعم مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة</p>
المكون 2: البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً لتنمية قطاع الأغذية الزراعية		
<p>سيغطي المشروع الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية للأغذية الزراعية المقاومة لتقلبات المناخ على مستوى المجتمع المحلي، مثل تحديث أنظمة الري على مستوى المجتمع المحلي وبناء بحيرات الجبال لضمان توافر المياه ومعالجة شح المياه الذي يتفاقم بسبب التغير المناخي. بعد الاستثمار في بحيرات الجبال أمراً حاسماً لتقليل الضغط على موارد المياه الجوفية. ستساهم إعادة التأهيل الذي من شأنه تحسين مرونة الطرق الزراعية في زيادة القدرة على التكيف مع المناخ من خلال بناء خنادق جانبية مرصوفة بالحجارة لتصريف المياه بعيداً عن الرصيف ويفضل تحسين جمع المياه وجمع المياه لري المزارع والنباتات والأشجار ولشرب الحيوانات والماشية.</p>	<p>سيساهم هذا المكون الفرعي في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال: (أ) البنية التحتية للطاقة المتجددة - أي الطاقة الشمسية بشكل أساسي - وبالتالي تقليل الاعتماد على مولدات الديزل العالية الانبعاثات، (ب) تقليل استخدام الديزل لضخ المياه الجوفية نتيجة تحسين توافر الري السطحي من خلال بناء بحيرات الجبال (ج) زيادة بالوعة الكربون من خلال إعادة تأهيل الطرق الزراعية الذكية مناخياً عبر ازراعة الأشجار على امتداد الطريق لا سيما على المنحدرات الجانبية المعرضة للانزلاق الأرضي وذلك لتحسين المرونة في الاستجابة للانجراف والمساهمة في بالوعة الكربون. من المقدّر استخدام 80 في المئة من الميزانية لإنشاء بحيرات فوق التلال، و6 في المئة منها لبناء الطرق الفرعية.</p>	<p>2.1. البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً للزراعة</p>
<p>سيمكّن المكون الفرعي المجتمعات الزراعية الريفية من التكيف بشكل أفضل مع آثار ندرة المياه المتزايدة من خلال تحسين الوصول إلى المياه في مواجهة شح المياه المتزايد الناجم عن تغير المناخ. سيعمل المكون الفرعي أيضاً على تحسين الوصول إلى البنية التحتية العامة الأساسية مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تسمح بإعادة استخدام المياه وبالتالي معالجة شح المياه الناجم عن تغير المناخ. سيوفر كلا النوعين من الاستثمار للمجتمعات أمناً مائياً أفضل كما سيعدها لتأثيرات المناخ. وسيمول المكون الفرعي أيضاً المساعدة الفنية اللازمة بشأن إدارة الجفاف وخطة المياه الجوفية لتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ ومن المتوقع أن يتم استخدام حوالي 57 في المئة من ميزانية المكون لخدمات الري، و20 في المئة لمعالجة مياه الصرف الصحي، و21 في المئة لمراكز العرض المخصصة للمزارعين.</p>	<p>سيساهم هذا المكون الفرعي في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال (أ) أنظمة الري العامة الموفرة للطاقة، حيث سيستفيد المستخدمون بموجبها من إمدادات موثوقة من المياه المصفّاة والمضغوطة، مما يدعمهم في توفير تكاليف الكهرباء أو الوقود لضخ المياه من البئر وعبر مرشح، (ب) أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي الموفرة للطاقة و (ج) أنظمة إدارة النفايات الصلبة الموفرة للطاقة. سيؤدي دمج الطاقة المتجددة في جميع التدخلات إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التنمية منخفضة الكربون. سيتم زيادة معدل القدرة على معالجة مياه الصرف الصحي اليومية لخطط معالجة مياه الصرف الصحي المختارة من 5000 إلى 35000 طن متري في اليوم. وستضمن إعادة تأهيل البنية التحتية للنفايات الصلبة القدرة على تخزين ونقل النفايات</p>	<p>2.2. استعادة الوصول وحماية البنية التحتية والخدمات الداعمة للزراعة التي تديرها الوكالة</p>



	بطرق تمكن من استعادة المواد واستغلالها من النفايات الزراعية والأسمدة المجمعة بشكل منفصل. يمكن بعد ذلك إعادة استخدام النفايات الحيوية، بما في ذلك إنتاج الغاز الحيوي. كما أن أنظمة التخلص من النفايات الصلبة المناسبة ستقلل أيضًا من حرق النفايات في الهواء الطلق وانبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بذلك. سيؤدي تحسين النفايات وإدارتها إلى تخفيضات كبيرة حيث تشير رابع رسالة وطنية إلى أن قطاعي النفايات ومياه الصرف الصحي هما المساهمين الرئيسيين في انبعاث غاز الميثان بنسبة أكثر من 70 بالمئة من إجمالي الانبعاثات.	
المكون 3: تحسين البيئة المواتية واستعادة خدمات الدعم لتنمية الأغذية الزراعية		
سيمول هذا المكون ما يلي: (أ) خرائط رقمية للتربة وأنظمة معلومات الطقس وآليات الإنذار المبكر الذي يسمح للمزارعين بفهم التأثيرات المناخية والتخطيط لها والتكيف معها مثل انخفاض كمية الأمطار والإجهاد الحراري وانتشار الآفات والأمراض ؛ (ب) الخدمات الإرشادية الرقمية وتحسين تقديم الخدمات الإرشادية مع التركيز على التقنيات الذكية مناخياً مثل إدارة المياه وتنويع المحاصيل وإدارة التربة وتحديد الاستراتيجيات بهدف تعزيز التأهب للكوارث المتعلقة بالمناخ ؛ و (ج) تعزيز التنسيق وتبادل المعرفة بين أصحاب المصلحة ، الأمر الذي سيجمع بين صنع السياسات لفهم تأثيرات المناخ على مستوى المزارعين ونشر معلومات وأنظمة الزراعة الذكية مناخياً ذات الصلة من المستوى الحكومي.	سيضمن هذا المكون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالممارسات الذكية مناخياً من خلال الخدمات الإرشادية المحسنة. سيوفر المكون معلومات ويساعد على تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، مثل إدارة التربة المحسنة، وتربية الحيوانات واستخدام مكافحة البيولوجية للآفات والمراقبة المتكاملة لتقليل استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الآفات () بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ومعلومات عن تقنيات لتقليل المساحات المحروثة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة لزيادة الكربون العضوي في التربة والمعدات الموفرة للطاقة في الري والجر وتوليد واستخدام الطاقة المتجددة. سيدعم المكون أيضًا أنشطة بناء القدرات لتسهيل عمليات الاقتصاد الدائري، مثل الصيانة المناسبة وإعادة تدوير البنية التحتية للطاقة المتجددة ووضع مبادئ المشتريات الخضراء.	3.1. تحسين الوصول إلى الممارسات والبيانات والمعرفة الزراعية الذكية مناخياً
سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تعرض النباتات للأمراض والآفات (الجديدة). سيتسنى من خلال تعزيز النظام الوطني لمراقبة سلامة الأغذية تحديد مصادر المنشأ والحد من انتشار الأمراض والآفات، وسيتمكن المزارعون المتضررون من التفاعل في الوقت المناسب. سيدعم المكون الفرعي أيضًا حملات إذكاء الوعي حول الانتشار المحتمل للآفات والأمراض الجديدة بسبب تغير المناخ.	سيؤدي المكون إلى مراقبة محسنة للمخلفات الكيميائية في المنتجات النباتية والغذائية. ستعمل المراقبة على تحفيز الممارسات الزراعية الجيدة، مما يساهم بشكل مباشر في تقليل استخدام الأسمدة وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ذات الصلة بهدف الامتثال للمعايير التنظيمية. أخيرًا، سيقاّص الاستغناء عن الورق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كما سيساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.	3.2. تدعيم السلامة الغذائية
قد يساعد الوصول إلى الأسواق الدولية في تحسين تعلم أساليب وممارسات الزراعة الذكية مناخياً على الصعيد الدولي. على سبيل المثال، ستوضح المشاركة في المعارض والبعثات التجارية لتحسين آليات التصدير أحدث الأساليب والممارسات الزراعية الذكية مناخياً المتاحة تجاريًا، مثل المحاصيل المقاومة للجفاف أو ممارسات إدارة المياه الموفرة للطاقة واستخدامها محليًا. وستقدم أيضًا فرصًا لاستعراض المنتجات العضوية الذكية مناخياً على الساحة الدولية. وبالمثل، فإن الوصول إلى معلومات السوق يحفز التعلم عن المعرفة الدولية للزراعة الذكية مناخياً ويبيّن القدرات المحلية. سيوفّر تحسين الوصول إلى الأسواق تنويع الصادرات والواردات لسلسلة القيمة وبناء القدرة على المرونة؛ في حالة حدوث أعطاب، ستضمن طرق التجارة والموردون والأسواق البديلة استمرارية الإنتاج والدخل.		3.3. تحسين أنظمة ترويج وتسويق الصادرات الغذائية الزراعية
سيدعم المشروع جمع البيانات ورصد الفوائد المناخية المشتركة والتحقق منها. وستتولى حدة تنسيق المشروع عملية الإبلاغ عن مؤشرات النتائج المتعلقة بالفوائد المشتركة للمناخ إلى وزارة البيئة، امتثالاً لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاق باريس. بالإضافة إلى ذلك، سيبيلج المشروع عن الكمية السنوية لتجميع المياه (السعة بالمتر المكعب أو اللتر)، وعدد أنظمة ضخ المياه الكهروضوئية الممولة، والاستخدام الفعلي المرتبط بها أثناء استعراض منتصف المدة ومراجعة الإنجاز.		5. إدارة المشروع والمعرفة

الحسابات المتعلقة بغازات الدفيئة

6. **ولاية الشركة.** تم تحليل الغازات الدفيئة كجزء من ولاية الشركة المتمثلة في احتساب انبعثات غازات الدفيئة للقروض الاستثمارية في القطاعات المعنية.

7. **المنهجية.** من أجل تقدير الأثر الذي تخلفه الاستثمارات الزراعية على انبعاثات غازات الدفيئة وعزل الكربون، تم استخدام برنامج EX-ACT (v9)، الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة. يعتمد برنامج EX-ACT بشكل أساسي على تنقيح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2019 للمبادئ التوجيهية لعام 2006 لقوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2019) وملحق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2013 و 2013 لإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري: الأراضي الرطبة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2014) بحث علمي. يسمح برنامج EX-ACT بتقييم صافي رصيد الكربون للمشروع، والذي يُعرّف بأنه صافي رصيد مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂eq) من غازات الدفيئة المنبعثة أو المحتجزة نتيجة لتنفيذ المشروع مقارنةً بسيناريو بدون مشروع. يقدّر برنامج EX-ACT التغيرات في مخزون الكربون (الانبعاثات أو المصارف)، معبراً عنها بالأطنان المكافئة من ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار في السنة.⁶⁸

مميزات المشروع والافتراضات ذات الصلة

8. يهدف احتساب نسبة غازات الدفيئة إلى تحديد تدخلات المشروع التي ستؤثر في الانبعاثات من الأرض (على سبيل المثال، إدارة تمييز المحاصيل، وتحسين عملية الري، واستخدام الأسمدة). ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية اللبناني على الصمود. وتشمل انبعاثات غازات الدفيئة غير المحتسبة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من نفايات الطعام وفقدانه، وتحسين إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة.

9. **الافتراضات الأساسية:** يتميز لبنان بمناخ دافئ معتدل، مع رطوبة جافة. أمّا تربته فهي طينية عالية النشاط. تبلغ فترة تنفيذ المشروع خمس سنوات، في حين يفترض أن تبلغ مرحلة الرسملة 15 سنة. ومن المفترض أيضاً ألا يختلف "السيناريو من دون مشروع" عن "السيناريو الأولي"، كما يقدر التحليل أن تكون ديناميات التغيير خطية خلال مدة المشروع.

10. **إدارة المحاصيل:** من المقرر أن يشجّع المشروع على استخدام أنواع مختلفة من التكنولوجيا الزراعية الجيدة والذكية مناخياً، مثل الزراعة البينية (الحبوب/ البقوليات) وتناوب المحاصيل؛ والبذور المحسنة (البذور المعتمدة التي تتحمل الجفاف وتنضج مبكراً)، والحفاظ على التربة (التخفيف من الحرث)، وعدم حرق المخلفات، واستخدام مدخلات الكربون المتوسط من خلال الأنشطة المدعومة من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. وسيتم اعتماد هذه التقنيات المتقدمة في حوالي 15000 هكتار من المحاصيل (31 في المائة من البستنة، و5 في المائة من البقول، و6 في المائة من القمح، و39 في المائة من البساتين، و19 في المائة من الزيتون)، ما من شأنه أن يخفف من استخدام الأسمدة بحسب التوقعات. واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، بلغ معدل استخدام الأسمدة في لبنان خلال العشرين عاماً الماضية 251 كغ لكل هكتار (NPK 17-17-17)؛ ومن المتوقع انخفاض استخدام الأسمدة بنسبة 25 في المائة. ستركز الممارسات الزراعية الجيدة والذكية مناخياً على الممارسات الحاسمة في تعزيز المحاصيل والجودة، وإدارة ما بعد الحصاد، فضلاً عن طرق الحفاظ على البذور على مستوى المجتمع/ المزرعة.

11. **إدارة الأراضي العشبية والتغيرات الأخرى على صعيد استغلال الأراضي.** من المتوقع أن يعالج المشروع مشكلة تدهور 1000 هكتار من الأراضي العشبية من خلال تحسين تطبيق المدخلات (البذور) وتغيير استخدام الأراضي إلى النظم الرعوية الحرجية من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. واستناداً إلى دراسة التربة، ما من خسارة أو مكاسب كبيرة في تربة الكربون العضوي في العشرين عاماً القادمة. ومن ثم، يُفترض أن الحالة الأولية لعدم تدهور وجود القيم المرجعية لكربون التربة العضوية المسترجعة من (57.75 طن كربون لكل هكتار). من المتوقع أن يساهم المشروع إلى تحسين تربة الكربون العضوي في المراعي بنسبة 5 في المائة بناءً على القيم المرجعية.

12. **إدارة المواشي:** من المقرر أن ينفذ المشروع أنشطة محسنة للإدارة الجيدة والذكية مناخياً لما مجموعه 13200 رأس من مواشي الألبان من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. وستركز تربية المواشي على ممارسات التغذية بالعلف ومراكز الأعلاف، والتغذية التكميلية، وصحة الحيوانات، وإدارة المراعي، ونظافة الألبان ومعالجتها وغيرها من المجالات التي يحددها المستفيدون.

13. **تعزيز كفاءة سلاسل القيمة.** جُمعت البيانات الثانوية حول استهلاك الطاقة لثلاثة تقييمات لدورة الحياة كمرجع لتحويل



المنتج الخام إلى منتج نهائي. كان من المفترض أن يتم تحقيق كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 15 في المئة من خلال استثمارات المكون الفرعي 1.1، ما يؤدي إلى تخفيف الانبعاثات.

14. **البنية التحتية.** عملية الري والطرق الفرعية الخضراء المدعومة من خلال المكون 2: تشير التقديرات إلى أن إعادة تأهيل أنظمة الري ستغطي حوالي 8000 هكتار. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعادة تأهيل 40 كم من الطرق الفرعية الخضراء. وسيتم التخطيط للأشجار على طول الطرق لعزل الكربون. ومن المتوقع زيادة كفاءة استخدام الري والتحول من أنظمة الرش إلى أنظمة الري بالتنقيط. يعتمد المزارعون حاليًا على ضخ المياه الجوفية، ومع تحسين جودة المياه، يمكن للمزارعين التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري لتشغيل مضخات المياه الجوفية.

15. تشمل الانبعاثات غير المحتسبة خفض نسبة غازات الدفيئة من خلال تركيب الألواح الشمسية في محطات الصرف الصحي، وتحسين إدارة النفايات الصلبة، والحد من هدر الأغذية وفقدانها، وتعزيز قدرة معالجة مياه الصرف الصحي من 5000 إلى 35000 طن متري في اليوم.

النتائج

16. **صافي توازن الكربون:** على مدى 20 عامًا (5 سنوات لإكمال مرحلة تنفيذ المشروع، و15 سنة لإكمال مرحلة الرسمة)، من المقرر أن يساهم المشروع في عزل الكربون بنسبة -275185 طنًا من ثاني أكسيد الكربون. ولكل هكتار، سيساهم المشروع في عزل الكربون بنسبة -17.7 طنًا من ثاني أكسيد الكربون، أي -0.9 طنًا من ثاني أكسيد الكربون في السنة. أما صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي، فيبلغ -13759 طنًا من ثاني أكسيد الكربون.

الجدول 2.4. ملخص نتائج احتساب نسبة غازات الدفيئة

إجمالي التدفقات			
طن ثاني أكسيد الكربون خلال فترة التحليل الكاملة			
المعدل	مع احتساب طن ثاني أكسيد الكربون	من دون احتساب طن ثاني أكسيد الكربون	مكونات المشروع
-67,783	-67,783	0	التغيرات في استغلال الأراضي
-84,987	30,801	115,788	استخدامات أخرى للأراضي
-61,241	-224,498	-163,256	سنوي
-9,265	-9,265	0	دائم
-30,100	498,366	528,465	أراضي المحاصيل
-21,808	92,111	113,920	الأراضي العشبية والمواشي
-275,185	319,732	594,917	المواشي
-17.7	20.6	38.3	المدخلات والاستثمارات
-0.9	1.0	1.9	إجمالي انبعاثات طن ثاني أكسيد الكربون
			إجمالي الانبعاثات طن ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار
			إجمالي الانبعاثات طن ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار في السنة



المرفق 5: عمالة الأطفال

1. باتت ظاهرة عمالة الأطفال تنتشر بشكل متزايد بسبب الأزمة الاقتصادية والانهيار الناجم عنها في نظام التعليم في لبنان. فقد أدى الإغلاق التام بسبب جائحة كوفيد-19 وإغلاق المدارس وحاجة الأسر إلى الدخل إلى تفاقم الوضع. ومن بين العائلات اللبنانية والسورية، يملك 1.5 و 20.2 في المئة منها على التوالي طفلاً واحداً على الأقل يتراوح عمره بين ثلاثة سنوات و 18 سنة ويشارك في عمالة الأطفال، فيما يملك 12.3 و 71.6 في المئة من أسر اللاجئين اللبنانيين والسوريين على التوالي طفلاً واحداً على الأقل يتراوح عمره بين ثلاثة سنوات و 18 سنة وغير مسجل في أي مؤسسة تعليمية على الإطلاق⁶⁹. يعمل 60 في المئة من العمال الأطفال في لبنان في قطاع الزراعة، وخاصة في عكار والهرمل وجبل لبنان وبيعلبك، في حين أنّ 82 في المئة من الأطفال العاملين بدوام كامل في مزارع البقاع ليسوا ملتحقين بالمدرسة، بينما يحضر الأطفال الملحقون بالمدرسة صفوفهم بعد الظهر^{70,71}. تشارك الفتيات الصغيرات والمراهقات أيضاً في عمالة الأطفال، لكنهن يعملن بشكل خفي في مجال الرعاية أكثر من الفتيان⁷². وبحسب دراسة حديثة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في لبنان، فإنّ 74 في المئة من العاملين في الدفيئات في مدينة عكار و 60 في المئة منهم في البقاع قد أفادوا بأنهم يواجهون صعوبات مرتبطة بكلفة العمالة، في حين أنّ 24 في المئة من هؤلاء العاملين في عكار و 74 في المئة في البقاع قد لجأوا إلى عمالة الأطفال للتوفير في كلفة العمالة، سواء أكان ذلك من خلال توظيف أولادهم أم توظيف أولاد بكلفة يومية أقل⁷³.
2. وُضع إطار قانوني لتنظيم عمالة الأطفال في لبنان، لكن بعض الفجوات لا تزال موجودة. إنّ السن القانوني للعمل هو 14 سنة بموجب المادة 22 من قانون العمل. وينص المرسوم رقم 8987 على أنّ القاصرين لا يُسمح لهم بالعمل في الوظائف الزراعية التي تشمل العمل بالآلات الزراعية واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية أو النباتات السامة، وتسلق السلاسل أو الأشجار واستخدام الأدوات الحادة أو العمل لمدة تتجاوز أربع ساعات في اليوم. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عدد العمال الأطفال مرتفعاً بشكل ملحوظ. ويعتمد نوع العمل على سن الأطفال، فالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة سنوات و 11 سنة غالباً ما يعملون في تقشير المنتجات الزراعية وتعبئتها، فيما يساعد أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 13 سنة في العادة في إزالة الأعشاب الضارة والحصاد والنقل ويشاركون في ظروف تُعتبر خطيرة وفقاً للقانون.
3. يشكل السوريون معظم الأطفال في لبنان الذين يعملون بدوام كامل (تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال بشكل عام بين أسر النازحين السوريين أكثر من الأسر اللبنانية). تضاعفت نسبة الأطفال النازحين المشاركين في عمالة الأطفال بين العام 2019 (2.6 في المئة) و 2020 (4.4 في المئة). ومن بين هؤلاء الأطفال، يعمل 30 في المئة في بيئات غير آمنة وقد أفادوا عن إصابتهم خلال العمل. تبلغ مدة يوم العمل 6.4 ساعة للفتيات، و 6.7 ساعة للفتيان في المعدل، وقد أفاد 51 في المئة من العمال الأطفال بأنهم لا يذهبون إلى المدرسة لأنهم مضطرون إلى العمل لكسب لقمة عيشهم ولا يملكون الوقت للالتزام بدوام المدرسة خلال النهار. وأفاد حوالي 58 في المئة من الأطفال العاملين بأنهم يعطون والديهم جميع أرباحهم أو جزءاً منها.
4. بالنظر إلى وضع عمالة الأطفال المتردية في لبنان، من الضروري التصدي لأي مخاطر أساسية قد تنشأ خلال تنفيذ هذا المشروع. قد تؤدي الأنشطة الواردة في المكونين 1 و 2 إلى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال، وقد يلجأ المنتجون إلى

⁶⁹ World Vision (2021). *Child labour and school drop-outs increasing in Lebanon warns World Vision*. [online] [www.wvi.org](https://www.wvi.org/newsroom/lebanon/child-labour-and-school-drop-outs-increasing-lebanon-warns-world-vision#:~:text=Child%20Labour%20Education). Available at: <https://www.wvi.org/newsroom/lebanon/child-labour-and-school-drop-outs-increasing-lebanon-warns-world-vision#:~:text=Child%20Labour%20Education>.

⁷⁰ ينقسم دوام المدرسة في لبنان إلى قسمين، دوام الصباح ودوام بعد الظهر. وقد أنشئ هذا النظام في العام 2014 للسماح للاجئين السوريين بالالتحاق بالمدرسة من دون أوراق إقامة. تُنفذ هذا النظام في البداية كإجراء لتخفيف التوترات الاجتماعية والاحتكاك في المدارس الرسمية. بالتالي، يذهب الأطفال الذين يعملون إلى المدرسة في دوام بعد الظهر.

⁷¹ FAO and UNICEF (2019). *Child Labour in Agriculture: the Demand Side*.

⁷² Turkmani, N. (2022). *WOMEN'S VOICES IN THE AGRICULTURE AND AGRI-FOOD SECTORS IN LEBANON*

⁷³ FAO (2022). *In-depth Assessment of Child Labour in Greenhouses in the Akkar and Mount Lebanon Regions in Lebanon – Case Study*. Food & Agriculture Org.



توظيف المزيد من العمّال الأطفال لممارسة الأعمال الزراعية في حال ازداد عبء العمل المتعلّق بالمزارع أو مرحلة ما بعد المزارع (أي التغليف، والمعالجة والتسليم، أو أي عمل ميداني). وبالنظر إلى الأنشطة الواردة في المكوّن 2، قد يشارك الأطفال في أعمال البناء.

5. **بهدف التخفيف من المخاطر الناجمة عن عمالة الأطفال، من المقرر أن يتضمن المشروع المتطلبات الخاصة بمعايير الأداء في ما يتصل بالاستدامة البيئية والاجتماعية ضمن إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي.** من المقرر أن يُنفذ المشروع وفقاً لمتطلبات شروط العمل لإطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي، وسيضمن تنفيذ شروط العمل الأمن التي سيتم نقلها إلى المؤسسات المستفيدة والمزارعين من خلال اتفاقيات المنح أو القروض، بما في ذلك حظر عمالة الأطفال، وإجراءات التحقق من العمر، والإجراءات التصحيحية والعواقب التي قد تُطبّق في حالة عدم الامتثال لمتطلبات عمالة الأطفال في المشروع، من بينها احتمال إلغاء المنحة والقرض والعقد بموجب المكوّن 2، وإعادة تسديد مبلغ المنحة والقروض. تحدد إجراءات إدارة العمل الخاصة بالمشروع المتطلبات التي يجب دمجها في مستندات المشتريات لجميع العاملين المباشرين والمتعاقدين في إطار المشروع، كما تصف آلية التظلمات التي يمكن لجميع العاملين في المشروع الوصول إليها. أعد المشروع أيضاً خطة إشراك أصحاب المصلحة لدعم حملات التوعية الشاملة والتي يسهل الوصول إليها حول متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي للمشروع، بما في ذلك المخاطر وتدابير التخفيف المرتبطة بعمالة الأطفال، وغيرها من المتطلبات.

المربع 5.1: عمالة الأطفال والحد الأدنى للسن بموجب الإطار البيئي والاجتماعي

- لا يجوز توظيف أي طفل دون الحد الأدنى للسن. الحد الأدنى للسن هو 14 عاماً ما لم يحدّد القانون الوطني سناً أعلى (الحد الأدنى لسن العمل في لبنان هو 14 عاماً).
- لا يجوز توظيف الطفل فوق السن الأدنى، وتحت سن 18 عاماً، أو إشراكه في المشروع إلا وفقاً للشروط المحددة التالية: (أ) يجب أن يكون العمل غير خطير، وألا يتعارض مع تعليم الطفل، ولا يضرّ بصحته، أو بنموه البدني، أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي؛ (ب) يتم إجراء تقييم مناسب للمخاطر؛ (ج) يتم إجراء مراقبة منتظمة للصحة وظروف العمل.
- العمل الذي يعتبر خطراً على الأطفال هو العمل الذي من المحتمل أن يعرّض صحة الأطفال أو سلامتهم أو رفاههم النفسي للخطر. ومن الأمثلة على ذلك: التعرض للإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي؛ أو استخدام الآلات أو المعدات أو الأدوات الخطرة؛ أو العمل في البيئات غير الصحية التي تعرّض الأطفال لمواد أو درجات حرارة خطيرة؛ أو العمل في ظل الظروف الصعبة، مثل العمل لساعات طويلة أو طوال الليل أو احتجاز الطفل في مقر العمل الخاص بصاحب العمل.

6. تشمل العناصر الحاسمة في مكافحة عمالة الأطفال مراقبة الامتثال وكذلك التدخلات التي تركز على الطفل وتعالج الأسباب الجذرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قد تقوم وحدة تنسيق المشروع بتعيين مزود للخدمات (المنظمات غير الحكومية) متخصص في منع عمالة الأطفال والاستجابة لها، وسيكون مسؤولاً عن دعم المشروع في منع هذه المخاطر والتخفيف من حدتها ومراقبتها والاستجابة لها أثناء التنفيذ. سيقوم مزود الخدمات بإنشاء خط ساخن والحفاظ عليه لتلقي أي تقارير أو شكاوى عمالية بشأن المشروع وإنشاء مسارات إحالة في ما يتعلق بعمالة الأطفال إلى المنظمات غير الحكومية المتخصصة والهيئات العامة وسيلُفّح وحدة تنسيق المشروع بشكل منتظم بشأن التظلمات المسجلة في سجلّ متعلّق بالتظلمات وسيُتّبع إجراءات الإبلاغ عن الحوادث وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وستقوم وحدة تنسيق المشروع أيضاً برصد الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ظروف العمل والعمالة، في مواقع العمل المدني وفي إطار الأنشطة الممولة من المنح أو القروض المقابلة. قبل إطلاق الأعمال المدنية والقروض والمنح المقابلة، ستوقّر حملة توعية واسعة النطاق بشأن عمالة الأطفال لتنبيه أصحاب المصلحة (المزارعين ومنظماتهم، والمجتمعات المحلية، إلخ) بشأن التشريعات والمخاطر المرتبطة بعمالة الأطفال، بما يتماشى أيضاً مع المعيار البيئي والاجتماعي 2. كما ستعمل الحملة على زيادة الوعي بممارسات العمالة الآمنة، بما في ذلك حظر عمالة الأطفال. وسيقوم مزود الخدمات بتنفيذ التدابير الأخرى المحددة في المذكرة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي 2⁷⁴ بما يحقّق المصلحة الفضلى للطفل على النحو التالي:

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/149761530216793411/ESF-Guidance-Note-2-Labor-and-Working-Conditions-English.pdf>⁷⁴



- المذكرة التوجيهية 18.1: في حال تبين أن طفلاً لم يبلغ الحد الأدنى لسن التوظيف يعمل في المشروع، فسيتم اتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء عمل هذا الطفل أو مشاركته بطريقة مسؤولة، مع أخذ مصلحته الفضلى في الاعتبار.
- المذكرة التوجيهية 19.2: في حال تبين أن طفلاً فوق السن الأدنى وتحت سن 18 عامًا يعمل في المشروع بطريقة يُرجح أن تكون خطيرة، فإن الخطوة الأولى هي النظر في ما إذا كان يمكن إزالة هذا الخطر. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، يتم إخراج الطفل بطريقة مسؤولة ونقله، إن أمكن، إلى وظيفة بديلة ليست خطيرة وخضعت لتقييم خاص بالمخاطر، مع أخذ المصلحة الفضلى للطفل في الاعتبار كما هو مطلوب في الفقرة 18 من المعيار البيئي والاجتماعي 2. وعند تعذر وجود مثل هذه البدائل، فإن المشروع ينهي توظيف هذا الطفل أو مشاركته.
- 7. سيعالج مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي أيضًا عمالة الأطفال من خلال الإجراءات الموضحة في الجدول 5.1.

الجدول 5.1: إجراءات التخفيف من عمالة الأطفال

استراتيجية التخفيف	
المكوّن 1	<ul style="list-style-type: none"> - استعادة القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية المستفيدة وزيادة دخل الأسر المعيشية المستفيدة وقدرتها على التكيف من خلال توفير سبل العيش وفرص العمل والتنوع الاقتصادي والإلمام بالأمور المالية، ما سيقفل من مشاركة الأطفال في المزرعة كآلية للتكيف من أجل توفير تكاليف العمالة؛ - تنفيذ متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 للمنح والقروض المقابلة لضمان ظروف عمل آمنة وحظر عمالة الأطفال؛ - تقنيات توفير العمالة والآلات الصغيرة هي استثمارات مؤهلة في إطار المنح والقروض المقابلة، وستؤدي إلى تقليل الاعتماد على عمالة الأطفال؛ - تشمل حملات التوعية وحملات الإعلام المكثفة وحدات لتوعية المزارعين المستفيدين ومنظماتهم بمخاطر عمالة الأطفال وحقوق العمالة، وإجراء تدريب حول ممارسات العمالة الآمنة، وشروط التوظيف المتوقعة، وسياسات المشروع؛ - سيُنفذ مزود الخدمات التدابير الأخرى ذات الصلة المحددة في المذكرة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي 2 مع أخذ مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار.
المكوّن 2	<ul style="list-style-type: none"> - بالنسبة إلى أي أعمال مادية يجري الاضطلاع بها في إطار المشروع، بما في ذلك أي تطورات في البنية التحتية، سيتم تحسين وثائق التوريدات الموحدة لتشمل أحكامًا تتعلق بالحد الأدنى لسن العمل وأحكام العمل اللائق الأخرى المتوافقة مع القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2؛ - سيقوم مزود الخدمات المتخصصون في عمالة الأطفال بمنع عمالة الأطفال والتخفيف من حدتها ورصدها والاستجابة لقضاياها كجزء من الأعمال المدنية لبناء البنية التحتية العامة، بما يتوافق مع المعيار البيئي والاجتماعي 2 وخطة إدارة العمل ذات الصلة؛ - سيُنفذ مزود الخدمات التدابير الأخرى المحددة في المذكرة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي 2 مع أخذ مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار.
المكوّن 3	<ul style="list-style-type: none"> - سيشكل المرشد الزراعي نقطة انطلاق لنقل المعرفة؛ وستُعزز المناهج الأساسية بمعلومات حول القوانين الوطنية والممارسات الدولية الجيدة بشأن العمل اللائق وعمالة الأطفال التي ستُنقل إلى المزارعين؛ - سيؤدي ذلك إلى تعزيز قاعدة المعرفة حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال في القطاع، وأفضل التدخلات القائمة على الأدلة لمكافحتها، وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في التخفيف من عمالة الأطفال؛ - بدء حوار حول إصدار الشهادات للعمل اللائق الخالي من عمالة الأطفال لسلاسل القيمة المستهدفة.
المكوّن 4	<ul style="list-style-type: none"> - ستُنشئ وحدة تنسيق المشروع خطأً ساخناً لتلقي أي تقارير أو شكاوى عمالية بشأن المشروع؛ وستُنشئ مسارات إحالة إلى وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو الخدمات أو البرامج الاجتماعية الأخرى وستساهم في رصد ظروف العمل والعمالة في مواقع العمل المدني والمنح المقابلة. - سيصمّم ويُنفذ مزود الخدمات (منظمة غير حكومية) حملات إعلامية مخصصة لأصحاب المصلحة المختلفين في المشروع.





المرفق 6: النوع الاجتماعي

1. تعتبر المرأة الريفية بين أضعف الفئات في المجتمع اللبناني.⁷⁵

صنفت وزارة الزراعة النساء اللبنانيات العاملات في الزراعة كأفراد ضعفاء في استراتيجيتها لفترة 2020-2025.⁷⁶ مع أن البيانات التفصيلية حسب الجنس على الصعيد الوطني لا تزال مجزأة، تقدّر مشاركة المرأة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية تقريبًا بما يتراوح بين 10 إلى 40 بالمئة⁷⁷ إلا أن غالبًا ما لا يُحتسب ولا يُعترف بعملهن.⁷⁸ تشير دراسة إلى تعيين 75 بالمئة من النساء العاملات في قطاع الزراعة كعاملات موسميات / مؤقتات / متعاقدات. وعلى هذا النحو يجدن أنفسهن غير مؤهلات للضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية الأساسية (NIRAS 2020) كما يُعتبر بعضهن "مساعداً" فيتعرّضن للاستغلال.⁷⁹ تجني النساء والفتيات أقل من نصف ما يتقاضاه الرجال يوميًا في لبنان في هذا القطاع.⁸⁰ وعلاوةً على ذلك، غالبًا ما تُنفق أرباح النساء على النفقات المنزلية بدلًا أن يتم تداولها أو استثمارها أو استخدامها لدعم السوق.⁸¹ تواجه النساء العاملات أيضًا عقبات كبيرة تتعلق بالأعراف الثقافية والاجتماعية بالمقارنة مع البقاء في المنزل لأداء واجبات ومسؤوليات الرعاية المتعلقة بالأسرة.⁸² وفقًا لدراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعتبر بعض مناصب التي كان يهيمن عليها الرجال تاريخياً غير مناسبة للنساء (على سبيل المثال المفاوضات مع التجار، قيادة الجرارات، توصيل الطعام، تربية الماشية، صيد الأسماك، إلخ.)، ناهيك عن مواجهة ردود فعل مختلفة من السلطات المحلية والدينية.⁸³

2. تؤثر التحديات والعوائق المختلفة على المشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع الزراعة في لبنان.

تساهم النساء مساهمة هامة في الإنتاج الزراعي، لكن يؤدي وصولهن المحدود إلى الأرض والإنتاج إلى تفاوتًا ملحوظًا بين مساهماتهن ومساهمات نظرائهن من الرجال. ورّد في التعداد الزراعي لعام 2010 أن النساء يملكن 9 بالمئة فقط من المزارع، ويزرعن 5 بالمئة منها فقط،⁸⁴ فهؤلاء النساء يعملن بشكل أساسي في إنتاج الألبان، والزراعة الكفاية وحفظ الأغذية.⁸⁵ إن معظم الأراضي التي تزرعها النساء مجزأة وأصغر من تلك التي يزرعها الرجال.⁸⁶ تواجه النساء الريفيات أيضًا تحديات تتعلق بالتنقل حيث تتفاقم هذه الأخيرة بسبب المعايير والتحيزات الجنسانية الناجمة عن محدودية وسائل النقل العام المقترنة بمخاوف تتعلق بالسلامة، فقد يصعب عليهن الوصول إلى خدمات خارج مجتمعهن. وبالتالي، قد تشارك النساء بشكل أقل في عمليات صنع القرار وتستفيد بصورة أقل من الخدمات الإرشادية والتسويق، والمدخلات والتقنيات الزراعية المناسبة مقارنة بالرجل. تمثل العاملات الإرشاديات 31 بالمئة من أولئك الخاضعين لوزارة الزراعة، ومع ذلك يفتقر وكلاء الإرشاد إلى المعرفة والقدرات والموارد لاستهداف النساء بشكل فعال. تشير دراسة إلى اختلافات كبيرة من حيث قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية: تتمتع مجرد 13 إلى 15 بالمئة من النساء اللبنانيات بفرصة الوصول إلى مصادر الري

⁷⁵ World Bank and UN Women. 2021. The Status of Women in Lebanon: Assessing Women's Access to Economic Opportunities, Human Capital Accumulation & Agency. Washington D.C.: World Bank

⁷⁶ Ministry of Agriculture (2020). Lebanon National Agriculture Strategy (NAS) 2020 – 2025.

⁷⁷ According to Central Administration of Statistics data in 2019 and Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁷⁸ UN Women Lebanon, August 2022. Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani

⁷⁹ ILO (International Labor Organization). 2018. Care Work and Care Jobs: For the Future of Decent Work. Geneva: ILO.

⁸⁰ ILO (International Labor Organization). 2018. Potential Opportunities for Women's Economic Empowerment - Potato and Leafy Green Vegetable Value Chains - Akkar, Northern Lebanon. Beirut, Lebanon

⁸¹ Turkmani, N. (2022). WOMEN'S VOICES IN THE AGRICULTURE AND AGRI-FOOD SECTORS IN LEBANON.

⁸² Elzir-Assy, A. and Sayed, H. Why Aren't More Lebanese Women Working? World Bank, MENA Knowledge and Learning.

⁸³ Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani for UN Women Lebanon, August 2022

⁸⁴ FAO (Food and Agriculture Organization). 2021. Briefing note: Role of women in agriculture in Lebanon. Beirut, Lebanon.

⁸⁵ Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁸⁶ FAO (Food and Agriculture Organization). 2012. Lebanon Country Programming Framework 2012–2015. Beirut, Lebanon



والمدخلات الزراعية.⁸⁷ تشكل نسبة النساء ذات إمكانية الوصول إلى المعدات والأدوات اللازمة والمعلومات حول أفضل الممارسات الزراعية، أو دعم الأعمال التجارية والحاضنات الريفية قلّة قليلة كادت تنعدم.⁸⁸ غالباً ما لا يُتاح للنساء الوصول المناسب إلى الخدمات المالية بسبب الدخل المحدود (زراعة الكفاف)، والافتقار إلى الضمانات (ملكية الأرض)، أو قيود اجتماعية وثقافية أخرى.⁹⁰ تحصل النساء على 3 بالمئة من القروض المصرفية على الرغم من امتلاكهن حوالي 30 بالمئة من الشركات الصغيرة والصغرى؛ من بين عوامل أخرى، قد تنقص ثقة مقدمي القروض في أعمال تجارية تملكها المرأة بسبب التحيزات الجنسانية. تشير النساء إلى مواجهتهن تحديات على صعيد إقامة روابط مع التجار وتجار الجملة نتيجة هيمنة الرجال على هذا القطاع، وغالباً ما يعود ذلك إلى العلاقات الطويلة الأمد بين المزارعين الرجال وأسواق البيع بالجملة؛ قد تفتقر النساء إلى معلومات عن الأسواق، والقدرة التفاوضية ورأس المال الاجتماعي والسياسي مقارنة بالرجال، مما قد يجعلهن أقل كفاءة وإنتاجية في هذا القطاع.⁹¹

معالجة الفجوات الجنسانية في تصميم المشروع

3. سيمول المشروع الأنشطة المصممة خصيصاً لفائدة النساء وسيسعى إلى تقليص بعض الفجوات الجنسانية التي تم تحديدها في البلاد. بناءً على ركائز الاستراتيجية الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيدعم هذا المشروع الإجراءات الملموسة التي تمكن النساء اقتصادياً لتزويدهنّ بالأدوات اللازمة للنشاط الاقتصادي (على سبيل المثال من خلال ملكية الأعمال الصغيرة أو العمل مقابل أجر). يحتوي المشروع على تصميم يراعي الفوارق الجنسانية ويهدف إلى تحسين المساواة وضمان حصول النساء على فرص متساوية في أنشطة المشروع؛ سيسعى المشروع إلى تقليص بعض الفجوات الجنسانية المحددة. ستعقد أفرقة المناقشة بانتظام للتأكد من استهداف الأنشطة لاحتياجات المرأة بشكل فعال. تتوضّع قائمة الفجوات الجنسانية والأنشطة المقترحة كالآتي:

(أ) مشاركة اقتصادية محدودة (سواء العمل بأجر أو لحسابهم)، سببها جزئياً الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية الاجتماعية والواجبات المتعلقة بالأسرة: سيصمم ويطلق المشروع حملة اتصالات برسائل مصممة للتغلب على حواجز معلوماتية واجتماعية قد تواجهها النساء في المناطق الريفية. سيتم تطوير وتنفيذ حملة يتردّد صداها مع الأدوار والسلوكيات المختلفة للنساء والرجال في المنزل وفي المجتمع (سيتم تحديد التفاصيل مع الشركة المختارة للحملة بناءً على خبرتها في تصميم وتنفيذ حملات برسائل وقنوات تراعي الفوارق بين الجنسين). ستطوّر رسائل مختلفة بناءً على السكان المستهدفين كما ستعالج الأعراف الاجتماعية عبر تصميم رسائل مستندة إلى السلوك حول التمكين الاقتصادي للمرأة. ستستهدف الرسائل المذكورة الرجال بشكل خاص بهدف تحفيزهم وضمان دعمهم للنساء العاملات. ستكفل الحملة أقصى قدر من التواصل وتلبية الاحتياجات للمعلومات / للمعرفة لدى المرأة (من خلال مشاركة المجموعات والشبكات النسائية الحالية واستخدام لغة وقنوات شاملة ومناسبة لطريقة تواصل تفضّلها النساء).

(ب) الفجوات في الوصول إلى التمويل والمدخلات والمعدات والخدمات والأصول الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك التكنولوجيا ذات الصلة: بالنظر إلى الفجوات الجنسانية الهيكلية بشأن سندات ملكية الأراضي والتعليم الزراعي، سيتم تصميم شروط التمويل في المشروع لمعالجة الحواجز التي تحول دون وصول المرأة إلى تلك الموارد وذلك بهدف سدّ الفجوة الجنسانية. يمكن للمرأة الحصول على منح مناظرة لتأمين رأس المال العامل ورأس المال الثابت لشراء الآلات والبنية التحتية الصغيرة والمدخلات الموفرة للطاقة والذكية مناهجاً. سيتم طلب المساهمات من المزارع في إطار المكون الفرعي 1.1، في حدود 20 بالمئة، على أن يتم تقديمها عيّناً ونقداً. وستكون هذه المساهمة أقل للنساء، أي بنسبة 10 بالمئة، لتحسين وصولهن إلى التمويل ومعالجة الحواجز الناجمة عن نقص ملكية الأصول والسيولة. من شأن تصميم معايير الأهلية للمنح المناظرة أن يضمن إمكانية المزارعات استيفاء هذه المعايير. تستبعد للنساء المعايير الأهلية المتعلقة بالتعليم الزراعي الرسمي، وإثبات ملكية الأرض إذ أن تسيطر النساء على 8.6 بالمئة فقط من المزارع (4 بالمئة من المساحة الزراعية المستخدمة في البلاد) في لبنان، والحد الأدنى من أعداد الماشية، أي المعايير التي يمكن أن تقيد أهلية النساء والفئات المستضعفة الأخرى. ستراقب وحدة تنسيق المشروع هذا الهدف عن كثب وستخوض مناقشات مع الوكالات المنفذة أي تغييرات مطلوبة لضمان الوصول إلى الهدف المحدد. يجب أن يطلع المشروع النساء على فوائد التسجيل في سجل المزارعين (المكون الفرعي 3.1) وأن يقدّم الدعم لذلك.

(ج) الفجوات في الوصول إلى التدريب على المهارات الفنية والتجارية وكذلك المهارات الشخصية لدى المرأة (بما في ذلك كيفية الوصول إلى الأسواق والعاملين): سيتم تصميم التدريب وفقاً لاحتياجات المرأة الفنية والخاصة بهدف ضمان المشاركة النشطة (مثل

⁸⁷ Fair Trade Lebanon (2022). *Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon*. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁸⁸ Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani for UN Women Lebanon, August 2022

⁸⁹ Fair Trade Lebanon (2022). *Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon*. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁹⁰ <https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-12/UNW%20WomensVoicesAgri%20A4%20Report%20Web.pdf>

⁹¹ UN Women Lebanon, August 2022. Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani



الوقت والمكان المناسبين والمشورة والإحالات إلى الخدمات الحالية مثل رعاية الأطفال والبيئة الآمنة من خلال توفير المزيد من الوظائف، وما إلى ذلك). ستتعلم النساء أيضًا كيفية صياغة خطط الأعمال، والإدارة المالية، وإدارة المشاريع وما إلى ذلك. نظرًا لارتفاع مشاركة النساء في أنشطة ما بعد الحصاد، فيشكل وصولهن إلى الأسواق الدولية والاستثمارات في آلات ما بعد الحصاد والمعالجة والتعبئة ضرورةً لنموهن. وبالتالي، سيتم إيلاء اهتمام خاص لمعالجة القيود التي تواجهها المرأة، وتعزيز وصولها إلى الأسواق المحلية والدولية، والحد من القابلية للتأثر بالمناخ. في إطار المكون الفرعي 3.3، ستستفيد النساء من الوصول إلى معلومات حول عمليات التصدير، كما سيستفدن من الدعم الفني عبر الخدمات الإرشادية التي تقدمها وزارة الزراعة. في إطار المكون الفرعي 3.1، سيحاول المشروع زيادة تمثيل المرأة بين وكلاء الإرشاد و / أو توفير دورات تدريبية لعدد متزايد من المزارعات. بالإضافة إلى ذلك، سيتلقى موظفو وزارة الزراعة تدريباً حول تمكين الجنساني في القطاع الزراعي.

(د) الوصول المحدود إلى التأمين الاجتماعي: سيتم تحفيز المتقدمين بهدف تعزيز القدرة على مواجهة صدمات لصغار المزارعين، على سبيل المثال من خلال رفع مستوى التوعية والقيام بتدخلات سلوكية (مثل إرسال رسائل تذكير)، لدفع المستفيدين إلى المساهمة في خطة تأمين صحي، وذلك بناءً على خبرة منظمة الأغذية والزراعة في العمل مع شركات التأمين لتطوير منتج يستهدف هذه الشريحة من السكان. إن الحصول على خطة تأمين صحي مماثلة أمر ضروري، نظرًا إلى مساهمتها في تعزيز قدرة الفقراء على مواجهة الصدمات، من خلال تجنب استنفاد مآخزينهم وإدارة المخاطر بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر المشروع الدعم الفني لمراجعة قانون العمل الوطني (وفقًا للمادة 7) لإدماج العمال الزراعيين والحد من العمل غير الرسمي.

(هـ) المشاركة الرسمية في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، لا سيما ما وراء جوانب الإنتاج: سيشكل انتشار النساء العاملات في سلاسل القيمة أحد معايير تحديد الأولويات وستبذل الجهود لتنويع منتجاتهن بعيدًا عن المنتجات التقليدية وتعزيز المزيد من الابتكار (على سبيل المثال إنتاج تشكيلات مختلفة من المنتجات، وتطبيق تقنيات إنتاج مبتكرة لتحسين الإنتاجية وما إلى ذلك).

(و) المشاركة المحدودة في صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي: سيضمن المشروع إشراك النساء في قرارات المشروع ومنحهن سلطة اتخاذ القرار وذلك لاختيار المشاريع الفرعية الممولة في إطار المكون 2. سيضمن هذا النهج التشاركي إدماج النساء والمجموعات الضعيفة الأخرى في جميع مراحل العملية، بما في ذلك الاجتماعات التشاورية وتحديد الأولويات واختيار المشاريع الفرعية.

التنفيذ والقياس

4. **تنفيذ المشروع ورصده:** سيتم تنظيم الأنشطة المحددة التي سيتم تمويلها لمعالجة الفجوات الجنسانية بدعم من وحدة تنسيق المشروع. سيكون متخصص في القضايا الجنسانية جزءًا من وحدة تنسيق المشروع لضمان تصميم وتنفيذ أنشطة المشروع على نحو يراعي المنظور الجنساني لسد الفجوات الجنسانية المحددة. تتماشى التدخلات الموصوفة مع الاستراتيجية الجنسانية على مستوى البنك والتركيز على إزالة الحواجز التي تمنع النساء من الوصول إلى الفرص الإنتاجية وتعزيز سد الفجوات في مشاركتهن الاقتصادية. سيتضمن نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع مؤشرات مصنفة جنسيًا. ستجري وحدة تنسيق المشروع مسحًا خلال الأشهر الستة الأولى من المشروع لجمع البيانات الأساسية لضمان مشاركة المواطنين وتمكين حلقة ملاحظات. ستنبع من الاستطلاعات إما خطة عمل سنوية محددة زمنيًا لمعالجة التعليقات المتلقاة من خلال الاستطلاعات، أو نشر نتائج كل استطلاع لتعزيز الشفافية وإمكانية النقاش والمشاركة حول نتائج الاستطلاعات. بعد ذلك، سيتم إجراء الاستطلاعات بشكل سنوي لمراقبة تقدم المشروع وتأثيراته.

الجدول 6.1. المؤشرات المقترحة.

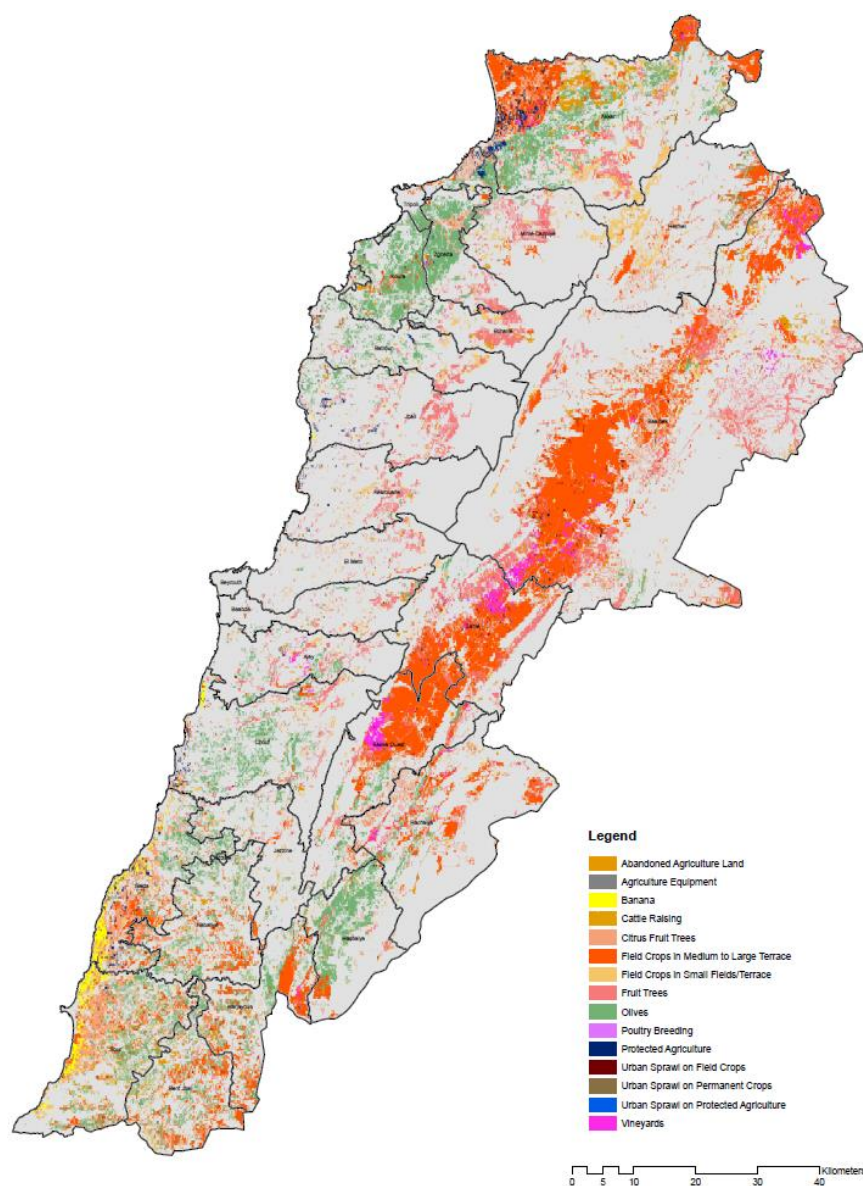
المؤشر	ملاحظة	الفجوة الجنسانية
● عدد أيام العمل بدوام كامل من النساء	سيتم تشجيع وحدة إدارة المشروع على مراقبة تنفيذ الحملة من حيث عدد المستفيدات اللواتي يتسجلن في أنشطة المشروع بعد أنشطة التوعية (كمقياس للتأثير المحتمل لتلك الحملة) ومعالجة أي تحديات في الوقت المناسب.	المشاركة الاقتصادية المحدودة
● عدد مجموعات المزارعين التي تتلقى منحنًا مناظرة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للظروف المناخية للتعاونيات / الاتحادات	تظهر الأهداف بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء طموحًا في ظل السياق القطري. وبالتالي ستظهر ما إذا كان الإجراء المصمم كجزء من هذا المشروع	الفجوات في الوصول إلى التمويل والمداخلات والمعدات والخدمات والأصول الإنتاجية
● عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بالمتعهدين أو شركات الأغذية الزراعية والتي تحافظ على العلاقة لأكثر من عام واحد		



<p>قادراً على المساهمة في تقليص الفجوة الجنسانية. وفقاً للتقرير المشترك بين البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021، تضم نسبة صغيرة من الشركات اللبنانية (10٪) نساءً بين أصحابها وتقتصر نسبة الشركات التي تترأس معظمها النساء على 5 ٪ فقط. إن نسبة النساء في الإدارة محدودة، حيث لا تشغل النساء مناصب في الإدارة العليا إلا في 6 ٪ فقط من الشركات (مسح الشركات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2019). يتماشى هذا مع النتائج التي توصل إليها مسح القوى العاملة الأخير الذي أظهر أن ما يقرب من 11 ٪ فقط من النساء يعملن كـ"رائدات أعمال"، مقارنةً بنسبة 25 ٪ لدى الرجال. يُظهر مسح القوى العاملة أيضًا أن 4 من كل 5 نساء في لبنان يعملن بأجر</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد القروض التي تمت الموافقة عليها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها أو تقودها النساء ● الحجم الإجمالي للقروض الصغرى المسلمة للنساء عبر مؤسسات التمويل البالغ الصغر ● زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المستفيدين المشاركين في البرنامج؛ ● إجراء التعداد الوطني الزراعي ونشره (سيشمل التعداد بيانات مصنفة جنسانياً) 	<p>الأخرى، بما في ذلك التكنولوجيا</p>
	<ul style="list-style-type: none"> ● عدد المزارعات والعاملات في المزارع اللواتي تلقين تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً ● عدد المرشدين المدربين ● عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية مناخياً ● عدد المزارعين الذين يتلقون بانتظام خدمات إرشادية إلكترونية: 50000 ● النسبة المئوية للمزارعين الراضين عن الخدمات الإرشادية المتلقاة 	<p>الفجوات في الوصول إلى التدريب على المهارات الفنية والتجارية وكذلك المهارات الشخصية (بما في ذلك الوصول إلى الأسواق والعاملات)</p>
	<p>يتم تقديم بند مراجعة قانون العمل الوطني (وفقاً للمادة 7) وإدراج العمال الزراعيين إلى هيئة اتخاذ القرار.</p>	<p>الوصول المحدود إلى التأمين الاجتماعي</p>



المرفق 7: الخريطة الزراعية



الشكل 5. الخريطة الزراعية. المصدر: المركز الوطني للاستشعار عن بعد